

الميزان في الشرح للإسلامية

دكتور
محمد الشحات الجندى
مدرس بفسر الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار الفكر العربي
١١ - جوار مصرى - القاهرة



الميراث في الشريعة الإسلامية

دكتور
محمد الشحات الجندى

مدرس بقسم الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار الفكر العربى
١١ - جسر وادى مصرى - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . .

الافتتاحية

هذه دراسة لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية ، بها يتعرف الدارس على جانب هام من جوانب النظام المالي في الإسلام وهو كيفية توزيع الأموال في نطاق الأسرة ، وبه يعلم النظام المحكم والعادل ، في ضبط الحقوق ، وتقسيم الثروات ، وأثر ذلك على الأفراد والمجتمعات .

وهذا النظام قد أولته الشريعة عناية كبيرة ، وحددته من مبدئه إلى منتهاه ، وآمل أن أكون قد وفقت في التعبير عنه بحسن عرض مسائله ، وبيان أحكامه ، فإن كنت قد أصبت فسي ذلك ، فهو الغاية المنشودة ، وإن تكن الأخرى ، فهذه هي سمة النفس البشرية ، المحدودة في نطاق الزمان والمكان وحسبي أن أردد قول الحق تبارك وتعالى : **وقل رب زدني علما .**
صدق الله العظيم .

المؤلف

مقدمة تاريخية

الميراث عند العرب قبل الإسلام

عرف العرب الميراث ، وأخذوا به ، لكن طرقهم فيه لم تكن قائمة على تشريع عادل ، أو قانون منظم ، وإنما كان سبيلهم فيه هو اتباع الهوى ، وإعطاء القوي ، والتكسر للضعيف ، وقد كانت أسباب الميراث عندهم هي النسب والقرباء ، والحلف والتبني .

أولا : النسب والقرباء :

كان النسب أحد أسباب القرباء عندهم إلا أنه كان قاصرا على الرجال الأشداء ، فهم الذين يحملون السلاح ويحمون الذمار ، أما غيرهم من النساء والصغار ذكورا وإناثا فلا يرثون وكانوا يقولون : لا يعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل وطاعن بالرمح ، وضارب بالسيف ، وحاز الغنيمة .

وتحكما لمنطقهم هذا ، فإنه لما نزلت آية الفرائض ، اتى عينت الورثة وحددت الانصبة ، كرهبا الناس أو بعضهم وقالوا : تعطى المرأة الربع والثلث ، وتعطى الابنة النصف ويعطى الغلام الصغير ، وليس من هو "لا" أحد يقاتل القوم ولا يحوز الغنيمة ، استكواعن هذا الحديث لعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينسأه ، أو نقول له فيغيبر فقالوا يا رسول الله ، تعطى الجارية ، نصف ما ترك أبوها وليست تركب الفرس ولا تقاتل القوم ، ويعطى الصبي الميراث وليس يغنى شيئا ، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولا يعطون الميراث ، إلا لمن قاتل القوم ، ويعطونه الأكبر فالأكبر .

وقد كان نزول قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين الخ آيات الميراث ، ابطالا لمدعاهم في حرمان المرأة والصغار ، اذ اصحى توريثهم أمرا قطعيا يتعين العمل به والالتزام بمقرراته .

ثانيا : الميراث بالحلف :

كان العرب يتوارثون بالحلف ، ومؤداه ان يتعاقد الرجلان على نصرة كل منهما صاحبه ، بأن يقول له : دمي دمك ، وهدمي هدمك ، وترثني وأرثك ، وتطلب بي و أطلب بك .. وكان التوارث بين الرجلين في حدود السدس من جميع الاموال ثم يأخذ المستحقون للتركة الباقي .

ويلاحظ أن الميراث بطريق الحلف ، يجسد شريعة الغاب التي كانت ديدن حياتهم ، ومعتمد نظامهم ، فهو ينشئ " حقوقا لا تستند على أساس ، للقوى القادر على النصرة على حساب الضعيف ، واستخدام أسلوب الغارة والاعتداء ، والتغالب بقوة السلاح .

ومن الطبيعي اذاً ذلك ، أن ينسخ هذا السبب ، بآيات الموارث ، ويقول تعالى : وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله .

وينازع الحنفية في نسخه ، ويرون أنه باق ، وأن مرتبته تأتي بعد ميراث أصحاب الفروض ، والعصبات ، وذوي الارحام (١)

(١) ثمة اية في القرآن تدل على الميراث بالحلف ، قوله تعالى : ولكل جعلنا موالى ما ترك الوالدان والاقيون ، والذين عقدت ايمانكم ، فاتوهم نصيبهم " ويرى الجمهور ان هذه الاية منسوخة بآيات الميراث ، وبآية ذوى الاحام .

ثالثا : الميراث بالتبني : كان الميراث بالتبني موجودا عند العرب ، اذ كان من المألوف عندهم ، أن يلحق الرجل ولدا غيره بنسبه ، فيصير ابنه ويصير هو والده دون والده النسبي ، ويمقتضى ذلك ، كسان لهذا الغلام حقوق الابن الصلي ، ومنها أن يكون له الحق في الميراث .

ومعلوم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان قد تبني زيد بن حارثه ، وكان يطلق عليه زيد بن محمد ، إلا أن الايات جاءت بإبطال ذلك في قوله تعالى : وما جعل أدياءكم أبناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل . ادعوهم لأبائهم ، هو أفسط عند الله فان لم تعلموا آبائهم ، فاخوانكم في الدين ومواليكم . . . وبهذا النص اوضح أبطل التبني ، ولم يعد سببا من أسباب الميراث ، لانه لا يستند على أساس صحيح .

تقنين احكام الميراث في مصر

ينظم احكام الميراث ، قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م ، وهذا القانون ليس على غرار غيره من التشريعات الوضعيه ————— الاخرى وقد وضعته اللجنة المشكله سنة ١٩٣٦ ، المنوط بهها صياغة قانون شامل لمسائل الاحوال الشخصيه .

وعلى خلاف التشريعات الاخرى ، فقد التزمت اللجنة ————— في وضعه احكام الشريعه الاسلاميه ، وكان جل اعتماد هـا على الاحكام القطعيه لاستنادها الى نصوص قطعيه ، وقيام الاجماع عليها ، وقد اقتصر عمل اللجنة فيها على الصياغة القانونيه .

والى جانب هذه الاحكام القطعيه ، تخيرت اللجنة ————— بين آراء الفقهاء ، ما يحقق المصلحه ، بالنسبة لتلك الآراء المختلف فيها وهى قليله .

ويعتمد هذا القانون على المذاهب الاربعه ، فهو لم يتقيد بمذهب معين ، لان الخلافات بين المذاهب في الميراث قليله ، وليس البون واسعا ، كما هو الشأن في الاحكام الاخرى .

ويمتاز هذا القانون بأنه لم يخالف نصا قطعيا في الكتاب او السنه ، او حكما مجمعا عليه ، فهو قانون اسلامي من مبداءه الى منتهاه .

ويسرى هذا القانون على المصريين جميعا ، مسلمين وغير مسلمين ، سواء كانوا مقيمين في مصر او خارجها .

الباب الأول

حقوق التركة

الفصل الأول ماهية التركة

الفصل الثاني الحقوق المترتبة على التركة

ماهية التركة

الفصل الأول

ماهية التركبة

تمهيد وتعريف :

التركة اسم لما يتركه الانسان من الاموال والحقوق عقب وفاته .
فمن ترك شيئا فقد خلاه أو تخلى عنه ، والتركة من الترك ، وتطلق
على الشئ المتروك ، فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل ، يقال
ترك فلان مالا وعيالا اذا خلاهما ، وترك حقا أى أبقاه ، ومن
قبيل ذلك اصطلاح تركه الميت ، أى الشئ الذى خلاه بعد
موته لورثته (١) .

المبحث الاول مشتقات التركة

تشتمل التركة على أشياء ليست من طبيعته واحدة ، فليس كسبل
التركة مالا وانما تحتوى التركة على الاموال والمنافع والحقوق
وحتى بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر ، فان طبيعته الحق
فيها ، يختلف فى كل عنصر منها عن الاخر بل قد يختلف فى
العنصر الواحد ، نظرا لما يتمتع به المورث من سلطة على الاشياء
التي يتكون منها كل عنصر . لذا يثور الجدل فى الفقه ، حول
ما ينتقل من هذه العناصر من المورث الى الورثة .
وتفسير ذلك يستلزم بيان سلطة المتوفى على كل من الاموال
والحقوق والمنافع .

(١) انظر المصباح المنير ، ومختار الصحاح ، مادة ترك .

في الاموال ، المال ما يمكن حيازته والانتفاع به على الوجه
بيعي ، وتجرى فيه المعاملة المشروعة بين الناس . مثل
العقارات والمنقولات ، والمثليات والقيمت ، كالمصانع والمزارع
والمناجر ، والآلات ، والادوات ، والمنازل والشباب والحبوب
وغيرها مما يقتنيه الانسان ، ويعد من ممتلكاته .
وملكية المتوفى لهذه الاموال قد تكون ملكية كاملة اذا كان
يسلك الرقبة والمنفعة جميعا ، وقد تكون ملكية غير تامة
كما لو كان مالكا للرقبة فقط ، وحق الانتفاع لآخر .

ولا يثور الشك ، حول انتقال ملكية المال في نوعي الملك
التام منه غير التام من المتوفى الى الورثة ، غير ان المال المملوك
ملكية تامة ، يكون للورثة عليه ، حق ملكية الرقبة والمنفعة جميعا
بينما في المال المملوك ملكية غير تامة ، يكون للورثة ، حـق
ملكية الرقبة دون المنفعة ، فتدخل تبعا في جملة التركة
لكن لا يحق للورثة الانتفاع بها ، حتى ينتهي الاجل المحدد
لانتفاع بها ، من قبل من تقر له حق الانتفاع ، لان حق
الانتفاع مقرر للغير ، ويجب احترام حقه طوال الفترة المنتفـع
بها . وذلك مثل حق المستأجر والمستعير والمرتهن .

ومفهوم ذلك انه لا يشترط أن يكون المال المملوك للمتوفى
لكي ينتقل الى الورثة في يد المتوفى او تحت حيازته ، ان الشرط
هو الملكية الصحيحة والحقيقيه .

وتنتقل ملكية هذه الاموال من ملكية المتوفى الى ملكية
الوارث ، لانها تحقق الهدف من الميراث ، وهو اعطاء كل
وارث حقه الشرعي من التركة ، فان بها يستغنى الانسان
عن الحاجة ومذلة السؤال ، ويحصل على مطالبه ، لذا كانت
من أهم العناصر التي تنتقل من ملكية المورث الى الوارث .

ب - المنافع : يتصل بملكية الرقبه الانتفاع بالمال ، وغالباً ما يقترون احدهما بالآخر ، بيد وأنه في بعض الحالات ، يكون المتوفى مالكا حق الانتفاع دون الرقبه ، فهل تعد المنفعه من المال ، وتنتقل بذلك من المتوفى الى الورثة ؟

انه بالاستناد الى التعريف السابق للمال ، وهو ما يمكن حيازته والانتفاع به ، فانه يحتم أن يكون المال ماده ، ليتأتى حيازته ، وجعلنى يده . فان المال ما يتولى به ، وهو يكون بالاحراز والحيازه ، وعلى ذلك فان المنافع لا تكون مالا ، بماذا . انه لا يمكن حيازتها واحرازها .

فاذا تجاوزنا هذه النظرة الضيقه للمال ، واخذنا بفهمهم اشملى مؤسس على انه لا يشترط فى المال الحيازه والاحراز بالمعنى المادى ، ويكفى فى هذا الصدد ان يحاز بحيازه اصله ومصدره وهو ما يتأتى فى المنافع ، ان يمكن لمن يحوز شيئاً ان يمتع غيره من الانتفاع بها الا بعد انسه ، امكن القول بأن المنافع تعتبر من الاموال .

وقد انقسم الفقهاء الاسلامى الى قسمين فى هذا الخصوص واخذ بالرأيين المذكورين .

فقد ذهب الحنفية الى رأى الاول ، الذى يقضى بعدم اعتبار المنافع من الاموال ، لان المقومات المالية لا تثبت فيها فهو لا يمكن حيازتها ولا احرازها ولا يتولى بها ، ومن لا يتولى به ، لا يعد مالا . ويجرى هذا فى سكنى المنازل وركوب السيارات ، وحق الحضانه ، لعدم حيازتها واحرازها وبترتيب على ذلك ان هذه المنافع لا تنتقل من المتوفى الى الورثة ، ولا تكون عنصراً من عناصر التركة .

وقد ذهب الجمهور الى رأى الثانى ، وموداه ان المنافع تعتبر من الاموال لانه لا يشترط فى المال الحيازه والاحراز

وقد ذهب الجمهور الى الرأي الثانى ، ان المنافع تعتبر
من الاموال ، لانه لا يشترط فى المال الحيازه والاحراز فى نفسه
وانما يكفى حيازه مصدره . فضلا عن ان المنافع يعتمد عليها
فى تقويم المال ، والمال انما يطلب لما فيه من المنافع ، ومعظم
ثمنه انما يقدر بما فيه من منافع .

ويتربى على ذلك ، ان المنافع تنتقل من المتوفى الى الورث
وانها تكون عنصرا من عناصر التركة وتدخل فى مشتعلاتها .
والاولى القول باعتبار المنافع من الاموال ، لانها تحقق
المفروض منها وتسد حاجه من حاجات الانسان ، وهى مقصوده
لدى كل انسان ، ولا ينفك فى العاده عن طلبها ، والسمى
البيعه وهو ما اخذ به القانون الوضعى حيث اعتبر المنافع من الاموال
(ج) الحقوق : الحقوق التى تعيننا هنا ، هى الحقوق
ذات الطبيعه الماليه ، التى يتأتى انتقالها من ملك المورث
الى ملك ورثته من بعده ، تنفرد هذه الحقوق الى ما يلى : -
١ - حقوق متصله بالاعيان الماليه ، مثل حق الارتفاق
وحق الشرب ، وحق المرور ، وحق التعلل ، وحق المسيل^(١)
غيره من الحقوق العينييه ، التى تتعلق بالاعيان الماليه
وتكون تابعه لها ، تنتقل معها من يد الى يد ، ومن ملك الى
ملك .

وهذه الحقوق ذات طبيعه ماليه ، انه يمكن حيازتها
والانتفاع بها على الوجه الطبيعى ، بيد أنها ليست مستقله
بنفسها ، وانما هى تابعه لمعالها . ولا شك انها تنتقل من ملك
المورث الى ملك الورثه ، متى كانت حقا للمورث وقت موته .

(١) حق الارتفاق هو حق مقرر على عقار معين لمصلحه عقار اخر
وحق الشرب ، وهو النصيب المستحق لسقى ارض معينه ، وحق
المرور ، وهو حق العبور من ارض معينه للوصول الى ارض اخرى
حق التعلل هو الانسان فى ان يعلو بناؤه بناؤه غيره . حق
المسيل ، حق صرف الماء الزائد عن الحاجه .

٢ - حقوق ثابتة في الذمة : وهي الحقوق الثابتة للمورث في ذمته غيره (١) ، وهي ما يطلق عليها في القانون ، الحقوق الشخصية ، ومثالها ان يكون للمتوفى مبلغا من المال في ذمة غيره ، عند وفاته ، او ما يكون له من حق مالي كالديونة فان هذه الحقوق تنتقل من ملك المورث الى ملك الورثة . لكونها ذات طبيعة مالية فتكون عنصرا من عناصر التركيبة وتدخل في مشتملاتها .

٣ - حقوق ذات شبه بالحقوق المالية ؟ وهي الحقوق التي يترتب عليها ، فيكون من نتيجتها اكتساب المال وان كانت هذه الحقوق ذات طبيعة شخصية في الاساس أي أن هذه الحقوق يبرز فيها الطابعان ، طابع الحقوق الشخصي ، وطابع الحق المالي ، وكل منهما ثابت في نفس هذه الحقوق ، ومن ثم فانها تتردد بين الحقان ، ويصح ان ينظر اليها بمنظارين ، منظار الحقوق ذات الطبيعة الشخصية ومنظار الحقوق ذات الطبيعة المالية .

لذلك نجد ان مأخذ الفقه الاسلامي ، يدور بين من الحقيقين ، ويميل الى كلا النظريين لكن النظر الغالب فيها هو اعتبارها تنتمي الى الحقوق ذات الشبه بالطابع المالي على اساس انها تنطوي على كسب للمال ، ومن ثمراتها الحصول على المال .

وهذا النظر ذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة فقد اعتبروا ، حق الشفعة ، وحق خيار الشرط ، وحق احياء الارض الموات ، حقوق ذات طابع مالي ، ورجعوا الجانب المالي فيها على الجانب الشخصي استنادا الى أن الثمرة المترتبة على هذه الحقوق ، هي كسب المال .

(١) انظر استاذنا د . يوسف قاسم : الحقوق المتعلقة

بالتركة في الفقه الاسلامي ، ص ٢٣ .

وقد خالف الحنفية الجمهور في ذلك ، وذهبوا الى اعتبار هذه الحقوق ذات طابع شخصي ، لان المعيار فيها شخصي يتعلق بصاحب الحق دون غيره من أقاربه .

وقد ترتب على الاختلاف في تكييف هذا الحق ، اختلاف في الاثار على ذلك ، فعلى رأى جمهور الفقهاء ، الذين اعتبروا هذه الحقوق ، ذات طابع مالي ، ولها شبهة بالحقوق المالية تنتقل هذه الحقوق من ملكية المورث الى ملكية الورثة ، وتصير عنصرا من عناصر التركة ، وأحد مشتملاتها .

وعلى رأى الحنفية ، الذين قالوا ، بأن هذه الحقوق ذات طابع شخصي يتعلق بالمورث ، لان شخصيته محل اعتبار فيها يترتب على ذلك الا تنتقل هذه الحقوق من ملكية الموقوف الى ملكية الورثة ، ولا تصير عنصرا من عناصر التركة ، ولا تدخل ضمن مشتملاتها .

والواقع ان القول باعتبار هذه الحقوق ، ذات شبهة بالحقوق المالية ، هو النظر الجدير بالاعتبار ، لاقتنائسه على حديث شريف في قوله - صلى الله عليه وسلم - من ترك مالا او حقا فلورثته . . . قلم يقصد حق الورثة على المال وحده ، وانما اضاف اليها الحق أيضا ، والحقوق ذات الطبيعة المالية او ذات الشبه بها على أن تأخذ حكم المال وتصير اليه لان شأن عدم اعتبارها ضمن التركة الوقوف عند ظواهر الامور دون التعمق في فهمها او قصر النظر على مبدأها واهمال النتائج المترتبة عليها .

كما أن في الاخذ بوجهة نظر الحنفية ، التي لا تعتبر هذه الحقوق ذات شبهة بالحقوق المالية ، ويؤدي الى استبعاد كثير من الحقوق التي تندرج ضمن هذه الطائفة ، والتي اصبحت

تقوم بالمال ، ويجرى التعامل على اعتبارها من قبيل الاموال .
ولا يمكن التمسك بروايه الحديث ، في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - من ترك مالا فلورثته . . ان ان موءاه حسب تفسير الحنفية ، الا تعتبر الحقوق مطلقا ، مال ، ولا تنتقل بالتالى من المتوفى الى الورثه ، لان الحديث لم يذكر الحقوق ، وسكت عنها ، وهو مبني خالفه الحنفية ، حيث انهم الحقوا الحقوق الثابتة في الذمة ، بالمال ، وقضوا بأنها تنتقل من المورث الى الورثة ، والا صح ان يقال ان الرواية الاخرى للحديث من ترك مالا او حقا فلورثته . . مفسرة للرواية الاولى ، التي لم يرد بها ذكر للحق ، لان هذا ما يتسق مع طبيعته المال ، ويندرج ضمن حقيقته وقد أخذ القانون المدني بوجهه نظر الجمهور (١) ، واعتبر هذه الحقوق ذات طبيعته مالية ، ان يمكن تقديرها بالنقود ، ويجوز تقويمها بالمال .

(١) نصت م ٨١ على ان : كل شيء غير خارج عن التعامل بطبيعته او بحكم القانون ، يصبح ان يكون محلا للحقوق المالية ، والاشياء التي تخرج عن التعامل بطبيعتها ، هي التي لا يستطيع احد ان يستأثر بحيازتها ، واما الخارج بحكم القانون ، فهم التي يجيز القانون ، ان تكون محلا للحقوق المالية .

المبحث الثانى

مدلول التركة

ثمة اختلاف بين الفقهاء ، حول مدلول التركة ، فالبعض يوسع فى هذا المدلول ، والبعض يضيق من هذا المدلول ومنشأ هذا الخلاف ، نابع من طبيعته الحقوق ، التى تتعلق بالتركة ، وما اذا كانت تعد من مشتملات التركة أم لا ، على النحو الذى أسلفنا بيان أقوال الفقه فيه .

ومهما كان الامر ، فان ثمة مدلولين ، فى هذا المجال .
اولهما : يذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ، وهم أنصار التوسع فى مدلول التركة ، فالتركة فالتركة عندهم ما يتركه الشخص من الاموال والحقوق المتصلة بالاعيان المالية ، والحقوق الثابتة فى الذمة ، والحقوق ذات الطابع المالى ، وكذلك المنافع ، وهذه الحقوق والاموال تدخل ضمن مدلول التركة ، دون النظر الى الاستحقاق من عدمه ، ويغض النظر عن كون المورث مدينا او غير مدين ، فالعين المرهونه ، ودين القرض ، تعتبر جزءا من التركة ، لانها ملوكة للمورث ، ولا يؤثر فيها ، تعلق حق الغير بها ، لذلك فانها تنتقل من ملكية المورث الى ملكية الورثة .

وهذا ما أخذ به قانون الموارث ، حيث نص فى م ٤ على أن : "يؤدى من التركة ، ما يكفى لتجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن ، وديون الميت ، وما أوصى به فى الحدد الذى تنفذ فيه الوصية ، ويوزع مابقى بعد ذلك على الورثة ."

ويعنى ذلك أن القانون قد أخذ بالمدلول الموسع للتركة ، حيث اعتبر الديون والوصية ، د اخلا ضمن التركة وقد جعل لهذه الديون الاولوية على استحقاق الورثة ضمانا لاموال الدائنين ، وحذرا من ضياع حقوقهم الذى قد يترتب على وفاة المورث .

ثانى الراييين : ما ذهب اليه الحنفية ، وهم أنصار تضيق مدلول التركة ، اذ ان مدلولها ينصرف الى الاموال والحقوق المالية الخالصة عن تعلق حق الغير بها ، فلا يندرج فى مدلول التركة المنافع ، ولا الحقوق الشخصية ذات الطابع المالى ، ولا الاعيان المالية التى تعلق بها حق للغير ، كالعين المبيعة ، لتعلق حق البائع بها ، والعين المرهونه ، لتعلق حق الدائن المرتهن بها .

والنظر الاول هو الاجدر بالقبول .

الفصل الثاني

الحقوق المترتبة على التركة

تمم وتقسيم :-

يترتب على التركة حقوق فيها ، تجب بوفاة صاحبها ، منها ما يتعلق بالميت نفسه ومن تجب عليه نفقته وهو الحق في التجهيز ، ومنها ما يتعلق بغرمائه ، او الدائنين — له وهو حق الدائنين ، ومنها ما يتعلق بالموصى — له وهو حق الموصى له في الوصية ، في حدود الثلث ومنها ما يتعلق بأهله وأقاربه ، وهو حق الورثة ، في الحصول على أنصبتهم من التركة .

وقد نص قانون الموارث ، في المادة الرابعة — منه على هذه الحقوق بقوله :-

يؤدي من التركة بحسب الترتيب الآتي :

اولا : ما يكفي لتجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته

من الموت الى الدفن .

ثانيا : ديون الميت .

ثالثا : ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه

الوصية . ويوزع ما بقي بعد ذلك على

الورثة .

وتؤدي الحقوق الثلاثة ، وهي حق التجهيز ، وحق الدائنين ، وحق الموصى له ، قبل حق الورثة ، ويأتي بعد حق الورثة ، في حاله عدم وجود ورثة ، حقوق أخرى مترتبة على التركة ، وهي حق المقر له بالنسب على الغير ، وحق الموصى له فيما يزيد على الثلث ، وحق بيت المال ، وهذه الحقوق الثلاثة الأخيرة ، مرتبة فيما

بينها ، بحيث لا ينتقل من الحق الاول فيها الى الثانى ، ومن الثانى الى الثالث ، الا اذا لم يوجد أصحاب الحق السابق ومفاد ذلك أن الحقوق المترتبة على تركه ، منها حقوق سابقة على حق الورثة ، وهى حق التجهيز وحق الدائنين وحق الموصى له ، ومنها حقوق لاحقه على حق الورثه وهى حق المقر له بنسب على الغير ، وحق الموصى لـ فيما يزيد على الثلث ، وحق بيت المال ، الخزانه العامه .

(١) نرى قانون الموارث على هذه الحقوق فى م : بقوله : فاذا لم توجد ورثة ، قضى من التركة بالترتيب الاتى : اولا : استحقاق من اقرله الميت بنسب على غيره . ثانيا : ما اوصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية . فاذا لم يوجد احد من هؤلاء ، الت التركة او مابقى منها الى الخزانه العامة .

المبحث الاول

حق تجهيز الميت

يراد بتجهيز الميت ، ما يجبله من حق في الغسل والتكفين والحمل والدفن ، او ما يلزم لاصلاحه وتطهيره ، ليوارى فسي قبره ، وهذا وان كان يختلف بحسب حال الميت غنى وفقرا تبعا للعرف الجارى بين الناس ، وسيرا مع المألوف من احوالهم ، فانه ينبغى الا يتجاوز الحد الوسط ، من غير افراط ولا تفريط . فاذا تجاوز التجهيز هذا الحد الوسط ، تحمله من قام بالانفاق ، لانه تعدى حد الاعتدال فيكون الزائد عليه خاصة .

ويجب حق التجهيز ايضا في التركة ، على من يلزم الميت نفقته ، مثل ابنه الصغير او الفقير او العاجز ، ووالديه الفقيرين ، اذا مات احدهم قبل وفاته ، لان نفقه هؤلاء كانت واجبة عليه في حياته ، فتلزمه نفقتهم بعد وفاته ، ان المال مازال على ملكه ، فيكون تجهيزهم من ماله .

وحق تجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته ، له الاولوية على الحقوق المتعلقة بالتركة ، هذا بمقتضى الاصل لشده الحاجة اليه ، ولتعذر المساس به ومع ذلك فقد رأينا الاختلاف بين الفقهاء ، حول اى الحقين واجب التقدم على الاخر ، حق التجهيز ، ام حق الدائنين ؟

يذهب الحنفية الى التفرقة بين الديون العينية وهى التى تتعلق بعين من اعيان التركة ، والديون المرسلة وهى التى لا تتعلق بعين من اعيان التركة ، فتقدم الديون العينية على تجهيز الميت ، فمثلا لو كان حق الدائنين المرتب من متعلقا بمنزل او سيارة ، فانه يتقدم فى اخذ دينه

من العين المرهونه ، على حق تجهيز الميت ، لان دينه
مضمون بهذه العين المرهونه ، فهي اذن مقدمه للوفاء
بدينه على سائر الحقوق الاخرى ، لان الميت لم يكن له
حق التصرف فيها حال حياته ، فكذلك بعد مماته .

اما الديون المرسله او العاديه ، الخاليه عن الضمان
فان حق التجهيز مقدم عليها ، لانه لم يخصص لها هذا
الضمان ، المتمثل في العين المرهونه ، فيقدم حق الميت
عليها .

ويذهب الامام احمد ان حق تجهيز الميت ، مقدم
على غيره من الحقوق الاخرى ، فيقدم التجهيز على قضاء
الديون ، سواء كان الدين من الديون العينية ، او كان
من الديون العاديه . وعلة ذلك ان حق التجهيز من الحقوق
الضرورية للميت ، كحقوقه حال الحياة في المطعم والملبس
والمشرب ، فكما انه لاغنى له عن هذه المتطلبات ، فكذلك
لاغنى له عن التجهيز .

والارجح القول بتقديم التجهيز على حق الدائنين
كما يذهب أحمد ، لان مواراة جسد الميت وما يلزم لذلك
من الحاجات الضرورية ويتعلق بكرامه النفس الانسانية ، كيف
وقد نبه الله تعالى الى اهمية ذلك ، في قصة ابني آدم ،
لما قتل قابيل أخاه هابيل ، في قوله تعالى : فبعسث
الله غربا ، يبحث في الارض ليريه كيف يوارى سوء أخيناه
قال ياويلتي أعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فأوارى سوء
أخي ، فأصبح من النادمين (١) .

ومن غير المناسب ان نلجأ الى الحاضرين من المسلمين ، ليقوموا بتجهيزه ، وهو يملك مالا ، ولو كان يتعلق به حق آخر لان هذا لا يخرججه عن كونه ماله .
وقد اخذ قانون الموارث بمذهب الامام أحمد ، وقبـلـم تجهيز الميت على حق الدائنين . .

تجهيز الزوجه :

الصحيح عليه وجوب نفقه الزوجه على زوجها ، حال الحياة وهذا حقيقه لا خلاف عليها ، وكان المقتضى لذلك ان يكون تجهيز الزوجه عند وفاتها على زوجها ، لان هذا من النفقه الضروريه التي تحتاجها الزوجه ، كنفقتها حال حياتها ، لكن مع ذلك اختلف فقهاء الحنفية في ذلك .

يرى محمد ، أن تجهيز الزوجه ، يكون في تركتها ان كانت موسرة فان كانت فقيرة ، فتجهيزها واجب على من تجب عليه نفقتها من أقاربها ، وفي الحاليتين ، لا يجب التجهيز على الزوج لانه بالموت انقضت العلاقة الزوجيه ، ولا سبيل الى عودتها ابدا ، فتسقط النفقه عليه تبعا ، ولا يجب التجهيز .

ويرى ابو يوسف ، ان تجهيز الزوجه ، يجب على الزوج ، فيتحمل زوجها ما تحتاج اليه من نفقات غسل وحمل وخلافه . بلا فرق بين ما اذا كانت غنيه او فقيره . لان تجهيزها حال موتها كنفقتها حال حياتها ، فلا يسقط عنه .

وهذا الرأي هو الراجح في المذهب الحنفي ، لانه ثبت لكل من الزوجين في تركه الآخر ، وهذا يتأتى بعد الموت ، فدل ذلك على أن الرابطه الزوجيه لم تنفصم بين

الزوجيين ، ولم تنقطع أثرها عليه . ولان هـذا
يتفق مع الكرامة الانسانية ، لانه اذا كان يجب بها التكرم
فى حياتها ، فأولى ان يكرمها بموارة جثمانها حال الممات .
وهذا الرأى هو المعمول به فى ظل قانون الموارىث
الحالى ، لان الزوج هـ ممن تجب نفقتها على الزوج فيجب
عليه - من ثم - حق تجهيزها .

(٢) جاء فى المذكرة الايضاحية : خولف مذهب الحنفية ، فقدمات
النفقة المحتاج اليها فى تجهيز الميت ، على الدين الذى يتعلق
بمعين التركة كالرهن ، اخذا بعذاب الامام احمد ، لان تقدير
التجهيز على الدين ، يرجع الى ان الميت احوج اليه من قضاء دينه
الذى هو من حاجاته ، ويستوى فى ذلك الديون المتعلقة بالعيـن
والديون الاخرى .

المبحث الثانى سقوط قضاء الدين

يعرف الدين بأنه : اسم لمال واجب فى الذمة ، يكون بدلا عن شئ آخر^(١) . على وجه المعاوضة . مثل القرض وبديل المبيع ، وبديل المتلفات .

ويمقتضى هذا التعريف ، فان الدين يجب ان تتوفر فيه الخصائص التالية :

- ١ - أن يكون مالا ، فغير المال ، لا يصح ان يكون ديناً
- ٢ - أن يكون هذا المال ، قد وجب فى ذمة انسان .
- ٣ - أن يكون هذا المال الثابت فى الذمة ، بدلا عن شئ آخر ، على وجه المعاوضة ، وعلى ذلك فما ثبت من المال فى الذمة ، وليس بدلا عن شئ آخر على وجه المعاوضة ، لا يكون ديناً ، وذلك كالزكاة ، ونفقة الاقارب . ويكون اطلاق اسم الدين عليها ، من قبيل المجاز (٢)

وقضاء الدين واجب بعد تجهيز الميت ، فهو تال فسمى المرتبه ، للتجهيز وسابق على حق الموصى له ، فى تنفيذ الوصية ، أما انه تال على التجهيز ، فهذا ما لم يسلم به بعض الفقهاء ، كما رأينا ، وأما انه حق سابق على حق الموصى له ، فهذا لا خلاف عليه ، لكن من يراجع النص القرآنى فى قوله تعالى : من بعد وصية يوصى بها او دين . . يرى أن الوصية مقدمه على الدين ، وهو ما يؤدى الى القول بأن حق الموصى له ، مقدم على حق الدائن ، وليس الاكسر

(١) فتح القدير ، لابن الهمام ، ج ٥ ، ص ٤٣١

(٢) يدل على ذلك ما نصت عليه المذكرة الايضاحية من أن المنراد

بالديون : هى الديون ، التى لها مطالب من العباد

كذلك ، فان تقديم الوصية في الذكر على الدين ، لا يقتضى
تقديمها في الحكم ، فان الحكم هو تقديم الدين على الوصية
ولا يعدو ان يكون تقديم الوصية من باب التنبيه على
أمرها ، وعدم التفريط فيها ، لكونها تبرعا من التبرعات
وما يعضد ذلك ان لفظه او لا تدل على الترتيب ، فالعطف
في الآية لا يقتضى الترتيب .

— وقد ثبت عن النبي — صلى الله عليه وسلم — فيما
رواه على انه قال : رأيت رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
بدأ بالدين قبل الوصية .

وقد اتفق الفقهاء على تقديم الدين قبل الوصية .

ولان الوصية فيها تعلق بحق الغير على سبيل التبصر
والدين فيه تعلق بحق الغير على سبيل الوجوب ، والوجوب
يقتضى الالتزام ، بخلاف التبصر ، فان مرده الى مشيئته
الانسان واختياره .

أنواع الديون :

تنقسم الديون الى عدة انواع ، فهي قد تكون ديون مطلقة
او مرسلة ، وقد تكون ديون عينيه . وقد تكون ديون
لله تعالى ، وقد تكون ديون للعباد . وأخيرا ، قد
تكون ديون حاله ، وقد تكون ديون مؤجله .

١٠ - الدين المطلق ٥ الدين المطلق ٥

الدين العيني ٥ شيء الذي يورث المتعلقة بجميع المال كالمسألة
التي هي ٥ مثال ٥ بين البائع الذي باع عينا للميت ٥ ولم
يؤدقه للميت ٥ كان بين المرتين ٥ بالنسبة للميت المرهون
٥ ان الميت استحق بالدين المبيع ٥ والمرتين احق بالميت
المرتين ٥ فلهما ٥

وهذا النوع من الدين ٥ له الاولوية على غيره من الدين
في الوفاء ٥ ان الدين فيها ٥ مخصص بضمان معين ٥ لئلا
هو الدين المرهون بالنسبة للدائن المرتين ٥ والعين المبيعة
مخصصة لسداد الثمن ٥ بالنسبة للبائع فتقدم على الدين
الاخرى في الوفاء ٥ بل ان مذهب الحنفية ٥ يقدم الحق
في الوفاء بها على الحق في تجهيز الميت نفسه ٥

الدين المطلق او المرهون ٥ هي الدين التي لا تتعلق
بمدين المال كده او بعضه ٥ وانما تتعلق بده ٥ الميت
سواء ٥ وهذا النوع من الدين يستوفى من التركة
ان بقي فيها شيء ٥ بعد الوفاء بالدين العيني ٥ فان لم يكن
في التركة الا ما يورث بالدين العيني ٥ كما لو كانت التركة كلها
من الدين المرهون ٥ فيسدد الدائن المرتين ولا شيء
لمتأحب الدين العادي ٥ لان الدين العيني يتعلق
بأعيان التركة بينما الدين المطلق ٥ يتعلق بمالية التركة
فكان الفرق بينهما في الاستيفاء تبعاً لذلك ٥

وتنقسم الدين المطلق بدورها الى دين صحه ٥ ودين

مرض ٥

(أ) د يون الصحة : هي الد يون التي تثبت بوسيلة اثبات صحيحة لاشك فيها . وهذه الوسيلة الصحيحة ، قد تكون في احدى وسائل الاثبات الشرعية ، ولو كان ذلك في حال المرض كالبيئة او الاقرار ، او النكول عن اليمين . فان كان الاثبات باقرار المدعي او بالنكول عن اليمين ، فيجب ان يكون ذلك في حال صحته المدين .

ويعتبر الدين من د يون الصحة كذلك ، اذا كان منشأه بسبب معلوم لامجال للشك فيه ، كزوج امرأة على مهرها ، ولم يؤد مهرها .

(ب) د يون المرض : هي الد يون التي تثبت بوسيلة من قبل المدعي وحده مثل اقرار المريض في مرض الموت به ، عليه ، او اقراره فيما له حكم مرض الموت ، كما خرج يستوفيه منه الحد او القصاص ، او نزل الى ساحة القتال ، وأقر عندئذ بدعي عليه ، ليس عليه دليل سوى اقراره فهذا الدين من قبيل د يون المرض ، لان وسيلة اثباته مشكوك فيها ولا يقال ان الاقرار حجة قاصرة لا تتعدى المقر .

وأهمية هذا التقسيم تأتي عند الحنفية ، القائلين بالفرق بين بين الصحة ود يون المرض ، فان د يون الصحة مقدمة عند الحكم على د يون المرض ، ان د يون الصحة تثبت بوسيلة صحيحة لامجال للشك فيها او اشارة الشبهات حولها ، ومن ثم فانها د يون قوية بينما د يون المرض د يون ضعيفة ، لانها تثبت بوسيلة مشكوك في صحتها وباقرار قاصرة تحتمل حولها الشبهات من كل جانب ، وبالتالي فانها تؤخر في الوقاء بها عن د يون الصحة ، و تأتي في مرتبة لاحقة عليها . فقد يكون الامر فيها قد التمس على المريض ، خاصة أنه أصبح في حالة

غير متمتع بكامل قواه العقلية والبدنية ، لما اصابها من الوهن والضعف ، وقد يكون مستترا باقراره ، بهدف الاضرار بال دائنين او بحاباه اشخاص آخرين ، غير ذلك ، مما يـيس في العادة امثال هذه الاقرارات .

فاذا اجتمعت ديون الصحة والمرض معا وهي متفاوتة في قوة الاثبات ، قدمت ديون الصحة في الوفاء بها على ديون المرض ، فيستوفى اصحاب ديون المرض ديونهم ان بقي لهم في التركة ما يفي بحقوقهم ، بعد الوفاء لاصحاب ديون الصحة بحقوقهم ، فان لم يبق في التركة مال ، فلا شيء لهم ويرى غير الحنفية ، أنه لا فرق بين ديون الصحة ودیون المرض ، انه ان المقر في حالته مرض الموت ، يكون في حالة لا تسمح بالكذب ، لانه احوج الناس الى رضا ربه والتقرب اليه ، ومن ثم فهو غير متهم في اقراره .

فما اذا اجتمعت ديون الصحة ودیون المرض ، يستوفى كل منهم دينه فان لم تف التركة بهذا الدين جميعا ، فتقسم التركة بينهم بنسبه مقدار دين كل واحد منهم ، من غير تفرقه بين دين الصحة والمرض .

ثانيا : ديون الله تعالى ، ودیون العباد :

ديون الله تعالى : هي الديون التي وجبت حقا لله تعالى من غير ان تكون على وجه المعاوضة . وديون الله تعالى عند التحقيق ، هي واجبات اجتماعيه ، تمثل حقوقا لفئات معينه من المجتمع . وذلك كالزكاة المفروضة والكفارات ، والنذور ، وغير ذلك .

وديون الله تعالى ، لاتجب فى التركة ، لانها من قبيل العبادات ، والعبادات تسقط بالموت ، ويجب أدؤها من التركة ، اذا أوصى بها الميت ، وتخضع عندئذ للقاعدة فى الوصية ، أى انها تنفذ فى حدود الثلث .

ديون العباد : هى الديون التى تجب حقا للأفراد بسد لا عن شئ على وجه المعاوضة ، كما فى القرض ، والاجاره ، وغير ذلك من صور التعامل بين افراد المجتمع .

وهذه الديون هى المقصود به فى قانون الموارث ، ان ان ديون الله تعالى لاتجب فى التركة ، وانما الواجب ادائها من التركة ، هى ديون العباد ، وهذا ما افصح عنه المذكورة التفسيرية لقانون الموارث بقولها : المراد بالديون فى المادة - أى المادة الرابعة - الديون التى لها مطالب من العباد ، واما ديون الله تعالى ، فلا تطالب التركة بها ، أخذا بمذهب الحنفية ، وديون الله ، قد تتعلق بعيين المال ، وقد تتعلق بذمة المدين ، وهو ما تكلفا عنه فى الديون العينية والديون المطلقة .

ثالثا : الديون الحالة ، والديون المؤجلة :

الديون الحالة ، هى الديون التى يجب الوفاء بها فى الحال فهذه الديون واجبة الاداء فوراً ، دون الاضافة الى زمن مستقبل .

اما الديون المؤجلة ، فهى الديون ، التى لم يحن اجلها بعد ، فهى ديون ، يجب الوفاء بها فى المستقبل ، فى زمن معين .

ويلاحظ الى ان الديون الحالة والمؤجلة تتعلق بأشياء المدين ، فان وفاة الدائن لا اثر له على الاجل ، فهو باق لسم

يحل ، بعد لان ذلك لا يؤثر على شغل ذمة المدين بالدين
وليس الامر كذلك ، بالنسبة لموت المدين ، اذ ان الدائن يتأثر
بموته حتما ، اذ انه الاساس في الوفاء بدينه ، وهو مصد
ثقتة ، ووسيلة قضاء دينه لذلك كان اختلاف الفقهاء في القصور
بحلول الدين المؤجل ، بسبب موت المدين .

يذهب النظر الغالب في الفقه (١) الى ان الديــــن

المؤجل يحل بوفاة المدين ، ويجب ادائه من تركته .

وقد استدلوا على ما ذهبوا اليه بالادلة التالية :

— قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — نفس المومن
مرتهنه في قبره بدينه ، حتى يقضى عنه . فان الحد يــــث
يدل على التعجيل بقضاء الدين والاسراع في الوفاء به حــــتى
لا تظل مرهونه بالدين الذي عليه ، وهذا يوجب حلول اجــــل
الدين ، ووجوب ادائه من التركة .

— ولان الاعتبار في منح الاجل ، هو شخص المدين وموته .

فات هذا الاعتبار ، فيحل الاجل ، ولا فائدة من الانتظار .

— ولان الدائن يعتقد ان في حياة الدين ضمان له فــــى

الوفاء بدينه ، اذ انه يسعى ويطلق ابواب العمل ، للوفاء بمــــا
عليه من دين ، وبوفاته فانت كل هذه المعاني ، فيجب من ثم
ان يحل الاجل ، ليستوفي الدائن دينه من التركة .

ويذهب الحنابلة الى ان وفاة المدين ، لا يترتب عليها

حلول الدين فيبقى الدين مؤجلا الى حين حلول الاجل وعليه

فانه بموت المدين ، لا يجب الوفاء ، بالدين المؤجل من التركة .

وانما ينتظر به الى حين ينقضي الاجل .

(١) يقيد المالكية حلول الدين المؤجل عند موت المدين ، بالا يكون

من ان اتفاق بين الدائن والمدين على غير ذلك ، والا يكون موت المدين

بسبب اعتداء الدائن عليه ، والافتقار الغرماء على عدم الحلول .

انظر جاشية الدسوقي ٢٠٦ ر ١٢٢

وقد استدلوأ على رأيهم بالأدلة التالية :

— قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — من ترك مالا أو
حقا فلورثته . . . فيرث الورثة الحق في الاجل عن مورثهم ، طبقا
لما دل عليه الحديث .

— ولأن المتعارف عليه ، أن الاجل يمنح في مقابل الزيادة
في المال فلو اعتبرنا الدين حالا ، يموت المدين ، لكان في ذلك
اضيارا بالورثة .

ونعتقد أن رأى الجمهور ، هو الأرجح ، ويجب العمل
به ، لان وجود التركة ، هي الضمانة البديلة عن المدين الذى
مات ، لستوفى منها دينه ، فان الانتظار الى حلول الاجل
قد يترتب عليه تعذر الحصول على دينه . واستنادا الى
دلالة الحديث ، الذى استدلوأ به ، فانه ظاهر فى الاسراع
بالوفاء بالدين .

المبحث الثالث

حق تنفيذ الوصايا

تعرف الوصية بأنها : تعليق مضاف الى ما بعد الموت هو
مندوبه تحببها في الخير ورغبة في فعله ، وجبرا للتقصير ففسى
بعض الواجبات .

وقد تكون الوصية واجبه ، اذا اوصى بأداء ما يجب عليه
من حقوق الله تعالى ، كالكفارات والنذور ، والزكاة ، والحج
وغير ذلك .

وتنفذ الوصية في حدود الثلث ، مندوبه كانت او مستحبه
لاتريد على هذا الحد ، لتعلق حق الورثة في المال الباقي
بعد تجهيز الميت ، وقضاء ديونه اذ أن حقهم في ثلثي التركة
بعد اداء الحقين المذكورين ، فما زاد على الثلث فلا ينفذ
الا باجازتهم .

وتقييد الوصية بثلث التركة ، لما روى عن سعد بن ابي وقاص
قال : جاءني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعودني
من وجع اشتد بي ، فقلت يا رسول الله ، قد بلغ بي الوجع
ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني الا ابنة لي ، أفأصدق بثلثي
مال ، قال : لا قلت : فالشطر يا رسول الله ؟ قال : لا قلت
فالثلث ؟ قال : والثلث كبير ، انك ان تذر ورثتك أغنياء
خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس . . .

فاذا لم يكن ثمة ورثة ، جازت الوصية بأكثر من الثلث ، لأن
حظر تنفيذها فيما زاد عن الثلث ، انما هو رعاية لحق الورثة
وعدم الاضرار بهم ، ولم يوجد ورثة ، فلا تنقيد من ثم - بالثلث^(١)

(١) تنص المادة ٣٧ في فقرتها الاخيرة ، من قانون الوصية على

ذلك بقولها : وتنفذ وصية من لادين عليه ، ولا وارث له بكل ماله

او بعضه ، بدون توقف على اجازة الخزانة العامة " بيت المال "

والوصية هي الحق الثالث من الحقوق المتعلقة
 بالتركة ، بعد التجهيز وقضاء الدين ، وهي تالية لحق قضاء
 الديون ، لما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه
 بدأ بالدين قبل الوصية ، ولانعقاد الاجماع على ذلك .

المبحث الرابع

حق الورثة

حق الورثة في التركة ، تال للحقوق الثلاثة السابقة ، وهي
حق التجهيز ، وحق قضاء الديون ، وحق تنفيذ الوصايا
فما بقى من التركة بعد اداء هذه الحقوق ، يقسم على الورثة
بحسب انصبتهم الشرعية ، فان لم يكن هناك ورثة مطلقا
استحق التركة ، احد الاشخاص التالية ، بالترتيب الاتي :

اولا : المقر له بنسب على الغير :

كان يقر المورث لآخر ، بأنه اخوه ، فاقراره له بالاخوه
فيه تحميل للنسب على الغير ، وهو الاب ويتوقف ثبوته
النسب من الاب ، على قبول الاب به .

أما بالنسب لثبوت النسب بالاخوه ، فانه يقضى به
أخذ للمقر باقراره لان الاقرار حجه قاصره ، فتلزم في حقيق
الميت خاصة ، فاذا مات المقر ولم يكن له ورثة يرثونه ، فان من
حق المقر له بالاخوه ، أخذ التركة كلها متى توافر فيه
شروط الاقرار بالنسب !!؟

ثانيا : الموصى له بأكثر من الثلث :

الوصية مشروطة في تنفيذها بالا تتجاوز الثلث ، حرصا
على حق الورثة ، وتحقيقا لمصلحتهم ، وعدم الاضرار بهم
وهذه المعاني مفتقة جميعا ، في الغرض الذي نحن بصدد
(١) هذه الشروط مجملها : ان يكون المقر له غير معلوم
النسب ، ان يصادى المقر له المقر على اقراره ، ان يشهد
المقر على اقراره حتى يموت .

لعدم وجود الورثه مطلقا ، بل عدم وجود المقر له بالنسب على الغير ، لذلك يجوز للميت في هذه الحاله ان يوصى بما يزيد على الثلث ، بل يوصى بالتركه كلها ، وتنفذ وصيته فيستحق الموصى له جميع المال ، وهذا عند الحنفية . وعند الشافعية ، لا تنفذ الوصيه بأكثر من ثلث من التركة ، مسوا وجد الوارث او لم يوجد .

ثالثا : الخزانه العامه او بيت المال :

اذا لم يوجد الورثه ولا المقر له بالنسب على الغير ، ولا الموصى له بأكثر من الثلث ، شول التركة ، الى الخزانه العامه لينفق منها في المصالح العامه للمسلمين ، ويلوله المسال الى الخزانه العامه ، يكون باعتباره مالا ضائعا لا مستحق له ، ومن ثم يكون مملوكا لجميع المسلمين .

الباب الثاني

مَقَوِّمَاتُ الْمِيرَاثِ

الفصل الأول	حقيقة الميراث
الفصل الثاني	أركان الميراث

الفصل الأول

حَقِيقَةُ عِلْمِ الْفَرِضِ وَالْمِيرَاثِ

تمهيد : في تعريف الميراث

الفريضة مفرد فرائض، على وزن فعيله، والفريضة — في اللغة، التقدير والبيان والقطع، فالتقدير في معنى قوله تعالى، فنصف ما فرضتم أي قدرتم. والبيان في معنى قوله تعالى: "سورة أنزلناها وفرضناها" أي بيناها ومنه قولنا فرض القاضي النفقة أي قدرها، وفرض الشارع الانصب للورثة، أي بينها بينا قطعيا لا شبهة فيه، عدلا من الله تعالى وفضلا، وقطعا لمادة النزاع، وسدا لباب الفتنة والصراع على المال.

والفرض في الشرع: ما ثبت بدليل مقطوع به من الكتاب والسنة المتواترة والاجماع، وسمى هذا النوع من الفقه فرائض لأنه سهام مقدرة مقطوعة، مبينة، ثبتت بدليل مقطوع به، فقصده اشتمل على المعنى اللغوي أو الشرعي.

وانما خص الاسم لوجهين، أحدهما أن الله تعالى سماه به فقال بعد القسم: فريضة من الله... والنبى عليه الصلاة والسلام سماه به فقال: تعلموا الفرائض. والثاني: أن الله تعالى ذكر الصلاة والصوم، وغيرهما من العبادات مجسما ولم يبين مقاديرها، وذكر الفرائض وبين سهامها، وقدرها، فقد يرا لا يحتمل الزيادة والنقصان، فخص هذا النوع بهذا الاسم، لهذا المعنى (١).

(١) الاختيار للموصلى، ج ٥، ص ١٠٩.

والمشهور على الالسنه علم الميراث ، وهو مرادف لعلم
الفرائض ، فموضوعهما واحد ، وان شئت فقل : انهما سميان
لحقيقته واحدة .

فان اردنا التعرف على معنى الميراث فان الميراث مصدر
ورث يرث وراثته وميراثا ، ومنه الارث ، فهو مصدر للفعل ورث .

والارث في اللغة البقاء ، قال عليه الصلاة والسلام : انكم
على ارث من ارث ابيكم ابراهيم . . . أى على بقية من بقايا
شريعته ، والوارث الباقي ، وهو من اسماء الله تعالى
أى بعد فنا خلقه ، وسمى الوارث لبقائه بعد موت
المورث .

ويعرف علم الميراث بأنه قواعد من الفقه والحساب ، يعرف
بها نصيب كل وارث من التركة . ان عن طريق تطبيق هذه
القواعد ، وباستخدام الطرق الحسابية المعروفة ، يتحدد
نصيب الوارث ، ومقدار ما يحصل عليه من التركة .

وتجدر الاشارة الى أن الميراث عند الفقهاء ، يراد به
استحقاق الوارث نصيبا في مال المورث ، فهو خليفة عنه ،
وامتداد لحياته ونظرا لهذه العلاقة القائمة بينهما ، كان
حصوله على المال كله او بعضه ، كأثر يترتب على ذلك .

فالميراث على ذلك يتضمن انتقال مال المورث الى الوارث
على سبيل الخلافه ، فكان الوارث انتقل اليه بقيه ماله
المورث .

المبحث الاول أدلة مشروعية الميراث

تناولت الأدلة الشرعية ، أحكام الميراث ، بنصوص مجمله ،
وأخرى تفصيليه ، واندرت هذه النصوص العديد من المسائل
الجزئية ، بالشرح والتفصيل ، بما لم تتناوله في العبد يسد
من القضايا الأخرى الدينية والدنيوية على سواء ، وكان الأصل
في هذا القرآن الكريم ، والسنة المطهرة ، وأقوال الصحابة .
اولا : القرآن الكريم :

وضع القرآن الكريم ، الضوابط العامة ، وتضمن من الأحكام
التفصيلية المتعلقة بالميراث ، ما يمثل التشريع الرئيسي ، والمصدر
الأول ، الذي ترجع إليه ، وتتبنى عليه الأحكام التي وردت -
بالأدلة الأخرى ، ومن ذلك :

١ - تقرير نصيب في التركة لكل من الرجال والنساء ، فلا
يجوز أن يستأثر الرجال بالتركة ، ويحرم النساء ، كما كان الحال
عند العرب في الجاهلية ، لأن ضعف المرأة أدعى إلى فرض
نصيب لها في الميراث ، وليس العكس ، لأنها بحاجة إلى المال
ولتقدير الإسلام لدور المرأة ، في المجتمع الاسلامي ، وتنويعها
بأهميته ، ورعاية لأفراد الأسرة رجالا ونساء . وقد جسدنا
ذلك في قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون
، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، مما قل منه أو أكثر
نصيبا مفروضا (١)

ففى الآية دلالة على استحقاق الرجل والمرأة ، لنصيب معين قليل او كثير ، حسب قواعد الميراث ، وهذا النصيب مفروض ومقتضى لامجال لتغييره او التحكم فيه بدعوى زائفة ، كالادعاء بأن فسى تورث المرأة ، اخراج للمال عن نطاق الاسرة ، وتمتع الغرباء عن الاسرة به ، فيعطى للرجال وتحرم النساء ، حتى لا يذهب هذا المال لازواجهن .

٢ - عدم التفرقة فى الميراث بين الصغير والكبير من الاولاد فالصغير كالكبير فى اصل الاستحقاق ، وفى مقدار النصيب الموروث ، ولا تفرقه بين الذكورة والانثى فى أصل الاستحقاق ويرامى هذا الوصف فى المقدار الذى يحصل عليه كل منهما فى الغالب الاعم من الحالات . وهذا ظاهر فى قوله تعالى واذا حضر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين ، فارزقوهم منه ، وقولوا لهم قولا معروفا (١) . وقوله تعالى : يوصيكم الله فى اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين (٢) .

ان تقرير هذين الضابطتين ، له اهميته ، اذا علمنا ان العرب كانوا يحرمون المرأة والذرية الصغيرة ، يدل عليهم انه لما توفى اوس بن ثابت ، وترك زوجا وثلاث بنات له منها فقام رجلان هما ابنا عم الميت وصياهما فأخذاهما ولهم يعطيا امرأتهم ولا بناته شيئا . فذكرت المرأة ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم - فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم - فقالا يا رسول الله : ذريتها لا تركب فرسا ولا تحمل كسلا ، ولا تقاتل عدوا

وهذا المسلك من جانب العرب ، هو الذى دعا الى نزول الايات المذكورة لتصحيح هذا المسلك الخاطى ، واعادة الامور الى نصابها الصحيح ، بتورث المرأة ، وضعاف الذرية .

٣ - تقدم الديون والوصايا ، على توزيع التركة ، رعاية لحقوق الدائنين الموصى لهم ، وهذا ما جاء به النص فـنـصى قوله سبحانه وتعالى : من بعد وصية يوصى بها أو دين
ففى الآية دلالة على ان الحقوق المتعلقة بالتركة كالدَّيْنُون والوصايا ، يجب أدائها الى اصحابها ، لان تشريع الميراث وضع لاعطاء كل ندى حق حقه .

٤ - تحريم الميراث بالتبني ، فقد كان سائدا عند العرب أن يتبنى العربي غلاما اذا اعجبه ، فاذا تبناه خول له من الحقوق ما للولد الصلب ، ومن ذلك أن يرثه الغلام اذا مات . كما لو كان ابنا صليبا له . فجاء نص القرآن وأبطل ذلك فى قوله تعالى : ادعوهم لابائهم هو اقسط عند الله ، فإن لم تعلموا آباءهم ، فإخوانكم فى الدين ومواليكم . الإخـزاب الآية / ٥

٥ - منع الاضرار بالورثة ، فليس للمورث اعتماد على أنه صاحب المال ان يعتمد الى الاضرار بورثته ، عن طريق التصرفات التى تعود بالضرر عليهم كصرفاته فى مرض الموت وايضائه بأكثر من الثلث . . . الخ وهذا مانهى عنه النص فى قوله تعالى : غير مضار وصية من الله . . . فان الضرر منهى عنه شرعا ، فانه لا ضرر ولا ضرار فى شريعته الاسلام .
والى جانب ذلك فان القرآن الكريم ، تضمن الكبير من الاحكام التفصيلية نصت عليها الايات التالية .

— قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فان كن نساءً فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك ، وان كانت واحدة ، فلهما النصف ، ولا يوصيه لكل واحد منهما السدس مما ترك — ان كان له ولد ، فان لم يكن له ولد وورثه أبواه ، فلأمه الثلث ، فان كان له أخوة فلأمه السدس ، من بعد وصية يوصي بها أو دين ، آباءكم وأبناؤكم ، لاتدرون أيهم أقرب لكم نعمًا فضلاً من الله ، ان الله كان عليماً حكيماً ١١٠ .

بينت الآية في صدرها ميراث الأولاد ، فالولد له سهمين والبنت سهم واحد ، واثنان من النساء فصاعد لهن الثلثان ، والواحدة لها النصف .

وقد انتقلت الآية الى ميراث الأبوين ، وابانت ان لكل واحد منهما السدس ، وذكرته الميراث في حالة وجود الولد أو عدم وجوده ، كما سنفصل .

قوله تعالى : ولكن نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن ولد فلكن الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها أو دين ولهن الربع مما تركن ان لم يكن لهن ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركن من بعد وصية توصون بها أو دين وان كان رجل يورث كلالة أو امرأة وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك ، فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها أو دين ، غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم ١١١ . صدق الله العظيم .

بينت الآية ميراث كل من الزوجين في حالة وجود الفرع الوارث أو عدم وجوده الخ ما جاء بها .

— قوله تعالى : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ، ان أمراً هلك ليس له ولد ، وله أخت فلها نصف ما ترك ، وهو يرثها

ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوه رجالا ونساء ، فللذكر مثل حظ الانثيين ، يبيِّن الله لكم ان تفضلوا ، والله بكل شئ عليم . . .

بينت الاية ميراث الكلاله ، وميراث الاخت اذا كانت واحدة وميراث الاخوات عند التعدد اثنتين فصاعدا .

ثانيا : السنه المطهره :

جاءت السنه المطهره ، بالعديد من الاحاديث النبويه التي دلت على بعض الاحكام العامه ، والاحكام التفصيليه كذلك الاحاديث ذات الدلاله العامه :

— مارواه الجماعة عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فملاولى رجل ذكـر . . .

— مارواه احمد وابن ماجه عن ابى امامه بن سهل قال : كتب عمر الى ابى عبيده ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم قال : قال : الله ورسوله مولى من لا مولى له ، والخـال وارث من لا وارث له .

— مارواه احمد وابو داود وابن ماجه عن المقداد بن معد يكرب عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : من ترك مالا فلورثته ، وانا وارث من لا وارث له ، وأعقل عنه وارث ، والخال وارث من لا وارث له ، يعقل عنه ويرث .

- مارواه احمد والترمذى وابن ماجه عن علي قال :
انكم تقرءون هذه الآية : من بعد وصية يوصى بها او دين —
وان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى بالدين —
قبل الوصية .
- فهذه الاحاديث تعتبر ذات دلالة عامة لانها جاءت بقواعد
عامة يجب اتباعها والسير على هديها عند تقسيم التركه على
اصحابها .
- الاحاديث ذات الدلالة الخاصة :
- مارواه البخارى عن ابن مسعود ، فى بنت و بنت ابن واخت
، قال : لا قضين فيها بقضاء النبي — صلى الله عليه وسلم — او
قال : قال النبي — صلى الله عليه وسلم — لابنه النصف
ولابنه الابن السدس ، ومابقى فللاخت .
- مارواه احمد عن زيد بن ثابت ، انه سئل عن زوج واخت
لا يوين ، فأعطى الزوج النصف ، والاخت النصف . وقال عطرت
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى بذلك .
- مارواه الدارقطنى برسالة عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال
: أعطى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثلاث جـدات
السدس ، اثنتين من قبل الاب ، وواحدة من قبل الام .
- فهذه الاحاديث ، تعد ذات دلالة خاصة ، لانها أثبتت الاحكام
تفصيلية بشأن ميراث بنت الابن مع البنت ، وميراث الزوج
والاخت وميراث الجدات ، وجميعها تتعلق بتوزيع التركه
على الورثة .

الثالث - اقوال الصحابة :

كان الصحابة أعلم الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقضايا الميراث ، وكان أعلمهم بذلك زيد بن ثابت - فقد روى ابن عباس رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ارحم أمتي بأمتي أبو بكر ، واشدها في دين الله عمر وصدقهما حياء عثمان ، وأعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل وأقرؤها كتاب الله عز وجل أبي ، وأعلمها بالفرائض زيد بن ثابت ولكل أمه أمين ، وأمين هذه الأمة أبو عبيد .

وكذلك كان من أعلم الصحابة بها علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود وقد قضى الصديق أبو بكر بتوريث الجسد السدس . كما قضى عمر بمثل ذلك ، ويومئذ عنده انه قال للجسد لما سأله ميراثها فقال : مالك في كتاب الله شيء ، ولكن هو ذاك السدس ، فان اجتمعنا فهو بينكما ، وإيكمنا خلت به ، فهو لهما .

وقد روى عن عمر بن الخطاب انه قضى في المسألة المشتركة وتسمى أيضا بالمسألة العمرية وتتحقق اذا وجد اثنان فأكثر من الاخوة والاخوات لام ، ووجد معهم أخ شقيق أو أخوة اشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة أو أخوات اشقاء ، واستغرقت الفروض كل التركة ولم يبق شيء منها يرثه الأخ الشقيق ، أو الاخوة الاشقاء تعصية ، فقد قضى عمر بالتشريك بين الاخوة والاخوات لام ، والاخوة والاخوات الاشقاء ، في الثلث بالسوية بينهم مسم لا فرق بين الذكر والانثى ، لانهم جميعا من أم واحد ، ويزيد الاخوة الاشقاء القرابة من جهة الأب فيجب الا يضاروا من جزاء هذه القرابة ويحرموا من الميراث . لان الشأن

أن الزيادة في القرابة تنفع ولا تضر .
وللامام علي وزيد ابن ثابت أقوال في ميراث الجد مع الاخوة
والاخوات لاويين أو لأب ، حيث قالوا بالمشاركة بين الجد والاختوة
والاخوات لاويين أو لأب ، ومنبين ذلك في حينه .
وقد روى اجماع الصحابة على توريث الجد لأب عند عدم الأب
وكذلك نصيب ابن الابن عند عدم الابن ، ونصيب الاخت لأب عند
عدم الأب .
كما روى عثمان بن عفان الرد على احد الزوجين ان لم يكن
هناك وارث من أصحاب الغرض ، ولامن العصباء ، ولا من ذوى -
الارحام وهذا يريك الى أى مدى كانت مساهمة الصحابة في بيان
احكام الميراث .

المبحث الثاني

منزله علم الميراث

علم الميراث من أنفع العلوم ، وأشرفها قدرا وأرفعها منزله . وحسبه ان الله تعالى هو الذى تولى قسمته بنفسه ونص على كلياته وجزئياته ، فى بيان محكم لاعوج فيه ولا التسواء وقد اورد القرآن الكريم بعض هذه المعانى المحكمة ، التى جعلت الحق سبحانه يقدره بنفسه من غير ان يتركه لنبيه او ملك ، فقد قال تعالى : آباؤكم وأبناؤكم لاتدرون أيهم أقرب لكم نفعا . . . فان الله وحده هو الاعلم بالاقرب نفعا ، وأنى للانسان ان يعلمه فان الانسان قد يأتية النفع الدنيوى او الاخرى او هما ، من ابيه ما لا يأتية من ابنه ، وقد يكون بالعكس ، فكان النفع متوقع ومرجو من هذا ، كما هو متوقع ومرجو من الاخر فلهذا فرضنا لهذا اولهذه ، وساوينا بين القسمين فى أصل الميراث .

وقوله تعالى : فريضه من الله ، ان الله كان علينا حكيما . . . أى ان ما ذكره الله تعالى من تفصيل فى احكام الميراث ، واعطاء بعض الورثه ، اكثر من بعض ، وهو فرض من الله حكم به وقضاء ، والله عليم حكيم ، لانه يضع الاشياء فى مجالها ويعطى كلا ما يستحقه بحسبه . . . فى غير مجاباه لطرف على حساب طرف آخر ، وفى غير ضرر لاي من المستحقين فى التركة .

(١) تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، ج ٤ ، ص ٢٠٠

وقد جاءت السنة الشريفه ، ببيان فضل الميراث والحديث
على تعلمه ، وذلك فى قول النبى - صلى الله عليه وسلم - فيما
رواه ابن مسعود : تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا
الفرائض ، فانى امرؤ مقبوض ، والعلم مرفوع ، ويوشك
ان يختلف اثنان فى الفريضة ، فلا يجد ان احدا يخبرهما
ويروى ان النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : تعلموا الفرائض
فانه من دينكم ، وانه نصف العلم ، وانه اول علم ينزع من امتى
رواه ابن ماجه .

وروى عن عبد الله بن عمر ، ان رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - قال العلم ثلاثة ، وما سوى ذلك ففضـل
آيه محكمه ، او سنة قائمة او فريضة عاد لـة .

يقول القرطبى فى بيان معنى الحديث : الاية المحكمة
هى كتاب الله تعالى والسنة القائمة هى الثابتة ما جاء
عنه - صلى الله عليه وسلم - من السنن الثابتة ، وقوله
او فريضة عادله ، يحتمل وجهين من التأويل احدهما ان -
يكون من العدل فى القسمة ، فتكون معدله على الانصاف
والسهم المذكورة فى الكتاب والسنة والوجه الاخر : ان تكون
مستنبطه من الكتاب والسنة ومن لمعناها ، فتكون هذه الفريضة
تعديل ما اخذ من الكتاب والسنة ، اذا كانت فى معنى ما اخذ
منهما نصاً (١)

(١) تفسير القرطبى ، ج ٥ ، ص ٥٦

ويؤخذ من هذه النصوص ، أن لعلم الميراث أهمية كبيرة
فى مجال التشريع وفى مجال العلاقات بين الناس ، فهو يتولى
أهم الجوانب ، وهو جانب الثروة والملكية بالتنظيم ، ويقسم
بتقسيمها بين مستحقيها بالعدل والقسط المستقيم .

من أجل ذلك فإن تعلم الموارث وتعليمها تكون واجباً
على الأمة وهو ما يستفاد من حديث الرسول - صلى الله عليه
وسلم - تعلموا الفرائض . . . فإنه يفيد الأمر والأمر
يدل على الوجوب ، فإذا قام به بعض الأمة سقط الأثم عن الباقين
وأمثالاً لهذا الأمر ، أولاه الفقهاء عناية فائقة وتناولوا
مباحثه وفصلوا أحكامه بالشرح والتفسير وضبطوا مسائله
يدرك ذلك من بطلع على أحكامه ، ويتأمل دقائقه وجزئياته
ومره ذلك إلى تيسير مسائله على الناس ، وحل معضلاته
فإن العلم ينسى ، كما أخبر بذلك الرسول - صلى الله عليه
وسلم - ويوشك أن يختلف اثنان فى الغريضة ، فلا يجدان
أحداً يخبرهما ، لذا افرد بعض الفقهاء بالتصنيف
رعايه واهتمامها بشأنه عند الله تعالى وعند الناس .

المبحث الثالث

حكمه مشروعيه الميراث

الاسلام دين الفطره ، وقد من تشريعاته بما يتوافق مع هذه الفطره ، فهو لا يضايط الطبيعه البشريه ، وانما يحصر عليها ، ويرسم لها من السبل ما يحقق نفعها ويكفل معادتها ، وتشريع الميراث ، خير نموذج على هذه الحقيقه اذ انه يحث الانسان على العمل ، وتوفير افضل سبل الرزق له ولاسرته ، ثم يكفل له نقل ما كسبه الانسان من ثروته الى عقبه واقرب الناس اليه .

واصل ذلك ان الانسان مدفوع بالغريزه الفطريه وباعتبارات اجتماعيه الى ان يهيئ لنفسه واسرته المسكن والطيب والمطعم الحسن ، وفي سبيل ذلك يجد ويكافى هذه الحياه ويضحي راضيا براحته ، من اجل توفير هذه المتطلبات ، وهو مغتبط بذلك ، اذ يرى اثر ذلك على ذويه وبني مجتمعه .

وفي العاده فان الانسان لا يقنع بتوفير ما يبد حاجته واسرته فقط ، بل هو يسعى الى المزيد ، لينال شرف السمعه وجمال الاحدثه وهو يعلم ويرغب في ان يلبس حاجه ذويه ويهدى ، الى ان يوفى منهم من غائله الفقر ، وخطوب الدهر ، لذلك فانه يقرع ابواب الرزق ليصنع غدا افضل ومستقبلا ارحب لذريته واولاده .

من اجل ذلك ، حقق تشريع الميراث في الاسلام للانسان هذه الرغبة الجارمه التي قد تكلفه حياته فعمل على ان ينتقل ماله بعد وفاته الى اقرب الناس اليه ، ليبقى ذكره وتتصل

سلسلته ، ويكون حيا في صورة اولاده وذويه ، وقد علم
الله تعالى مكون النفس الانسانية وما تحرص عليه ، فالانسان
أميل الى ان يحل ابناؤه محله ، وان يوفر لهم كل متطلبات
الحياة ، ويحصلوا على ما تركه لهم ، ويهنأوا بحياة طيبة
من بعده ، فجعل الاسلام أبناء المتوفى هم مـلاك
ماله خلاقه عنه جبرا عنهم بعد وفاته ، ان ينتقل المال اليهم
ولو لم يكن راضيين بانتقاله راغبين فيـه .

وأهميه ذلك تبرز في ان هذا النظام يدفع الانسان
الى العمل وطرق ابواب الرزق المختلفه ، فيعمر الكون ، ويزدهر
المجتمع وترقى الأمه ، ويغدو الانسان الى عمله مطمئنا
الى ان سعيه وكده مصيره ان يؤول الى ذريته واولاده ، ان لو
علم الانسان أن ماله سيؤول الى غير اولاده وذويه لما جـد
في عمله ، ولما ضحى براحته ، ولو فعل ، فانه يثفق ما حصل
عليه من مال ، وقد يبدده في الامور غير المشروعة فضـلا
عما ينشأ عن ذلك من بغضاء وعدوات بين الناس .

المبحث الرابع

ضوابط الميراث

ثمة ضوابط معينة ، تحدد معالم الميراث وترسم ابعاده ، وتحقق له هدفه اولا وهو اعطاء ذوي الحقوق حقوقهم على اساس من العدل والحسب .

— جعلت الشريعة الاسلامية ، معيار قوة القرابة والدرجة الاساس في الاستحقاق في التركة ، لما فيه من مسايرة للقطرنة وتحقيق لسلعدالة وقضاء على الاحن والعداوات واشناعة روح التعاون بين افراد الاسرة فالابن مقدم على ابن الابن ، والاب يقدم على الجد ، وهكذا .

— قررت الشريعة لعلاقة البنوة والابوة والزوجيه اولوية فسي الاستحقاق من التركة ، فلا يحجب حجب حرمان من الميراث من ينتى الى هذه العلاقات وهم الابن ولبنت والاب والام والسزوج والزوجه وان كانوا يحجبون حجب نقصان ، في بعض الحالات .

— فرضت الشريعة للمرأة والصغار حقا في التركة على غير ماكان جاريا عند العرب بل فرضت هذا الحق للجنسين في بطن أمه ، حمايه لهؤلاء من الفاقه وحفظا لهم من الضياع .

— ارسى الفقه مبدأ أن كل قريب يدلى الى الميت بـوارث لا يرث مع وجوده ، فلا يرث ابن الابن مع الابن ، لانه يدلى الى الميت به ، ولا يرث الاخ مع وجود الابيه لانه يدلى الى الميت بـ .

وشمة استثناء على ذلك ، بالنسبة للاخوه لام ، فانهم يرثون مع الام ، وكان الاصل الا يرثوه ، لانهم يدلون على الميت بهما .

— يعتبر الميراث نظام اجبارى ، لا يخضع لارادة الانسان ولا تسرى عليه تلك القاعدة التى تقول : العقد شريعتة المتعاقدين . . . لانه ليس نظاما تعاقديا اذ هو يدخل فى ملك الانسان ، جبرا عنه .

القاعدة العامة فى توريث من تساوا فى القرابة والدرجة
١٠ نصيب المرأة على النصف من نصيب الرجل وهذا تطبيق للنص فى قوله تعالى : يوصيكم الله فى اولادكم للذكر مثلاً حصة الانثيين . . . ومنشأ هذا ليس محاباة الرجل على حساب المرأة ، وانما المنطلق هو النظر الدقيق الى طبيعته مسئولية كل منهما ، والاعباء التى يتحملها كلاهما ، فالرجل مكلف بالانفاق على بيته واسرته ، متى كان قادرا على السعى والكسب ، ولا يتحمل عنه احد مسئوليته فى ذلك بينما المرأة لا تتحمل مسئولية فى الانفاق على أحد ، ناهيك عن أنها لا تتحمل مسئولية الانفاق على نفسها .

لان القواعد الاسلامية ، تجعلها فى كف الرجل صغيره ام كبيرة ، ليتولى الانفاق عليها ، فالاب ينفق عليها صغيره والزوج ينفق عليها كبيرة .

أقامت الشريعة سياجا واقيا ، على حق الورثة بالنسبة لصاحب المال ، المريض مرض الموت ، فمنعت سريان التصرفات الصادرة منه والتى تضر بالورثة ، واجازت له الوصية فى حدود الثلث ، واستجاب له لداعى — الخير فيه . —

الفصل الثاني أسس الميراث

تمهيد :

نقصد بأسس الميراث ، تلك الدعائم والمرتكبات التي يبتنى عليها والتي لا وجود له بدونها ، فهي التي تقيم كيانه وتشيد بنيانه ، وتمثل هذه الاسس في اركان الميراث ، واسبابه وشروطه ، وخلصوه من الموانع التي تحول بينه وبين مريسيه احكامه ، وترتب آثاره .

ولنتناول اركان الميراث في كلمه موجزه ، نعقبها ببينان اسباب الميراث ، وشروطه ، والموانع التي تمنع منه .

المبحث الاول

أركان الميراث

الركن هو جزء الشئ يوجد بوجوده وينتفى بانقائه ، كالركوع للصلاة ، والحائط للبيت ، وفيما يتعلق بالميراث فانه له اركاناً لا بد من وجودها ، وهى ثلاثة ، المورث والوارث والموروث ، ويترتب على وجود هذه الاركان الثلاثة تحقق الميراث ، وعلى تخلفها او تخلف احدها عدم تحقق الميراث .

اولا : المورث : المورث بتشديد الراء ، هو الميت صاحب التركة المراد تقسيمها على الورثة ، وهذا المورث هو الركن الاساسى فى الميراث ، والمورث هو الميت حقيقه ، بالمشاهدة والمعايينه ، او هو الميت حكما بأن حكم القاضى بموته ، وهو المفقود ، فانه ميت حكما لا حقيقه ، لاحتمال حياته . او الميت تقديرا ، كالجنين الذى ينزل ميتا نتيجة الجنائيه على أمه .

ولا يعتد قانون الموارث بالموت التقديرى . ، فبان الجنين الذى ينزل من بطن امه ميتا لا يرث ولا يورث لانبيه فاقد لاهلية الملك حالا ومآلا .

ثانيا : الوارث : هو الشخص الذى ينتسب الى الميت ، بسبب من اسباب الميراث ، فهو يستحق فى التركة ، وان لم يرث بالفعل لوجود مانع يحول بينه وبين الميراث .

ثالثا : الموروث : وهو التركة التى يخلفها المورث
عن الاموال والحقوق كالنقود والعقارات والالات ، والحقوق
المالية او الحقوق ذات الطابع المالى ، مما ذكرناه سابقا
وهى الاشياء التى تنتقل بالحلافه من المورث الى المورث
ولا بد من وجودها فبدونها لا يكون ثمة ميراث ، لعدم وجود
المال او الحق الذى تتحقق فيه الخلافه عن الميت ، والذى
يكون محلا للتقسيم على الورثه ، ومن ثم لا يتحقق الميراث
لفقد ركن من اركانها .

المبحث الثاني

اسباب الميراث

يلزم لتحقيق الميراث ان يوجد احد اسبابه ، وهي ثلاثة
القرباء النسبية ، والزوجيه ، والولا . والسبب الاول منها
وهو القرباء ، اقواها ، واوسعها دائرة وشمولا يليه الزوجيه
لما فيه من المصاهره ، والمساكنه بين الزوجين ، لذلك
كان الاتفاق عليهما من جانب الفقهاء ، ويأتى فى المرتبه الثالثه
الولا وهو قرباءه حكميه غير حقيقيه ، لذلك تارخلاف بين
الفقهاء بشأنه .

السبب الاول : القرباء النسبيه

يراد بها الرابطه النسبيه الناشئه عن الولاد ، بين
الوراث ونموث او بمعنى آخر ، فانها الصلة النسبيه القائمـه
بين المورث وكل من اصوله وفروعه وحواشييه .
وتنحصر هذه الصله فى فروع الميت وهم الابناء واصولـه
وهم الاباء ، وفروع اصوله وهم الاخوه والاعمام .
والقرباء من الاسباب الرئيسيه للميراث ، لقوة الصلة
فيها وعمل الرابطه القائمـه بين افرادها ، لذا فان من افرادها
لذا فان من افرادها ما يعتبر حياته امتدادا لحياته الميسست
كالابناء ، فهم امتداد للاباء ، واحياء لذكراهم .

والقرباء النسبيـه ، انواع ثلاثـه :

١ - اصحاب الفروض تدوى القرباء النسبيـه وهم الورثـه
الذين لهم نصيب محدد معين من الشارع كالنصف الربـه
والثلث والسدس ، وباستقراء هو لاء الورثـه علم انهم عشرة افراد
سبع نساء وهن : الجد ، الصحيحه ، والبنت ، وبنت الابن
والاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، الاخت لام ، الام . وثلاثه
رجال هم الاب ، الجد ، اب الاب ، الاخ لام .

٢ - العصبات النسبيـه : وهم اقارب الميت المذكور
الذين لا ينتمون اليه بواسطه انثى ، وليس لهم نصيب محدد فيها
وحكم توريثهم انهم قد يأخذون التركة كلها ، عند الانفـراد
ولم يوجد اصحاب فرض . وقد يأخذون الباقي من التركة بعد
اصحاب الفروض ، وقد لا يأخذون شيئا ، ان استنفد اصحاب
الفروض التركة . كما لو ماتت عن زوج واخت شقيقه ، وعـم
فللزوج النصف ، وللاخت النصف ، ولا شيء للعم ، لانه عصبـه
لم يبق له شيء من التركة .

وتشمل العصبات النسبيـه :

- فرع الميت ، الابن وابن الابن وان نزل .
- اصل الميت ، الاب ، اب الاب ، وان علـا .
- فرع اب الميت ، وهم ، الاخوه الاشقاء ، الاخوة لاب ، واولادهم
وان نزلوا .
- فرع جد الميت : وهم ، الاعمام الاشقاء ، الاعمام لاب ، واولادهم
وان نزلوا .

٣ - ذوا الارحام : وهم ذوا القرباء من غير اصحاب
الفروض والعصبات الذين ليس نصيب محدد في التركة مثل الخال
والخاله والعمه وبنت العم ، وابن البنت وبنت البنت وابن الاخت

وبنت الاخ ، والجسد غير الصحيح وهو اب الام ومن عيسى
شاكلته . سم .

السبب الثاني : الزوجية

الزوجية سبب يوجب التوارث لمن كان حيا منهما بعد وفاة
الزوج الاخر ، فيرث الزوج زوجته اذا ماتت وترث الزوجة زوجها
اذا مات ، وذلك مرجعه الى قوة الرابطة بين الزوجين ، فان
كلا منهما قرين الاخر ، وشريكه في متاعب الحياة والامهات
ولان كلاهما يصبحان كيانا واحدا وينشئان اواصر جد يسه
تتمثل في شجرة الزواج ، ترتب حقوقا اصلية ومنها الميراث فكان
من اللازم ان يثبت لهما الميراث .

والزوجية التي يترتب عليها الميراث هي الزوجية
الناشئة عن العقد الصحيح فاذا كان العقد صحيحا ورث احدهما
الاخر مطلقا ، سواء حدث دخول ام لم يحدث بل ولو لم يحدث
خلوه ، لعموم قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك ازواجكم . فان
الاية لم تشترط في تحقق الميراث الدخول ، فثبت الميراث
بمجرد العقد الصحيح ولما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم -
قضى في بروع بنت واشق ، ان لها الميراث ، وكان زوجها قد
مات عنها قبل الدخول بها ، ولم يكن فرض لها صداقا . . .

ومفهوم ذلك ان الزوجية التي نشأت عن عقد باطل ، فليس
عقد الزواج الذي لم يكن مشروعا لا بأصله ولا بوصفه ، كسب زواج
المحرمات او زواج التعبد لا يترتب عليه الميراث ، لان العقد
الباطل في حكم المنعدم ، فلا يترتب عليه آثار مطلقا .

وكذلك الشأن اذا نشأت الزوجية ، عن عقد فاسد
وهو ما شرع بأصله دون وصفه ، كالزواج بدون شهود
فلا يترتب عليه الميراث ، ولا يرث اى من الزوجين صاحبه
لأنه احد شروط الصحة فأحدث خللا في العقد منـمـع
الميراث .

أثر الطلاق على الميراث :

يترتب الميراث على الزوجية القائمة بين الزوجين حقيقة
بأن مات احدهما والحياة الزوجية قائمة بالفعل لم يحدث بينهما
طلاق .

كما يترتب الميراث على الزوجية القائمة حكما بين الزوجين
وهى الزوجية التى طرأ عليها الطلاق الرجعى ، وكانت المرأة
لا تزال فى العدة ، فاذا مات اى منهما ورثه الاخر ، لان الطلاق
الرجعى ، لا يزيل الرباط الزوجية فهى باقية طوال فترة
العدة ، ومن حق الزوج ان يراجع زوجته واما عنها .

وليس الامر كذلك بالنسبة للطلاق البائن ، لان الطلاق
البائن ليست الزوجية قائمة فيه حقيقة او حكما ، فهو يزيل
الرباط الزوجية ، لذلك فانه لا يحق للزوج ان يراجع زوجته
فيه ، وهذا الحكم فى حالة الصحة وعدم المرض .

اما فى حالة مرض الموت ، فلو طلقها الزوج طلاقا بائنسيا
بارادته الحره بغير رضاها ، ولم يكن الطلاق على المال ، ومات
وهى فى العدة ، فانها ترثه ، لانه يعتبر بهذا الطلاق فارا .
من الميراث ، او يعتقد انه اراد ذلك فحيث انه طلقها بائنسا
فى مرض موته ، فهو قريبه على قصد حرمانها من الميراث
فيعامل بنقيض مقصود .

ولو ماتت هي ، بعد الطلاق ، ولا تزال في العدة ، فلا يرث منها لانه يجب الا يستفيد بسوء نيته .
ويتحقق الفرار من المرأة كما يتحقق من الرجل ، فلا
لو طلقتها في مرض موتها ، في حالة ما اذا كانت العصمة
بيدها ، فلو ماتت وهي في العدة لا ترث منه ، معاملته لها
بنقيض مقصودها .

ويشترط لميراث المطلقه بائنا في مرض الموت ان تكون
في العدة عند وفاة زوجها ، فلو مات بعد انقضاء عدتها
فلا ترث منه ، عند الحنفية وهو ما اخذ به قانون المواريث
• ويرى الحنابلة ان المطلقه ترث من زوجها الذي طلقها
فارا من ميراثها اذا مات في مرض موته بعد انقضاء عدتها
وهو ما كان ينص عليه مشروع قانون المواريث (١) (!) .

السبب الثالث : المولا

المولا قرابة اعتبارية رتب الشارع عليها الميراث ، بسبب
الاعتناق او المحالفه فهذا السبب في الاصل لا يوجب
ميراثا ، لعدم وجود القرابة الحقيقية القائمة على رابطته
النسب او الدم ، لكن لما كان المعتقد قد احسن النسب
عتيقه ، وأنعم عليه بالحريه ، فقد انتشله من السرق
فكأنه احياء بعد عدم ، كذلك فان المولا بين شخصين
ترتب حقوقا لكل منهما على الاخر ، لطبيعة العلاقة
الخاصة الناشئة عن هذه الموالاه ، لذا فقد اعتبر الشارع ذلك
قرابة حكميه ، رتب عليها اثرها ، بأن جعلها من اسباب الميراث .

(١) كان مشروع هذا القانون في م ١١ منه يقضى بتوريث الزوجه
من زوجها ، الذي طلقها فارا من ميراثها ، اذا مات في هذا
المرض ، ولو بعد انقضاء عدتها ، مالم تتزوج قبل موته ، ولكن
عند ما عرض المشروع على لجنة الشئون التشريعيه بمجلس النواب
رات الاخذ بالمذهب الحنفي الذي يشترط لميراثها ان يكون
قبل انقضاء عدتها .

والميراث بالولاء ، بهذا النظر ينقسم الى قسمين :

أ - ولأء الاعتاق ، وهو الولاء الناشئ عن اعتاق السيد لعبده ، وجعله حراً ، ويطلق عليه العصوية السببية ، لان منشأها السبب ، وهو الاعتاق ونظراً لاثـر العتق فى تحرير النفوس ، واعادة الكرامة الانسانية للعتيق كامله ، فقد قيد الشارع هذا العمل الذى قام به السيد ، وخـول له حقوق ميراث عبده ، وهذا ملحـظ بحث السيد على تحرير العبد ، وفك قيده ، وبمكافأته بالخير على عمله ، فأنشأ له حقاً على العتـيق بأن جعله وارثاً له بعد موته .

وتجدر الاشارة الى ان الاعتاق ، سبب للميراث من جانب واحد وهو جانب السيد ، فلا يحق للعتيق الذى حصل على حريته ، ان يرث السيد بعد وفاته ومن وجه آخر ، فان ولأء الاعتاق كسبب للميراث ، يأتى فى الترتيب بعد القربان والزوجيه ، فالسيد لا يرث عبده ، الا اذا لم يكن ورثه من اصحاب القروض أو العصباء او ذوى الارحام .

ومشروعيه ولأء الاعتاق ، جاء فى قول الرسول صلى الله عليه وسلم - الولاء لمن اعتق . وقوله المولأء لحمه كحمة النسب ، لا يباع ولا يوهب . . .

ب - ولأء المولأة او الحف : وهو ان يتحالف شخصان على ان يكون احدهما مولى الاخر ، وهو ان يقول الشخص لمن تعاهد معه : انت مولأى ترثنى اذا مت ، وتعقـل عنى اذا جنيـت . . .

وعقد المولأة أثر من آثار الجاهلية الاولى ، التى كانت سائدة عند العرب ، والتى كان للظروف القليه ، واعتبارات

الشفاب التي دأبوا عليها ، والسبب الاساسى فيها ، والدافع اليها .

والسبب فى عقد الموالاة ، قد يكون من الجانبين ، بأن يرث كل منهما صاحبه وقد يكون من جانب واحد بأن يرث الاعلى الادنى .

ومشروعيه ولاء الموالاة ، ثبتت بقوله تعالى : ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون ، والذين عقدت ايمانكم فأتوهم نصيبهم . . . فقد جعلت الاية للمعاقدة اثرها فى اعطاء من كانت معه المعاقدة حقه ونصيبه الشرعى .

وقد استند الحنفية الى هذا النص ، وجعلوا لاء الموالاة سببا من اسباب الميراث بعد ذوى الارحام وقد ورد الجمهور عليهم بأن ولاء الموالاة منسوخ بآيات الموارث ، ويقولون تعالى وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله . . . وبالتالى فانهم لم يعتبروا ولاء الموالاة من اسباب الميراث .

وقد انتصر القانون لرأى جمهور الفقهاء فلم يجمع لاء ولاء الموالاة ، سببا من اسباب الارث ، وقد قضا الميراث بالولا على الولا بالاعتاق (١)

(١) وقد نص قانون الموارث فى م ٧ على ان : اسباب الارث الزوجية والقرباء والعصمة السببية " الاعتاق ويكون الارث بالقرباء بطريق القرص او التعصيب او بهما معا ، او بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والرد .

المبحث الثالث شرائط الميراث

يجب ان يتوفر في الميراث ، شرائط معينة ، لكي ينتج أثره في تحقق الخلافة في المال وانتقاله من المورث الى الوارث ، وحد في فرد من الورثة على حقه الشرعي وهذه الشروط لا يكفي توفرها في المورث وحده ، او في الوارث بفرد ، وانما يجب ان تتوفر في كليهما ، لان كلا منهما يملك المال ، المتوفى باعتباره صاحب المال في الاصل والوارث باعتباره خليفه عن الميت ولكي يعمل السبب عمله ، وتتحقق الخلافة في المال ، ينبغي توفر الشرائط التالية :

اولا شرط المورث ، هو الموت ، وموت المورث ، امر لازم لكي تكون بصدد خلافة في المال ، فان لم يكن المورث ميتا فكيف يتحقق انتقال المال بطريق الميراث ، اذ الميراث يكون مملوكا لشخصين مكا تاما يجعل لكليهما حق التصرف فيه ، وحيازته ، والانتفاع به ، في وقت واحد لان حقوق التملك تمنع احدهما من حيازه المال والتصرف فيه وتعطى الاخر التمتع بهذه الحقوق لكن ماهي حقيقة موت المورث ؟ لقد قال الفقه ان الموت قد يكون موتا حقيقيا ، وهو الذي يتأتى بالمعانيه والمشاهد ، من جانب من شهدوا الواقعة وحضروا الوفاء ، وقد يكون بالسمع والاستفاضة ممن لم يحضر الوفاء او لم يكن متواجدا آنئذ ، وقد يثبت الموت الحقيقي ، بتقديم مستند يدل على ذلك ، كتقديم شهادة الوفاء ، او بلاغ السلطات المختصة بأنه قد مات ، وقد يثبت باقامة البينة على ذلك .

وقد يكون موت المورث حكما ، ويتأتى بصدور حكم من القضاء مضمونه الحكم بموت فلان من الناس ، وحكم القاضي يعتد

بده وهو حجه في اثبات وفاء المورث ، على الرغم من انها قد لا تطابق الحقيقه ، فقد يحكم القاضى بموت شخص مع تيقن حياته ، كما هو الحال بالنسبة للمرتد ، فاذا ارتد الشخص او لحق بدار الحرب ، وحكم القاضى بموته فانه يصير ميتا من وقت صدور الحكم بموته .

وبالنسبة لماله ، فانه يقسم بين ورثته الموجودين وقت صدور حكم القاضى بموته وهناك حالة اخرى ، كتطبيق على الموت حكما تتعلق بالمفقود وهى تلك الخاصه باصدار القاضى حكمه على من غاب غيبه طويله ، ولا يدري أهو من الأحياء ام الاموات ، ووقع امره الى القضاء ، فحكم القاضى بموته فيعتبر ميتا من وقت صدور هذا الحكم وبالتالي تقسم تركته بين ورثته الموجودين ابا ن صدور الحكم بموته .

ويعتبر موت المفقود موتا حكما ، وليس حقيقيا ، الا لا دليل قاطع على موته ، وانما يبنى الحكم على غلبه الظن والوجدان فاحتمال حياته امر قائم وموجود . وقد يكون موت المورث تقديرا ، ويتحقق بالنسبة للجنين الذى نزل ميتا بسبب الاعتداء على أمه ، والحكم الشرعى اعتبار الجنين ميتا تقديرا فى هذه الحاله ، لعدم تيقن حياته ، قبل واقعه الاعتداء على أمه . فالتكييف الشرعى لموت الجنين المعتدى على أمه ، مؤسس على الاعتداء بطريقه تبعيه على نفس انسانيه يفترض فيها الحياة ، فهو امر تقديرى ، لذلك اعتبر الميسوس فيه موتا تقديريا .

ونظرا لاعتبار الجنين ميتا تقديرا ، فان ماله يقسم بين الورثة الموجودين وقت انفصاله عن أمه ميتا ، كما أن هذا الجنين يرث من غيره ، أى ان له اهلية ميراث بهذا الوصف ، ذلك عند الحنفية .

ولا يرى جمهور الفقهاء اهلية الجنين للميراث ، فلا يسرث
لان الحياة التقديرية لا تكفى لاستحقاقه الميراث ، وانما العبرة
بالحياة الحقيقية ، للقول بميراثه من الغير ، وبالنسبة
للارث منه ، فان ورثته لا يرثون منه الا ديته (١)

وبالرجوع الى مانص عليه القانون في هذا الشأن ، نجد
انه لم يعتبر الموت التقديرى ، اذ نص في المادة الاولى منه على
ان : يستحق الارث بموت المورث ، او باعتباره ميتا بحكم القاضى ،
وما أخذ به القانون ، هو الصواب ، اذ ان الاعتبار فى
الامور هى حقائقها ولا ينبغى العدول عن الحقيقة ، بالالتجاسا
الى الافتراض والتقدير ، الا اذا كان ثمة فائدة حقيقية معتبرة
من وراء هذا العدول ، وهذه الغائده ، تتحقق فى اعتبار
الموت الحكى بالنسبة للمرتد والمفقود ، ولا تتحقق بالنسبة
للموت التقديرى ، فى حالة الجنين ، اذ ماجدوى القول
بميراث الجنين من غيره ، وقد مات نتيجة الاعتداء ، فالدافع للقول
بذلك بدعوى حمايته وتأمين مستقبله غير موجود ؟ ويتربط على
ميراثه من الغير ، انه لا يرث ، لانه لا يملك شيئا يرث عنه . كما
ان فى القول بتوفر اهلية الميراث فى حقه امر مفترض وفيه تعقيد
لاجراءات تقسيم التركة بدون سبب مقبول .

ثانيا : شرط الوارث :

أن تتحقق حياته عند موت المورث ، لاننا مادنا قلنا ان المال
ينقل خلاقه عن الميت الى الورثه ، فيجب ان يكون الوارث حيا
كما ينبغى ان يكون المورث ميتا ، لئلا يصير المال لا الى مالك .
وحياة الوارث ، قد تكون حياة حقيقية ، وهذا هو الغالب

(١) تجب هذه الدية السماء بالغرة ، بسبب الاعتداء الواقع على امه
والذى نتج عنه وفاته ، وتعتبر هذه الغرة ملكا للجنين ، كتعميس ياخذ
ناتج عن هذا الاعتداء ، ويذهب بعض الفقهاء ، الى ان الغرة ، تعتبر
ملكاً للأم ، لان الجنين جزء منها ، فهو كاحد اعضائها ، فتستحق
الغرة لما اصابها من ضرر .

الاعم ، تثبت بالمعاينة او المشاهدة ، وقد تثبت بالبينة
فى بعض الاحوال .

وقد تكون حياة الوارث تقديرية ، وذلك بالنسبة للجنيين
فى بطن امه ، اذا ولد حيا فى المدة المقررة ، وهى سنه
ميلاديه حسب ما اختار قانون الموارث فان لم يتوفر هذا الشرط
وهو حياة الوارث ، لم يكن ثمة ميراث ^(١) وهذا يحتاج الى بعض البيان
تعتبر ولاده الحمل ، خلال المدة المحددة حياة يعتد
بها فى استحقاق الميراث ، لتحقق حياته عند موت مورثه
فاذا نزل الحمل ميتا لم يستحق ميراثا ، لتخلف شرط تحقق
حياته ، وقت موت مورثه (١)
ويترتب على اعتبار الحمل حيا انه يستحق فى الميراث
وكيفية ميراثه ، انه يجزله من التركة ، او فى النصيبين
على افتراض انه ذكر وعلى افتراض انه انثى .

يعتبر المفقود قبل الحكم ببعوته ، غير مستحق فى الميراث
لعدم تحقق حياته ، انه لا تعلم حياته من موته ، لكن احتياطا
لحقه ، يستبقى نصيبه من التركة فان ظهر حيا اخذ
وان ظهر ميتا وزع بين الورثه .

ان موت من يتوارث بعضهم من بعض فى واقعه واحده
مثل موت الزوجين ، او موت الاب والابن او الاخ واخيه فى
حالات الكوارث المفاجئه كالزلازل او البراكين او الحرائق
او الحروق او الفيضانات او غير ذلك ، يجعلنا امام نموذج
خاص لوقائع الميراث ، التى تسفر عنها مثل هذه الكوارث .

ومررنا ذلك اننا لو اردنا تحكيم شروط الميراث عندئذ لما
تيسر ذلك ، لان واقعه الموت واقعه واحد ، او متقارب
ولا يعلم من مات اولاً من المتوارثين ، حتى يقال بأن يرثه

(١) نص القانون فى م ٢ على انه : يجب الاستحقاق الارث وقت موت المورث ،
او وقت الحكم باعتباره ميتا ويكون الحمل مستحقا للارث اذا توفى فيه مانص عليه فى ٤٣
اذا توفى الرجل عن زوجته او معتدته ، فلا يرثه حملها الا اذا ولد حيا لخمسة
وستين وثلاثمائة يوم على الاكثر من تاريخ الوفاة او الغرق .

الآخر وعليه ، فان تحقق شرط حياة الوارث ، غير معلوم ، كما
انه لا يمكن معرفه من منهما المورث ومن منهما الوارث ، لان الوصف
بهذا اوردك يصدق عليهما معا .

لذلك قال الفقهاء بعدم ميراث احدهما من تركه الآخر ، لفقد
شرط من شروط الميراث وهو العلم بحياة الوارث ، فلا يعلم من
مات منهما اولا ، والوضع في امثال هذه الحالات ان توزع
تركة كل من مات في التركة ، على ورثته الاحياء ، ولا يورث بعضهم
من بعض ، وهو ما يذهب اليه الفقهاء فيما نصوا عليه من ان
لا توارث بين الغرقى والحرقي والهدمي .

والدليل على ان من ماتا معا في وقت واحد ، لا يرث
احدهما الآخر وانما تقسم التركة بين ورثته الاحياء ما روى ان ام
كثوم بنت علي توفيت هي وابنها زيد بن عمر ، قالت الصيحتان
في الطريق ، فلم يدرا ايهما مات قبل صاحبه ، فلم ترثا
ولم يرثهما .

وقد أخذ قانون الموارث بذلك ، فيما نص عليه في المادة
الثالثة : اذا مات اثنان لم يعلم ايهما مات اولا ، فلا
استحقاق لاحدهما في تركة الآخر ، سواء اكان موتهما فسي
حادث ام لا (١)

ثالثا : الشرط المتعلق بانتقاء الموانع فان ثمة امورا
تنفع من الميراث ، كما هو الشأن في اختلاف الدين بين
المورث والوارث ، فان اختلاف الدين مانع يمنع من الميراث
كما لو قتل الوارث مورثه ، فانه الوارث يحرم من الميراث
لوجود المانع وهو القتل ، وغير ذلك مما نتعرض له الان
تفصيلا .

(١) والمصدر الشرعي لما اخذ به القانون ، هو ما ذهب اليه

الصحابه ، ابو بكر وعمر وزيد بن ثابت ، وما نص عليه الفقهاء

في قولهم : لا توارث بين الغرقى والحرقي والهدمي .

المبحث الرابع

موانع الميراث

الموانع جمع مانع ، وهى اوصاف محددة ، رتب الشارع على وجودها ، انتفاء الميراث ، فاذا كان الشارع قد اوجب لتحقق الميراث ، قيام الاركان ، ونشأة الاسباب ، وتوفر الشروط وطلب تحصيلها ، ووجودها لكن يترتب على الميراث أثره وتطبق عليه احكامه ، فقد تطلب لنقص الغايه ، بالنسبة للموانع ، امسأ آخر هو تخلف هذه الاوصاف ، التى تشكل تلك الموانع ، وعدم وجودها ، فالمطلوب هنا التزام سلبى بخلو الميراث من الموانع على حين كان المطلوب فى اركان والاسباب والشروط التزاما ايجابيا ، يتصل فى وجود تلك الاركان والاسباب والشروط .

لذلك فانه يلزم من وجود المانع ، عدم الحكم ، مع قيام سببه ، وتوفر شرائطه ويترتب على وجود احد الموانع - التالية حرمان الشخص من الميراث ، والمحروم او الممنوع من الميراث بمعنى واحد ، لافرق بينهما .

واثر وجود المانع ، حاسم فى عدم استحقاق الشخص للميراث حيث يسلبه حقه فى التركة ، ويبطل مفعول قيامه الاسباب وتوفر الشروط ، الامر الذى يؤدى الى حرمانه ، واعتباره والمعدم سواء ، فوجوده كعدم وجوده عند تقسيم التركة ، وهو معدوم كذلك ، بالنسبة الى الميراث على انصبتهم بالنقصان فمن مات عن زوجة ، وابن قاتل ، واخ . فان الزوجه تأخذ الربع فرضا وتأخذ الاخ الباقي تعصيا . اما الابن القاتل فانه محروم من الميراث لوجود المانع فى حقه ، وهو القتل ، ولم يؤثر على نصيب الزوجية والاخ فى شىء .

وقد نص الفقهاء على موانع الميراث ، وهى خمسة ، السرقة والقتل ، واختلاف الدين ، والردة ، واختلاف الدارين .

فأول الموانع : السرقة :

جعل الرق من الموانع لانه ينافى اهلية التملك ، بـل هو وما ملكت يدها لسيد . • وموئدى ذلك ان احد اركان الميراث غير قائم ، وهو الموروث او الشرکه . ويعد الرق مانع من الميراث ، سواء كان الرق كاملا كالقن ، او كان مكاتبيا او مدبرا . • وعلى اي حال ، فقد انقرض الرق فى عصرنا الحالى ، ومنذ امد ليس بالقصير ، ومن ثم فان البحث فيه بحث فى غير طائل وهو ما تنبيه له قانون الموارث ، حيث لسم يتناوله ضمن الموانع . •

ثانى الموانع : القتل :

هو ازهاق روح انسان بفعل اخر ، فالنتيجة المترتبة عليه خطيره ، تكمن فى سلب انسان حق الحياة ، وهو امر بلا شك ذو اثر خطير على النوع البشرى ، وانتهاك صارخ لقانون السماء ، على ان القتل بالنظر الى قوة الدافع الاجرامى فيه ، وطريقه تنفيذه ، ليس على درجة واحدة ، وهذا ما ادى بالفقهاء الى الاختلاف فى تقسيمه ، وتبعها الاختلاف فى اطلاق الوصف المناسب عليه ، وتحدد نوعه للوصول الى اعتباره او عدم اعتباره كمانع من الميراث . •

يذهب المالكية ان القتل نوعان : عمد خطأ ، والقتل العمد يجب ان يكون عدوانا وظلما ، ويجوز ان يتم بالمباشرة او التسبب ، مكدا كان القاتل ام غير مكلف ، ولا عبرة بالالنه المستخدمه فيه ، تقتل غالبا ام لا تقتل ، ويستوى ان يكون القتل بعمل ايجابى او سلبى ، ويستوى كذلك القصد او عدم -

القصد بالنسبة للمقتول ، مادام انه نفس الاساس يتعمد ازهاق روح انسان معصوم .

ويعنى ذلك ان الفاعل الاصلى والشريك كالمحرض او المتسبب فى القتل كشاهد الزور ، او واضع السم ، ومانع الطعام من الشخص حتى الموت ، والموعج على قتل الشخص ، يعد قاتلاً بطريق العمد .

والقتل العمد العدوان هو المانع من الميراث ، دون القتل الخطأ لان القصد فيه الى ازهاق الروح متحقق ، ووصف العمد العدوان فيه هو الذى رتب عليه هذه النتيجة ، اما الاوصاف الاخرى فغير ذات اثر حاسم ، على خلق الدافع اليه ، او الى الالتجاء الى تحقيقه ، ووصفه بهذا الصفة .

فإذا لم يكن القتل عمداً ، بأن كان خطأ ، او كـمان عمداً بحق ، كقضاء القاضى بالقصاص على مورثه ، او كان لتنفيذ حكم شرعى ، كالجلاد القائم على تنفيذ الحد او القصاص او كان القتل بعد رضى ، كما لو قتل الشخص مورثه دفاعاً عن نفسه او عرضه فان قتل الوارث لمورثه فى هذه الصـنـور وامثالها ، لا يترتب عليه المنع من الميراث .

لان القاتل استند على حق شرعى ، او سبب ببيع القتل فلا يعاقب بحرمانه من ميراث المقتول ، لانه لم يعص الشريعة ولم يعتد على مورثه وانما قام بواجبه وبما هو مأمور به ، او اتى بعمل يبيحـه الشرع ، ولا يؤخذ عليه .

مذهب الحنفية ، على ان القتل المانع من الميراث هو القتل الذى يوجب القصاص او الكفارة ، واما القتل الذى لا يوجب القصاص او الكفارة ، فلا يمنع من الميراث .

والقتل الذى يوجب القصاص او الكفارة عندهم ، هو القتل بالمباشرة لا بالتسبب وهو يتمثل فى القتل العمد وشبه العمد

القتل الخطأ والقتل الذى جرى مجرى الخطأ .
والقتل العمد ، هو أشد انواع القتل ، اذ يكون القتل
بآله تقتل عادة ، كالسلاح ، والسيف ، وما يماثل ذلك .
والقتل شبه العمد ، يليه فى الشدة ، اذ يعتمد فيه
الفعل بآله لا تقتل غالبا كالضرب بعضا لا تقتل عادة .
والقتل الخطأ ينزل درجة عن شبه العمد ، والخطأ
فيه اما ينطوى على خطأ فى القصد كان يرمى ما يظنه صيدا
فاذا هو انسان . واما ينطوى الخطأ فيه على خطأ فى الفعل
كان يصوب على هدف معين ، فيخطئ ، ويصيب انسانا والقتل الجارى
مجرى الخطأ ، مثل ان ينقلب وهو نائم على شخص فيقتله ففى
انواع القتل هذه ، تتوفر المباشرة ، لدى القاتل فى القتل
فاذا كان المجنى عليه هو المورث ، كان القاتل ممنوعا
من الميراث .

اما القتل بسبب عندهم ، فهو القتل الذى لا تتحقق فيه
المباشرة ويتأتى ذلك بأن تاحى فعلا ، لا يقصد به القتل فيض الى القتل
مثل ان يحفر بئرا فيقع فيه مورثه ويموت . وهذا النوع
من القتل لا يمنع من الميراث لعدم المباشرة فيه .
كذلك لا يمنع من الميراث عند هم القتل الذى لا يوجب
القصاص او الكفارة مثل :

- القتل بحق شرعى كالقصاص ، او الدفاع عن النفس .
- كذلك القتل بعد شرعى كقتل زوجته او احد محارمه ومن
يزنى بهما .
- والقتل الذى حدث من غير مكلف كالصبي والمجنون لعدم التكليف
فى حقهما .

وقد اعتمد القانون فى القتل المانع من الميراث على مذهبه
المالكية ، بصفه اساسيه ، واخذ ببعض الاراء من مذهب
الحنفيه ، وقد نص على هذا فى قوله : من موانع الارث ، قتل

المورث عمداً أى سواء كان القاتل ظاعلاً أصلياً أم شريكاً
أم كان شاهداً زوراً أدت شهادته الى الحكم بالاعدام وتنفيذ
إذا كان القتل بلا حق ولا عذر ، وكان القاتل بالغاً مـ
العمر خمس عشرة سنة .

ويعد ذلك من الاعذار تجاوز الدفاع الشرعى .
ويذكر ، فان القانون أخذ بمشهورين أساسيين فى مذـ

مالك :

١ - اعتبر القتل العمد المانع من الميراث ، هو الذى تحقق
فيه العدوان ، سواء كان القاتل مباشراً أم شريكاً ، أم متسبباً
فى القتل ، ويذكر ، فان القتل بالتسبب يمنع من الميراث .

٢ - لا يعتبر القتل الخطأ مانعاً من الميراث ، لانه ليس قتلاً
عمداً عدوانياً .

وقد أخذ من مذـ هـب الحنفية ، عدم الحرمان من الميراث
بالنسبة لقتل غير المكلف كالصبي والمجنون وهذا مخالف لما مذـ هـب
اليه المالكية .

مذـ هـب الحنابلة ، على ان القتل المانع من الميراث ، هو
الذى يوجب القصاص او الكفارة او الدية ، وذلك هو القتل العمد
والقتل الخطأ ، لان موجب القتل العمد القصاص . والقتل
الخطأ موجب الدية والكفارة .

ويعتبر القتل بالتسبب مانعاً من الميراث عندهم ، لانه
يوجب القصاص اذا كان عمداً ، والدية اذا كان خطأ .

ويعتبر القتل الواقع من غير المكلف ، مانعاً من الميراث كذلك
لانه يوجب الدية .

ويعتبر قتل المسلم الموجود فى صفوف الاعداء مع عدم العلم
به مانعاً من الميراث ، لان موجب الكفارة .

وماعدا هذه الانواع من القتل ، فلا يعد مانعا من الميراث
عندهم . .
مذهب الشافعية : على أن القتل النافع من الميراث ، هو
القتل على أية صورة ، مباشرة أو تسببا ، بحق أو بغير حق ، مكلفا
كان القاتل أم غير مكلف . لعموم قول الرسول - صلى الله عليه
وسلم - ليس القاتل ميراث . .

الحكمه من اعتبار القتل مانع من الميراث :
القتل محرم في كل القوانين والشرائع فالأدنى بنيان
الرب ملعون من هدمه ، وقد حذرت من اقترافه الكتب السماويه
وتضمنت الوعيد الشديد على مقترفه ، وهذا الحكم لافرق فيه
بين ما اذا كان المقتول بعيدا أم قريبا من القاتل .
وقد دلت النصوص ، وارشد حكم العقل ، على أن القتل
جريمه شنيعه ، ومفسده عظيمه في بنيان المجتمع .
كيف قد اتجه القاتل الى قتل مورثه ، فقد قال الرسول
صلى الله عليه وسلم - ليس للقاتل ميراث . . وقوله ايضا -
لا يرث القاتل شي لذلك كان الحكم بالمنع من الميراث
للقاتل الذي قتل مورثه .
والنظر العقلي يرشد الى الدلائل الاتيه :

- ١ - أن صلة القرابه ، ان لم تكن وسيله لاشاعه روح التكافل
والتعاون بين افراد الاسرة فلا ينبغي بأية حال ان تتحول النسي
بغض وعدواه ، او تدفع القريب ، الى ازهاق روح من تربطه بسببه
صله قرابه قربه .
- ٢ - ان مقتضى قواعد العدل ، في أبسط مظاهرها ان يكون
جزاء الخير ، هو الخير ، والمورث محسن الى وارثه ، لانه سبب
وصول النعمه اليه ، فكان جزاء ذلك الاساءه من الموارث بقتل

المورث ، لذا كان من تمام العدل ، ان يمنع من الميراث .
٣ - ان حرمان الوارث من الميراث ، بسبب قتل مورثه ، انما
هو تطبيق القاعدة الفقهية التي تقول : من استعجل شيئاً
قبل اوانه عوقب بحرمانه . لانه اذا لم تطبق هذه القاعدة ،
لاتخذ كثير من ضعاف النفوس الجاحدين القتل ، وسيلة لاستعجال
الحصول على الميراث ، ولاستمروا ذلك ، فكان هذا جزاء وفاقا
يتناسب مع جريمتهم النكراء .

المانع الثالث اختلاف الدين

يقصد باختلاف الدين : عدم اتحاد الدين بين المورث
ومن قام به سبب الميراث . والاختلاف الذي من اجله كان المنع
من الميراث ، هو اختلاف الدين بالاسلام والكفر ، فالزوج المسلم
لا يرث من زوجته المسيحية ، وهي لا ترث منه كذلك .
وانما كان المنع من الميراث ، بسبب هذا المانع ، لدلائل
نقلية وعقلية :

فالادلة النقلية من القرآن الكريم ، ومن السنه المطهره .
من القرآن الكريم ، قوله تعالى : ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلاً (١) .
ومن السنه المطهره ، قول الرسول - صلى الله عليه وسلم
لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم . . .
وقوله - صلى الله عليه وسلم - لا يتوارث اهل ملتين شتى .

والعقل يقضى بالمنع من الميراث ، فان مبنى الميراث على الموالاة والنصرة والتعاطف والتراحم ، وهذا لا يتأتى حقيقته ، الا بين ابناء الدين الواحد ، وبينى هذا بوجه خاص فى الميراث ، لان الوارث يخلف المورث فى ماله ، ملكه ويداً وتصرفاً .

واختلاف الدين ، قد يكون ناشئاً عن العلاقة بين المسلم وغير المسلم ، وقد يكون ناشئاً عن العلاقة بين الملل غير الاسلامية ، وهو ما تناولته ببعض الببليان :

اختلاف الدين بين المسلم وغير المسلم : قد ينشأ هذا الاختلاف فى الدين ، بين المسلم وغير المسلم ، فى العلاقة التى تربط الزوج بالزوجه ، او فى علاقة الابناء بالاباء او الاخ - بأخيه ، فالزوج مسلماً والزوجه يهودية او نصرانية . والولد قد يعتنق الاسلام ، ويترك دين ابيه غير المسلم ، والعكس وكذلك قد يعتنق الاسلام احد الاخوين ، فهذه العلاقات قد تشير قضية الميراث فى كل منهما .

والميراث فى كل فرض من هذه الفروض ، قد يكون المورث فيه هو المسلم ، والوارث غير المسلم ، وقد يكون العكس المورث غير المسلم ، والوارث هو المسلم .

فى الحالة الاولى ، لا يرث غير المسلم من المسلم ، فقد أجمع اهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم (١) . فلو مات المسلم عن ابن كافر وعم مسلم ورثه العم المسلم ، دون الابن .

وفى الحالة الثانية ، لا يرث المسلم من غير المسلمين عند جمهور الصحابة فلا يرث الزوج المسلم زوجته اليهودية واحتجوا بالادلة التى ذكرناها .

وذ هب بعض الصحابة الى ان المسلم يرث من غير المسلمين

دون العكس ، وينسب هذا الرأي الى معاذ ومعاوية .
وقد استندوا على ما ذهبوا اليه الى قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - نرثهم ولا يرثوننا " وقوله ايضا : الاسلام يعلم ولا يعلم عليه " .
واستندوا الى القياس ، فاننا ننكح نساءهم ، ولا ينكحون نساءنا ، فكذلك نرثهم ولا يرثوننا .
وقد اخذ قانون الموارث برأى الجمهور ، فنصت المادة السادسة على انه : لا توارث بين مسلم وغير مسلم .
ويثور التساؤل عن الوقت الذى يعتد به فى اختلاف الدين كمانع من موانع الميراث ؟
الرأى الغالب فى الفقه ، انه يعتد باختلاف الدين عند وفاء المورث . لانه الوقت الذى تتحقق فيه الخلافة فى المال ، ويستحق كل وارث نصيبه فيه .
وتطبيقا لذلك ، لو أسلمت الزوجة اليهودية ، بعد وفاء زوجها المسلم ، وقبل تقسيم التركة ، لاستحق فى الميراث لانها كانت غير مسلمة وقت وفاة الزوج .
وثمة رأى مخالف للامام احمد يقول بأن الوقت الذى يعتد به فى اختلاف الدين المانع من الميراث ، هو وقت قسمة التركة . لان اختلاف الدين ، وهو المانع من الارث ، قد زال قبل قسمة التركة .
ويمكن الرد على هذا الرأى ، بان هذا يتعارض مع قاعدة الخلافة فى المال ، والتي تبدأ بموت المتوفى ، فالموت هو الذى نشأ عنه الخلافة فى المال ، وليس القسمة اذ لاتعدو ان تكون كاشفة لحق كل وارث ، اما السبب الحشى فهو الوفاة بالاضافة الى ان الاخذ بهذا الرأى يفتح باب المنازعات ، بسبب الانعاعات التى يزعم اصحابها ، انهم قد أسلموا قبل تقسيم التركة بهدف الحصول على جزء من مال المورث .

اختلاف الدين بين غير المسلمين : تتعدد ديانته
غير المسلمين ، فهناك الديانة اليهودية ، والمسيحية ،
والمجوسية ، والوثنية ، والصائبة ، وغير ذلك من الملل
والنحل المختلفة ، بل قد تتعدد الطوائف بين اصحاب الديانة
الواحدة كما هو الشأن في اليهودية والنصرانية (١)

فهل يرث القريب قريبه مع كونها مختلفي الديانة
أم يعد الاختلاف في الدين من موانع الميراث ؟

ذهب الحنفية والاصح عند الشافعية الى ان اختلاف الدين
بين غير المسلمين ، لا يعتبر من موانع الميراث ، فيرث كل منهما
الاخر ويصح ان يرث اليهودي المسيحي والعكس ، ويصح ان يرث
المجوس قريبه الوثني ، فلا فرق بين الديانات جميعا والعبادة
بتوافر اسباب الميراث وشروطه .

والحججه لهم : قوله تعالى : ولن ترضى عنك
اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم . . وقوله جل شأنه
ان الدين عند الله الاسلام . . فهو يدل على ان الاديان
الاخرى ، تقابل الاسلام فهي مله واحدة

وتالوا ايضا : ان الكفر كله مله واحدة .

وقد ذهب المالكية والحنابلة الى ان اختلاف الدين بين غير
المسلمين يمنع الميراث ، فلا يرث المسيحي من اليهودي ويرث
المجوس من الصائبي ، فهم يجعلون الاديان الكتابيه ، ملل
مختلفه ، وغير الكتابيه ديانته واحده .

وسندهم على ذلك قوله تعالى : لكل جعلنا منكم شرعه
ومنهاجا . وقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس ، والذين اشركوا ، ان الله يفصل
بينهم يوم القيامة . فالايه عطف كل ديانته على الاخرى

(١) هناك طائفة القرائين والريانين في اليهودية . وطوائفنا
الارثوذكس والكاثوليك في المسيحية .

والعدايات يقتضى المغايره ، فدل ذلك على انها ملل منفصله .
وينسب الى الحنابله انهم قالوا ، ان اليهوديه مله ، وكل
ديانه مله ، كما لمجوسيه ، والصائبه ، فيضع من الميراث
الاختلاف فى هذه الاديان بالافرق بين كتابى ، وغيره —
الاديان .

ونعتقد انه بالنظر الى حقيقه الكيانات الذاتيه ، لكل
دين من هذه الاديان ، فانها تعتبر ديانات مختلفه ، فهى
ملل شتى ، ونحل مغايره كل منها لالاخرى لكن بالنظر الى الاسلام
فبان الكفر كله يعتبر مله واحده .

وقد اخذ قانون الموارث بالرأى القائل بأن غير المسلمين
يعتبرون مله واحده ، فقد نص فى المادة السادسه على ذلك
بقوله : يتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض .

المانع الرابع

الردة

الردة ، هى خروج بالقول او الفعل عن الدين الاسلامى
الى دين او معتقد آخر ، فالمرتد هو المسلم التارك لدينه ، طوعا
واختيارا ، او المنكر لحقيقته من حقائقه الجوهرية .
والمرتد كافر ، لانه اتى بابا عظيما من ابواب الشرك ، بسبب
تكره للدين الحق ، وخلع ريقه الاسلام من عنقه ، وهو لهنا
مستحق لاشد العقوبات وهى القتل رجلا كان او امرأه ، وهنا
عند جمهور الفقهاء .

ودليل ذلك ، قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — من بدل
دينه فاقتلوه . . قالقتل جزاء المرتد ، يستوى فى ذلك الرجل
والمرأة .

ويرى الحنفية ، ان المرتد يقتل اذا كان رجلاً —
للحديث السابق ، لان الرجل يتحقق منه الحراية ، ويخشى
خطره بعد رده . واما المرأة فانها لا تقتل ، وانما تحبس
حتى تحدث توبة ، او تموت ، لان النبي — صلى الله عليه وسلم —
نهى قتل النساء . ولان المرأة لا يتحقق منها الحراية
ولا يخشى خطرها بخلاف الرجل .

ميراث المرتد : المرتد بخروجه على الاسلام
وارتداد عنه يصير الى غير دين ، ولا يعتد بما اعتنقه من دين
او معتقد آخر ، لصيرورته من الاعلى الى الادنى ، وهذا
التكليف القائل بانعدام انتماء الدينى ، يرتب آثاره على الميراث .

(١) فيما يتعلق بأثر المرتد من هيرته : يتفق الفقهاء
على ان المرتد عن الاسلام لا يرث من أقاربه مطلقاً ، فلا يرث
قريبه المسلم ، لاختلاف الدين بينهما ولا يرث قريبه المسيحي
اذا ارتد عن الاسلام الى المسيحية ، فزعم اتحاد الدين بينهما
وبين قريبه لا يرثه ، لان المرتد لا دين له ، ومأمور بالعسود
الى الاسلام ، وعدم اقراره على دينه ، لانه ميت حكماً اذا ان مصيره
اذا لم يتب القتل .

(ب) فيما يتعلق بالارث من مال المرتد : تعبدت
آراء الفقهاء فى الارث من المرتد على النحو التالى :

— ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة السني
ان مال المرتد لا يورث ، وانما يكون فيساً لبيت مال المسلمين ! .
ومرد ذلك الى اختلاف الدين بين المرتد واقاربه .

(١) بمعنى ان يكون من حق الخزانة العامة ، ينفق فى مصالح المسلمين

وطبقا لهذا الرأي ، فان الارتداد عن الاسلام يعد مانعا
من موانع الميراث ، لان المرتد لا يرث من غيره ، ولا يرث غيره
منه . وهذا تطبيق لحديث : لا يرث المسلم الكافر . . ولا يرث
اهل ملتين شتى .

وصيرورة المال الى بيت المال ، يشمل كل ما اكتسبه المرتد
من المال ، سواء كان قبل الرد ، ام بعدها .
ذهب الامام ابو حنيفة الى ان المرتد اذا كان رجلا
يورث ماله الذي اكتسبه قبل الرد ، ويكون من حق ورثته المسلمين
واما ماله الذي اكتسبه بعد الرد ، فانه لا يرث عنه ، وانما يكتسبون
ليثا لبيت مال المسلمين .

واما اذا كان المرتد امرأة ، يورث مالها اقاربها المسلمين
يستوى في ذلك المال الذي اكتسبته قبل الرد ، ، والمال الذي
اكتسبته بعدها .

ويستحق الميراث في مال المرتد او المرتدة الاقارب المسلمين
الموجودين وقت موتها حقيقة او حكما (١) .

ذهب الصحابان ، وروايه للامام احمد ، الى ان مال المرتد
يورث عنه ويكون لاقاربه المسلمين ، سواء كان المرتد رجلا
او امرأة ، وهذا المال ينتقل كله الى الورثة المسلمين ما اكتسبه
منه قبل الرد ، او بعدها . لانه مأمور بالرجوع الى الاسلام
ينبذ الردة فيسرى على الورثة من الاكام ما ينفعهم ، ويكون ذلك
بتحويلهم الميراث منه .

وقيل بالاضافة الى ذلك ان مال المرتد يرثه عنه اهل الذبيحة
الذي انتقل اليه متى توافرت اسباب وشروط الميراث ، فاذا لم
يوجد له وارث استحق ماله بيت مال المسلمين ، لانه مال لا مالك له .
ولعل اولى الاقوال بالترجيح ، هو قول ابو حنيفة ، لدقته

(١) يكون الموت حكما ، اذا صدر حكم من القاضي ، بلحاظها
بدار الحرب " ارض العدو "

مأخذه ، وسلامه منهجه ، ورعاية للمعاني الجد يــــره
بالاعتبار .

المانع الخامس

اختلاف الدارين

اختلاف الدارين كمانع للميراث ، يتحقق بأن تختلف دولة
المورث وجنسيته عن دولة الوارث ، وجنسيته . فيكون لكل
من الدارين كيانه المتميز وذاتيتها المستقلة يتمثل فــــى
الرئيس العام الذى يدير شئونها ، والجيش الخاص بها والسياسيه
الخارجيه التى تحكم توجهاتها ، فاذا اختلفت كل دولة عن الاخرى
فى ذلك ، وانقطعت العصمه بين الدولتين ، بحيث تستحصل
كل دولة قتال الاخرى ، اعتبر الاختلاف هنا مانعا من الميراث .
مثال ذلك لومات يهودى فى المانيا ، وله ابن يقيم فى
اسرائيل ، فلا يرث الابن اياه لاختلاف الدارين .
واختلاف الدارين ، الذى يترتب عليه المنع من الميراث ، مقرون
الا يكون بينهما معاهده تعاون وتدابصر بينهما ، او ماتسمى
بمعاهد دفاع المشترك ومنع الاعتداء بين الدولتين ، فاذا
وجدت مثل هذه المعاهده يمنع اختلاف الدارين من التوارث
وجاز لرعايا كل دولة منهما ان يرث رعايا الدولة الاخرى .
اختلاف الدارين بالنسبة للمسلمين : لا يعتبر اختلاف
الدارين قائما فى ديار الاسلام ، ولا يعتد به فى هذا الشأن
مهما ترتب عليه اختلاف مسمى الدول والجنسية فيها ، وايا كان
الواقع الحالى . ذلك ان ديار المسلمين واحد ، مهما تنبأت
اطرافها وتباعدت اوطانها ، لقوله تعالى : ان هذه امتكم امة
واحدة وقوله جل شأنه : انما المؤمنون اخوه . .

وهذا يفيد أن المسلم في كل مكان يعتبر رعيه للدولة الإسلامية الإسلامية ، ولو كان مقيما في دولة غير إسلامية .
وعلى ذلك ، فإن المسلم المصري يرث قريبه المسلم الإيراني أو الباكستاني أو التركي . وكذلك الزوج المسلم الأفغاني يرث زوجته المسلمة السورية ولا يثور في هذا الشأن القول باختلاف الدارين .

ومؤدى ذلك أن اختلاف الدارين لا يعتبر مانعا للميراث بالنسبة للمسلمين ، وأنه يعتبر مانعا للميراث بالنسبة لغير المسلمين .

والقضية الأولى ، هي اختلاف الدار ، بالنسبة للمسلمين وعدم اعتباره مانعا للميراث ، محل اتفاق بين الفقهاء جميعا أما القضية الثانية بالنسبة لغير المسلمين ، فهي مشاركة اختلاف بين الفقهاء .

اختلاف الدارين بالنسبة لغير المسلمين : اختلف الفقهاء في اعتبار هذا الاختلاف مانعا للميراث .

عند الحنفية والشافعية يقولون بأن اختلاف الدارين يعتبر من موانع الميراث ، لأن الميراث مبناه الولا والتناصر ، ولا ولا بين مختلفى الديار ولا نقطاع العصمة في كل من الدولتين واعتبار كل منها في حالة حرب مع الدولة الأخرى ؛

وعند مالك وأحمد وأهل الظاهر أن اختلاف الدارين لا يعتبر مانعا من موانع الميراث . فيرث الأمريكي ، قريبه الفرنسي والعكس لأن المنع من الميراث عقوبة ، فلا تثبت إلا بنص ، ولا نص من الشارع على اعتبار اختلاف الدارين مانعا للميراث .

وقد اخذ قانون الميراث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بالرأى الأخير فلم يعتبر اختلاف الدارين ، مانعا من الميراث ، وسوى بين المسلمين في عدم اعتباره ونص في المادة السابعة على أن اختلاف الدارين

لا يمنع من الارث بين المسلمين ولا يمنع بين غير المسلمين ، الا اذا كانت شريعته الدار الاجنبية ، تمنع توريث الاجنبي عنها .

ويعنى هذا النص ان قانون الموارث لم يأخذ بالمذهب الاخير على اطلاقه وانما اخذ بمذهب الحنفية ، في حالة ما اذا كان قانون الدولة الأجنبية ، التى يتبعها الوارث او المورث يمنع من توريث رعاياها فى دولة اجنبية عنها ، ففى هذه الحالة يعتبر اختلاف الدار مانعا من الميراث بالنسبة لغير المسلمين .

والاخذ بمذهب الحنفية ، تطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل الذى يعتبر احد مبادئ التعامل بين الدول التى تشكل المجتمع الدولى المعاصر ، لكن هذا لاينفى ان القاعدة العامة التى اعتبرها القانون ، ان اختلاف الدارين ، لا يمنع من التوارث بين غير المسلمين ، كما هو بين المسلمين .

ولعل المشرع المصرى ، يهدف من ذلك الى توحيد النظام القانونى الذى يحكم علاقات المسلمين وعلاقات غير المسلمين والمساواة بينهما فى المعاملة ، الا ان هذا لاينبغى ان يكون على اطلاقه وخاصة فى تلك الامور التى تحكمها النصوص الاسلاميه .

البَابُ الثَّالِثُ

تَقْسِيمُ الْبَيْتِ عَلَى الْوَرَثَةِ

حق الورثة ومراتبهم

الفصل الأول

أَنْصِبَةُ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ

الفصل الثاني

مِيزَانُ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ

الفصل الثالث

الفصل الأول

حق الورثة ومراتبهم

تمهيد :

الورثة هم اصحاب الحق في التركة ، وهو حق اصلي وجوهري يجوز اهماله ، ولا تخلو منه التركة ، واذا كان حق التجهيز — وحق الدائنين وحق تنفيذ الوصية ، مقدم على حق الورثة — فان هذا لا يجب حق الورثة ، ولا يقلل من شأنه ، لان هذه الحقوق مع وجودها ، تنصرف في ثلث التركة وقد لا تكون التركة بحملها بهذه الحقوق — فيما عدا حق التجهيز — فقد لا يكون المورث مدينا ، وقد تخلو التركة عن الوصية ، وهذا هو الاصل ، ان موت المورث ، يثير للوئله الاولى حقوق الورثة ، ونصيب كل منهم ، وهو ما يتطلب البيان والتفصيل .

والمستحقون للتركة ليسوا صنفا واحدا ، وليست حقوقهم واحدة وليس وجودهم دليلا على استحقاقهم ، في كل حاله ان مراتبهم متفاوتة ، وانصبتهم مختلفه .

انواع الورثه ومراتبهم :

يثبت الاستحقاق في الميراث ، بطرق محدده هي :

اولا — الاستحقاق بطريق الغرضي : وهو مقرر لاصحاب الغروض وهم الذين لهم انصبة شرعية مقدرة بالتحديد ، وقد ثبت ارتهم بالقرآن في آيات الموارث ، كالبنات والاخت والسزوج

زوجته والاب والام .

وبالسدس ، كالجدة ، والاجماع كحلول الجدة الصحيح محل

الاب ، وحلول بنت الابن محل البنت .

وبالاستقراء تبين ان اصحاب الفروض الذين لهم مهام مقسمة

اثنا عشر مستحقا ، عشرة من ذوى القرابة النسبية ، وهم الاب ،

والجدة الصحيح والام ، والجدة الصحيحه ، والبنت ، وبنت

الابن والاخت الشقيقه ، والاخت لاب ، والاخ لام ، والاخوات

لام . واثنان من ذوى القرابة السببية الناشئة بسبب النكاح

وهما الزوج والزوجه .

ثانيا : الاستحقاق بطريق التعصيب النسبي : وهو مقرر لاصحاب

العصبه النفسى والعصبه للغير ، والعصبه مع الغير .

والعاصب النسبي : كل قريب ذكر ينتمى الى الميت بغير

واسطه الانثى وحدها ، سواء انتسب اليه مباشرة بدون واسطه

كالابن والاب ، او بواسطه الذكر فقط كالاخ لاب وابن الابن

او بواسطه الذكر الانثى معا كالاخ الشقيق .

وحكم العاصب النسبي انه يأخذ التركة كلها ، اذا لم يوجد

فى التركة صاحب فرض أو وجد ولكنه محروم من الميراث ، فاذا كان

الميت ترك ابن ، اخ لام ، اخت شقيقه ، استحق الابن التركة

كلها ، لان الاخ لام والاخت الشقيقه يحجبان به

ويأخذ العاصب الباقي من التركة بعد اصحاب الفروض كما لسو

ترك الميت : زوجه وام وابن . فتأخذ الزوجه الثمن ، والام السدس

والابن باقى التركة . فاذا لم يبق من التركة شئ بعد استيفاء

اصحاب الفروض فروضهم ، فلا يأخذ العاصب شيئا ، كما لو مات

الميت وترك : زوج ، أخت شقيقه ، عم فان الزوج يأخذ النصف
واخالات الشقيقه النصف ، لاشئ للعَم لانه لم يبق له شئ
ثالثا : الاستحقاق بطريق الرد : وهو مقرر لأصحاب الفرض
النسبيه غير الزوج والزوجه بعد التوزيع على أصحاب الفروض ولم يوجد
صاحب نسبي . ان من المقرر انه لا يجتمع في التركة الاث بالتعصيب
مع الاث بالرد .

وحكم صاحب الفرض النسبي الذي يرد عليه ، انه يأخذ الباقي
من التركة بعد سهام أصحاب الفروض ، بنسبه نصيبه المفروض .
التركة فمن مات وترك بنت وبنت ابن ، تأخذ البنت النصف ، وبنت
الابن السدس ، وهذا بطريق الفرض ، ويأخذون الثلث الباقي رداً
بنسبه سهمهما مهما ، أى بنسبه ٣ : ١ .

وأصحاب الفروض النسب يرد الذين يرد عليهم هم البنت وبنت
بنت الابن ، الام ، الجدة ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، الاخ لام
الاخت لام . فهم ثمانية .

رابعا : الاستحقاق بطريق الرحم : وهو مقرر للأقارب الذين ليست
لهم سهام مقدرة وليسوا من أصحاب الفروض من العصبات وهم ذروا الارحام
مثل العمه ، الخال والخالة ، وبنت البنت ، وابن البنت ، وبنت
الاخ الشقيق ، وابن الاخت الشقيقه .

انما مات شخص وترك ذو رحم فقط ، ولم يترك صاحب فرض
فلانه يرث ، ذلك أنه لا يجتمع في التركة الارث بالرحم مع الارث بالفرض
او التعصيب . فمن مات عن خال فقط ، أخذ الخال التركة كلها .

خامسا : الاستحقاق بالرد على أحد الزوجين : وهو
مقرر لأحد الزوجين ، الذى لم يوجد غيرها فى التركة ، بأن تخلو
من أصحاب الغروض النسبية ، والعصبات ، وذوى الأرحام
فإذا مات عن زوجه فقط ، أخذت الربع فرضا ، والباقي ردا •

سادسا : الاستحقاق بطريق العصبيه السبيه : وهو
مقرر للمسد الذى أعتق عبده ، فمات العتيق ولم يكن له وارث غير
المعتق • بلا فرق فبين يكون المعتق رجلا أو امرأة •

فإذا لم يوجد أحد الورثه من أى نوع ، فان التركة
توزع كالآتى :

- ١ - المقر له بنصب على الغير •
- ٢ - الموصى له بما زاد على الثلث •
- ٣ - الخزانة العامة أو بيت المال •

هذا ما بار عليه قانون الموارث ، فى ترتيب المستحقين للتركة •

الفصل الثاني

أنصبة أصحاب الفروض

يراد بالفرض في المعنى الاصطلاحي : النصيب المحدد شرعا للوارث في التركة . ويسمى بالمسهم أيضا ، والغرض بمعنى المفروض والمقدر بالتعديد ، بحيث لا يجوز الزيادة عليه ، او الانتقاص منه .

ويراد بأصحاب الفروض : الورثة الذين لهم أنصبة مقدره في التركة وهم أربعه من الذكور ، وثمان من الاناث ، فهم اثنا عشر وارثا .

فالاربعة الذكور هم : الاب ، الجد الصحيح ، الزوج الاخ لام .

والثمانى الاناث هن : البنت ، بنت الابن ، الزوجه ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، الاخت لام ، الام ، الجدة الصحيحه . وأصحاب الفروض ، يختلفون في طريقه توزيعهم ، وفي مقدار أنصبتهم ، وفي كيفية حرمانهم من التركة كلها او بعضها .

فمن اصحاب الفروض من يرث بطريق الفرض فقط ، وهم الزوج والزوجه ، والجد ، الام ، والاخ لام ، والاخت لام . ومنهم من يرث بطريق الفرض والتعصيب ، وهما الاب والجد . ومنهم من يرث بالفرض فقط في حالات ، ومن يرث بالتعصيب فقط في حالات اخرى كالبنات ، وبنت الابن ، والاخت الشقيقه والاخت لاب . فكل واسدة منهن لها فرض مقدر ، فاذا وجد أخ لها في التركة فإنه يعصبها .

ومن أصحاب الفروض من لا يحجب حجب سمان ، وهم البنات والاب ، والام ، والزوج ، والزوجه .

ومنهم من يحجب حجب حرمان ، وهم الاخت الشقيقه ، والاخت
لاب والاخ لام ، والاخت لام ، فانهم يجرمون بالفرع الوارث ، الابن
والاصل المذكور الاب . كما يحرم الاب عند وجوده الجدا .

ومنهم من يحجب حجب نقصان ، وهم الزوج ، والزوجة
والام ، وبنت الابن مع البنت والاخت لاب مع الاخت الشقيقه .
والسهام المقدرة لاصحاب الفروض ، ستة ، وهى النصف
والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .
الستحق للنصف هم :

- ١ - البنت الصليبه اذا كانت منفرده ، ليس معها اخ يعصبتها
لقوله تعالى وأن كانت واحدة فلها النصف .
- ٢ - بنت الابن ، اذا لم يكن معها بنت ، او اخ يعصبتها
وسند ذلك الاجماع .
- ٣ - الزوج ، اذا لم يكن معه فرع وارث ، دليله قوله تعالى
ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد .
- ٤ - الاخت الشقيقه ، اذا كانت منفرده ، ولم يوجد
فى التركة بنت ولا بنت ابن . دليله قوله تعالى :
يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلاله (١) ، ان امرو
هلك ليس له ولد ، وله اخت ، فلها نصف ما ترك .
- ٥ - الاخت لاب ، اذا كانت منفرده ، ولم يوجد فى التركة
أخت شقيقه أو بنت ، أو بنت ابن . للنص السابق
فى الاخت الشقيقه .
والمستحق للربع اثنين :

- ١ - الزوجه ، اذا لم يوجد فى التركة فرع وارث . بدليل
قوله تعالى : ولهن الربع مما تركن ، ان لم يكن لكم ولد .
- (١) الكلاله هو الرجل الذى لا ولد له ولا والد ، ويوصف به
المورث الذى لم يترك ولداً أو ابناً وهو وصف للمورث ، الذى
ليس له ولد ولا والد . فكل من مات ولا والده ، ولا ولد ، فهو
كلاله . وكل وارث ليس بوالد للميت ولاولده فهو كلاله .

١ - الزوج ، فى حالة وجود الفرع الوارث • لقوله تعالى : فان
اتان لهن ولد ، فلكم الربع مما تركن •
والمستحق للثمن :

الزوجـه ، اذا وجد فرع وارث ، لقوله تعالى : فان كان
لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركتم •
والمستحق للثلثان هم :

- البناتان فأكبر ، اذا لم يوجد معهن من يعصبهن ، لقولـه •
تعالى فان كن نساء فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك •

٢ - بنتا الابن فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة ابن او بنت ولم
يوجد معصب لهن • وسند ذلك الاجماع •

١ - الاختان الشقيقتان فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة
ابن او بنت ابن وعدم وجود من يعصبهن • لقوله تعالى : فان
انتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك •

٢ - الاختان لاب فأكبر ، اذا لم يوجد فى التركة أخت شقيقـه
لا بنت او بنت ابن ، ولم يوجد من يعصبهن • للنص السابق •

ويلاحظ أن القاعدة التي تحكم فرض الثلثان فى الحالات
السابقـه هى ان كل من كان فرضها النصف عند انفrazها •
يستحق الثلثان عند التعدد •

والمستحق للثلث :

١ - الام عند عدم وجود الفرع الوارث ، واثنين فصاعدا من الاخوه
بقوله تعالى : فان لم يكن له ولد ، وورثه أبواه فلامه الثلث •

٢ - الاثنان فأكبر من الاخوه لأم ، اذا لم يوجد فرع وارث مطلقا
او الاصل المذكور • لقوله تعالى : فان كانوا اكبر من ذلك ، فهم
شركاء فى الثلث •

والمستحق للسدس هم :

١ - بنت الابن فأكره عند وجود ابنت الصليبه ، اذا لم يكن معها من يعصمها . دليل ذلك ما روى بن مسعود ، انه سئل عن ابنة ، وابنه ابن ، وأخت ، فقال : أقضى فيها بما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - للبنت النصف ولا ينفقه الابن السدس تكلمه للثلاثين ، وما بقي فللاخت .

٢ - الاخت لاب فأكره عند وجود الاخت الشقيقه . وسند ذلك الاجماع على أن لها السدس تكلمه للثلاثين .

٣ - الاب عند وجود الفرع الوارث ، لقوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد .

٤ - الام ، عند وجود فرع وارث ، او اثنان فصاعدا من الاخوة ، لقوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد ، فان كان له اخوه ، فلأولاده السدس .

٥ - الاخ لام او الاخت لام ، اذا كان كل منهما منفردا ، ولم يوجد الفرع الوارث ، الاصل الذكور ، لقوله تعالى : وان كان رجل يورث كلالة او امرأة ، وله أخ او اخت ، فلكل واحد منهما السدس .

٦ - الجد الصحيح عند وجود الفرع الوارث ، وعدم وجود الاب ، وسند ذلك الاجماع .

٧ - الجدة الصحيحة واحدة فأكره - رر الرسول - صلى الله عليه وسلم - أطعموا الجدات السدس .

الفصل الثالث

ميراث أصحاب الفروض

نتناول في هذا البحث ، ميراث أصحاب الفروض ، بالتفصيل
كما بينه الشرع ، والحالات المختلفة التي يكون عليها كـ
وارث ، وأثر ذلك على نصيبه في الميراث .

المبحث الأول
ميراث البنت الصليبه وبنت الابن

ميراث البنت الصليبه

يقصد بالبنت الصليبه ، بنت الميت مباشرة ، دون واسطه ،
ولها في الميراث أحوال ثلاث ، فهي ترك النصف وخذها
والثلثان إذا تعددت ، وميراثها في الحالتين يكون بطريق
الفرض ، وترث بالتعصيب في الحالة الثالثه ، بأن تأخذ
نصف نصيب من يعصبهنا .

ونظرا للصلة الوثيقه ، التي تربطها بالميت ، فانها
لا تحرم من الميراث مطلقا ، بل قد تحرم غيرها من الورثه ، وقد
نصر الله تعالى على ميراثها ، في قوله تعالى : يوصيكم الله
في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فان كن نساء فوق اثنتين
فلهن ثلثا ما ترك ، وان كانت واحدة ، فلها النصف . . . وهذا
النص يشمل الحالات الثلاث للبنت ، كما نوضحها فيما يلي :

الحالة الاولى : تترك النصف ، اذا كانت وحدها ، ولم يكن معها أخ لها في درجتها ، فالنصف نصيب البنت المنفردة ، الذي لم يوجد معها من يعصبها ، تأخذ بطريق الفرض . وقد دل على ذلك قول تعالى : وان كانت واحدة ، فلها النصف وتطبقا لذلك فمن مات عن زوجة ، وبنت ، وعم ، فان الزوجه تأخذ الثمن ، والبنت النصف ، والعم الباقي .

الحالة الثانية : تترك البنات فأكبر ، الثلثين ، ان لم يكن معهن أخ في درجتهم يعصبهن ، ويقسم الثلثان بين البنتين بالتساوي ، فتأخذ كل بنت ثلثا ، فاذا كن ثلاث بنات ، قسم الثلثان بينهم أثلاثا .

فمن مات عن زوجة ، وبنتين ، وأخ ، كان للزوجه ، الثمن ، لوجود الفرع الوارث ، وهو البنات ، وللبنتين ، الثلثان لانهما اثنتان ، والاخ الباقي ، لانه عاصب ، فيأخذ الباقي . هذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء ، فان نصيب البنتين الثلثان ، كنصيب الجميع من البنات ، أي ان حكم الاثنتان حكم الجميع في الميراث . وقد استدلوا على ذلك بالادلة التالية : -

- ما رواه احمد في مسنده عن جابر قال : جاءت امرأة

سعد بن الربيع - ، الى رسول الله صلى الله عليه وسلم -

بإبنتيهما من سعد ، فقال يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن

الربيع ، قتل ابوهما معك في أحد شهيدا ، وان عمهما

أخذ مالهما ، فلم يدع لهما مالا ، ولا ينكحان الا بهما ، فقال

يقض الله في ذلك ، فنزلت آية الموارث ، فقال لاهي سعد

اعط ابنتي سعد الثلثين ، وامهما الثمن وما بقى فهو لك . فبدل

ذلك على ان نصيب البنتين الثلثان ، فهو عمل مفسر لما ورد في

القرآن ، فيجب الأخذ به ، والعمل بمقتضاه .

دلالة القرآن الكريم ، فى قوله تعالى : فان كن نساءً فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك . فان الآية تفيد استحقاق البنيتين الثلثان ، لان فى الآية تقديم وتأخير ، والمعنى فان كن نساءً اثنتين فما فوقهما ، فلهما الثلثان فما ترك .

كما فى دلالة قوله - صلى الله عليه وسلم - لا تصافر المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها الا ومعها زوجها ، او ذو رحم منها . . . يعنى ثلاثة أيام فما فوقها .

القياس الاولوى ، يقضى باستحقاق البنيتين الثلثان ، فان الله تعالى جعل نصيب الاختين الثلثان ، بنص قوله تعالى : فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك " فان هذا يدل على أن الاختين تستحقان الثلثين ، اذ البنات أقرب الى الميت من الاختين ، وأمر رحماً به ، فلا يصح ان يقل حظهما عن حظ من هو أبعد منهما .

وهذه هى حجة ابن عباس الى ان نصيب البنيتين النصف فقط ، كالبنات الواحدة اما الثلثان ، فانهما للبنات الثلاث فصاعداً ، لان الآية لم تذكر ميراث البنيتين ، فيكون نصيبهما النصف .

الحالة الثالثة : ترث البنت الصليبه ، بطريق التعصيب اذا وجد معها اخ لها فى درجتها يعصباها ، فتقسم التركة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ، كما لو مات الميت وترك بنت ، ابن ، فللا بن الثلثان ، وللبنات الثلث .

وفى حاله وجود اصحاب الغروض معها فى التركة ، فانهم يأخذون الباقي بعد نصيب اصحاب الغروض ، فمن مات عن أم ، بنت ، ابن ، فان الام ترث السدس ، والباقي يقسم بين البنات والابن بنسبه ٢ : ١ اى للذكر مثل حظ الانثيين .

ودليل ذلك قوله تعالى : يوصيكم الله فى اولادكم ، للذكر مثل حظ الانثيين . . . فهو تفيد ، أن نصيب الذكر ضعف نصيب الانثى ، اذا كانا فى درجة واحدة . وهذه القاعدة تسرى مهما تعدد البنات ، او الابناء .

وقد نص قانون الموارث على ميراث البنت الصليبه ، فى المادة
١٢ بقوله : للواحدة من البنات النصف ، وللاثنتين ~~فأكثر~~
الثلثان . وفى المادة ١٩ بقوله : ~~العصبه~~ بالغيرهن
: البنات مع الابناء .

ميراث بنت الابن

يقصد ببنت الابن : البنت التي تنتمي الى المتوفى بواسطة ابنه ، سواء كان ابنه مباشرة ام غير مباشر . فتصدق على بنات الابن ، وبنات ابن الابن ، وبنات ابن الابن . وهكذا .

وبنت الابن ، تعد بنتا للميت ، اذ انها من فروعه ، لذلك فانها تترك كالبنات عند عدم وجودها ، فهي تحل محلها حيثما يتخذ وتأخذ حكمها اذ لم يكن للميت اولاد من صلبه مباشرة .

كما ان الدليل على ميراث بنت الابن ، هو ذات دليل البنت ، وهو قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم . . . فالاولاد هم الفروع المولودون مباشرة ، او بواسطة الاولاد ، ويصدق ذلك على الابناء ، والبنات ، وابناء الابناء ، وبنات الابناء . وعليه فان اطلاق اسم البنات على بنات الابن ، هو من قبيل المجاز وليس من قبيل الحقيقة .

وتتعدد حالات ميراث بنت الابن ، فهي تترك بطريق القرض وتترك بطريق التعصيب ، وتحرم من الميراث كذلك ، وهذه هي حالات ميراثها :

الحالة الاولى : ترك النصف فرضا ، اذا كانت منفردة ، ولم يوجد معها من يعصبها ، وليس في الشركة بنت صلبية . فمن مات وترك : بنت ابن ، وزوجا ، وأخ شقيق . كان لبنت الابن النصف فرضا ، وللزوج النصف ، وللأخ الشقيق النصف ، وللأخ الشقيق الباقي تعصيبا .

والدليل على ذلك ، قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم فان اطلاق الاولاد ، يعم الاولاد الصليبيين واولاد الابناء عند عدم وجود الاولاد الصليبيين .

الحالة الثانية : تـرث البنـتان لابن فأكـبر الثلثين فرضاً
إذا لم يكن معهن من يعصبنه ، وعند عدم وجود البنت الصليبيه
وعدم وجود الابن - فلو مات الميت وترك ، زوجاً ، وبنْتين ابْن
وأخ لاب . أخذ الزوج الربع ، وبنْتى الابن الثلثان ، والأخ لاب
الباقى تعطيباً

والدليل على ذلك النص السابق فى قوله تعالى : يوصيكم
الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ، فان كن نساءً فوق
اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك . لأنها يعشابه البنتين عند عدم
وجود دهن ، وعدم وجود الفرع الوارث المذكر .

الحالة الثالثة : تـرث بنت الابن ، السدس فرضاً ، تكلمه
للثلاثين ، مع البنت الصليبيه ، أو بنت الابن الأعلى منها درجة
إذا لم يوجد معها من يعصبها ، وتأخذ بنت الابن السدس فى
هذه الحالة ، إذا كانت واحدة ، أو أكثر . فمن مات وترك
بنت ، ثلاث بنات ابن ، أم ، أب . فان للبنت النصف فرضاً
والثلاث بنات ابن السدس فرضاً تكلمه للثلاثين اقصى نصيب البنات
ولام السدس وللاب السدس .

ولو مات وترك : بنت ابن ، بنت ابن ابن ، فان بنت الابن
تأخذ النصف فرضاً ، وبنت ابن الابن ، تأخذ السدس تكلمه
للثلاثين

ودليل ذلك قول ابن مسعود ، لما سئل عن ابنه ، وابنـه
ابن ، وأخت ، فقال : سأقضى فيها بقضاء رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - لابنه النصف ، ولابنه الابن السدس ، تكلمه
للثلاثين ، ومابقى للأخت .

الحالة الرابعة : تـرث بنت الابن بالتعصيب ، إذا وجد معها
ابن ابن ، سواء كان أخاها أو ابن عمها ، سواء كان فى درجتها
أو أقل من درجتها ، متى كانت محتاجة اليه .

فمن مات وترك : أب ، أم ، بنت ابن ، ابن ابن . أخذ
الاب السدس ، والام السدس فرضا ، وكان الباقي لبنت الابن
وابن الابن تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين . والتعصيب هنا
ملزم للتساوي في الدرجة بينهما ، فلا يشترط فيه ، أن تكون
بنت الابن محتاجة الى ابن الابن ، لكي يعصبا .

ولو مات وترك بنتان ، وبنت ابن ، وابن ابن ابن . وأخذت
الثلاثين ، وبنت الابن ، وابن ابن الابن الباقي تعصيا ، وانما
عصبا ابن ابن الابن ، ولو أنه أقل منها درجة ، لأنها محتاجة
اليه ، إذ لولا وجوده ، لحرمت من الميراث لان البنات
أخذتا أقصى نصيب البنات ، وهو الثلاثين .

والقاعدة أنه إذا كان في التركة أصحاب فروض وورثه بالتعصيب
يأخذ الوارثون بالتعصيب ، الباقي من التركة بعد نصيب أصحاب
الفروض ، فإن لم يبق من التركة شيء ، فلا يرث الورثه بالتعصيب
لأنه لم يبق لهم شيء .

مثال ذلك ، لو مات وترك : أب ، أم ، زوج ، بنت ، بنت
ابن ، ابن ابن . ورث الاب السدس ، والام السدس فرضا
والزوج الربع والبنت النصف فرضا ، وبنت الابن ، وابن الابن
لا يرثان شيئا ، لنفاذ التركة .

ولو لم يكن ابن الابن موجودا ، لورثت بنت الابن ، لأنهم
كانت ستأخذ السدس فرضا في هذه الحالة تكمله للثلاثين .

الحالة الخامسة : تحجب بنت الابن من الميراث ، مع
البنتين الصلبتين فأكبر إلا إذا كان معها من يعصبا ، سواء كان
في درجتها أم أنزل من درجتها ، وسواء كان أخاها أو ابن عمها .

فلو توفي شخص عن : بنتين ، بنت ابن ، أخ شقيق
أخذت البنات الثلاثين ، والأخ الشقيق الباقي تعصيا ، ولا تأخذ
بنت الابن شيئا ، لان البنتين أخذتا الثلاثين ، فلم يبق لهما

ما ترثه ، كما أنه لم يوجد معها من يعصبها في درجتها أو في غير درجتها .

فلو وجد معها من يعصبها فانها لا تحجب ، كما لو مات عن : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن . فالبنتان لهما الثلثين ولبنت الابن ، وابن الابن الباقي تعصيا ، ولا تحجب لوجود من يعصبها ، وهو ابن الابن .

ودليل ذلك ، أن الله تعالى ، جعل أقصى نصيب البنات الثلثين فإذا نفذ بحصول البنات الصليات عليه ، لم يبق لبنات الابن شيء ، وقد قال الرسول — صلى الله عليه وسلم — لا يـزاد حق البنات على الثلثين .

الحالة السادسة : تحرم بنت الابن ، بالابن مطلقا ، سواء كان معها من يعصبها أم لا ، كما يحجبها ابن الابن الأعلى منها درجته .

فلو مات وترك : ابن ، بنت ابن ، ابن ابن ، استحق الابن التركة كلها ، ولا ترث بنت الابن شيئا ولا ابن الابن ، لانهما محجوبان بالابن .

ولو مات عن : ابن ابن ، بنت ابن ابن ، ابن ابن ابن فان ابن الابن ، هو الوارث للتركة ، وتحرم بنت ابن الابن ، وابن ابن الابن ، لانهما محجوبان بالاعلى درجة ، وهو ابن الابن .

وتجدد الإشارة ، الى ان بنت الابن ، اذا كانت تحرم من الميراث بالابن ، فانها تستحق في التركة ، حسب نظام الوصية الواجبة ، الذي أخذ به المشرع المصري . . .

وتجدر الإشارة الى أن بنت الابن ، اذا كانت تحرم
من الميراث بالابن ، فانها تستحق في التركة ، حسب نظام
الوصية الواجبه ، الذي أخذ به المشرع المصري (١)

والدليل على حجب الابن ، لبنت الابن ، تطبيق القاعد
العامه ، في الميراث وهو أن الاعلى درجة يحرم الادنى درجة
على اساس أن الاعلى أقرب الى الميت ، وأقوى في قرابته
فيحجب الاقل منه .

وقد نظم قانون الموارث ، احكام ميراث بنت الابن ، علي
النحو الذي ذكرنا (٢)

(١) صدر قانون الوصية في مصر ، رقم ٧١٠ لسنة ٤٦ ، ونفذ من اول
اغسطس ١٩٤٦ .

(٢) تنص ١٢ من القانون على ، للواحدة من البنات فرض النصف
وللاثنتين فأكبر الثلثان . ولبنات الابن الفرص المتقدم ذكره .
عند وجود بنت او ابن اعلى درجة ، ولهن واحدة او أكثر السدس
، مع البنت او بنت الابن الاعلى درجة .
١٩ الوصية بالغير هن بنات الابن وان نزل ، مع
ابناء الابن ، اذا كانوا في درجاتهن مطلقا ، او كانوا انزل منهن
اذا لم يرثن بغير ذلك .

المبحث الثاني

ميراث الابوين

قراة الابوين ، من القرابه النسبيه الوثيقه ، فالاب والام هما سبب اضافه الانسان الى الحياة ، ولهما فضل لا ينكر على الولد ابنا كان او بنتا ، لذلك ، فان وجودهما فى التركه ينبغى أن يكون له وزنه وتقديره ، بحيث ينالان نصيبا منهن وهذا ما فعله الشارع الاسلامى ، فانه اعظما وتقديرا لهن هذه الصله ، لم يحرمهما من الميراث فى تركه الابن ، وانما قدر لهما نصيبا يختلف قلة وكثرة بحسب كل حاله ، وفق ضوابط محكمه وعادلة .

ميراث الاب

يراد بالاب ، أصل الميت وهو الرجل المباشر الذى لم يفصل بينه وبين فروعه واسطه ، فهو بذلك أقرب ذكر الى الميت بعد الابن ، وهى ينتى الى قراة الابوه ، التى تحتل الدرجة الثانية ، بعد البنوه ، لذلك احتاط له الشارع فعدد الاوصاف التى يرث بها ، حتى يحصل على نصيبه الذى يتلاءم وعلاقته بالمتوفى ، وحتى لا يحرمه من الميراث تحت أى ظرف من الظروف ، فان لم يتيسر له ان يحصل على نصيب أكبر عن عدم وجود الابن ، لكثرة أصحاب الفروض ، فانه فرض له السدس لا يقل عنه ، كما أنه خوله حق حرمان العديد من الورثه فلا يرث معه الا الفرع الوارث الابن ، والبنت ، والزوجان والام ، وأم الام ، " الجده لام " عند عدم وجود الام .

وبيان ذلك ، يقتضى أن نعرض لحالات ميراث الاب ، والمقدار الذى يحصل عليه ، مع الورثة على اختلاف انواعهم .
الحالة الاولى : يرث بطريق الغرض ، اذا كان فى التركة فرع وارث مذكر وهو الابن ، وابن الابن ، وابن ابن الابن ، وان سفل ، فيأخذ معه السدس فرضا ، يستوى فى هذا ان يكون الابن واحدا او اكثر من واحد .

فلومات الميت وترك : ابن ، اب ، زوج . فان الزوج يأخذ الربع ، لوجود الفرع الوارث ، والاب السدس ، لوجود الغرض .
الوارث المذكور ، ويأخذ الابن الباقي . واذا لم يكن فى التركة ابن ، ووجد ابن ابن ، فانه يأخذ الباقي أيضا .
ودليل ذلك قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد " فقد دل النص على أن كل من الابوين يستحق السدس من التركة ، اذا كان للميت فرع وارث مذكر .

وبهذا وازن الشارع بين قرابة البنوة او الفرع ، وبين قرابته الابوه أو الاصل ، وقد رأى أن الفرع بحاجة امس الى المال ، لانسه مقبل على الحياة .

فيكون عوننا له على مواجهه اعبائها ، والوفاء بالتزاماتها ، ناهيك عن أن الفرع او الابن ، امتداد لابييه . يحمل اسمه ويقتضى ذكره (١) مع ان الاب حاجته الى المال لاترقى الى الابن . ن وحظه مع الايام ، ليست كحظ الابن ، كما هى العادة والمألوف .

الحالة الثانية : يرث الاب بطريق الغرض والتعصيب
اذا كان فى التركة فرع وارث مؤنث ، كالبنات ، وبنات الابن ، وبنات الابن ، وان سفل ، فيأخذ معها السدس بالغرض ، والباقي بالتعصيب .

(١) الاترى ان ذلك يجسد الحديث : اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقه جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له فالولد يوثل منه ابن يكون ذخرا لابييه .

وانما يأخذ الاب السدس فرضا كحد أدنى لا يقل عنه عند وجود الفرع الوارث الموءنث ، ضمانا له فى الحصول على نصيب مناسب من التركة ، ثم انه اتاح له فرصة الحصول على المزيد من التركة ، بأن فتح له رافدا ثانيا ، وهو طريق التعصيب ، ان بقى شىء من التركة ، بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم .

وعلى هذا لو ترك الميت : بنتان ، زوج ، أب ، أم فان البنيتين ترثا الثلثين ، والزوج يرث البريع ، والام السدس والاب يأخذ السدس ، فلو لم نجعله يرث السدس بطريق الفرض اعتما د ا على التعصيب ، لم يبق له شىء من التركة يأخذ ه فجعل له الشارع السدس فرضا تحسبا ، لمثل هذه الحالات التى يستغرق فيها أنصبه أصحاب الفروض التركة .

ولو مات وترك : بنت ، زوجته ، أب . فان البنت تأخذ النصف فرضا ، وتأخذ الزوج ه الثمن لوجود الفرع الوارث وهو البنت ، ويأخذ الاب السدس فرضا ، والباقى تعصيا ، نظرا ، لانه يوجد مال باقى فى التركة ، بعد نصيب اصحاب الفروض ، ف يأخذ ه الاب بطريق التعصيب .

ودليل ذلك ، بالنسبة لميراثه بطريق الفرض ، قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد * فان الولد يطلق على الذكر ، وعلى الانثى فيكون له الميراث بالفرض ، وهو السدس مع البنت .

وفيما يتصلق بميراثه بطريق التعصيب ، فان الدليل عليه قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحق للفرائض بأهلها ، فما بقى فلاولى رجل ذكر . وبالنظر الى

الوارثين في التركة من الرجال ، نجد ان الاب ، هو
الاقرب الى الميت ، حيث ان مرتبته بعد الابن ، ولم يوجد
بين الورثة فيكون الاب هو الاولى عندئذ ، في الحصول
على الباقي من التركة .

الحالة الثالثة : يرث الاب بطريق التعصيب فقط ، اذا
لم يكن في التركة فرع وارث مذكرا كان او مؤنثا وهو الابن
والبنت فشرط ميراثه بالتعصيب المحض ، ان تخلو التركة
عن الفرع الوارث مطلقا ، فيأخذ التركة كلها اذا لم يوجد
ورثه او كانوا محجوبين ، او يأخذ الباقي (تعصيا)
بعد نصيب أصحاب الفروض .

وتطبيقا لذلك ، لو مات شخص وترك : أب ، واخوه
اشقاء ، أخوه لام ، أخوه لاب . فان الاب يأخذ التركة
كلها ، لان الاخوه مطلقا ، يحجبون حجب حرمان بالاب .
كما لو كان الاب ، هو الوارث الوحيد في التركة .

ولو مات وترك : زوجة ، أب . فان الزوجة ترث الربع
لعدم الفرع الوارث ، ويأخذ الاب الباقي تعصيا ، لعدم
وجود فرع وارث مطلقا ، فلا ابن ولا بنت ، فيرث الاب بالتعصيب
والدليل على ذلك قوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه غلامه الثلث . فقد انحصرت التركة في
الابوين ، الاب والام ، ولم يوجد الفرع الوارث ، ونصبت
على أن نصيب الام عندئذ وهو الثلث . وسكنت عن ميراث
الاب ، فيفسهم منها استحقاق الاب الباقي تعصيا ، لانه
العاصب ، لانه اولى رجل الى الميت ، فيأخذ الباقي من التركة
وذلك يكون بالتعصيب .

وقد نص قانون الموارث على هذه الحالات ، في المادة ٩ / بقوله : للاب فرض السدس ، اذا وجد للميت ولد او ولد لابن ، وان نزل .

وقد نصت المادة ١٢ ، على أن من أقسام العصبية بالنفس الابوه ، وتشمل الاب والجد الصحيح وأن علا ، فيكون الاب من العصباء ، ويرث بالتعصيب .

ونصت المادة ٢١ على الميراث بالفرض والتعصيب بقولها : اذا اجتمع الاب او الجد مع البنت او بنت الابن ، وان نزل يستحق السدس فرضا ، والباقي بطريق التعصيب .

ميراث الام

يراد بالام : اصل الميت ، وهي الانثى المباشرة التي لم يفصل بينها ، وبين فرعها واسطة . وللام منزله كبيرة تحتل المكانه اللائقة بها ، وبين الاناث الوارثات في التركة ، حيث انها اقرب انثى الى الميت بعد فرعه اليه او بنت الابن لذلك ، فانها لا تحرم من الميراث ، ولا يقل نصيبها في التركة عن السدس في العادة ، والام ترث بالفرض دائما ، وقد ثبت بالاستقراء ، أن هذا الطريق يضمن لها الميراث في كل الاحوال وهما هي حالات ميراث الام .

الحالة الاولى : تترك السدس بطريق الغرض ، مع جهتي قرابتين :
الجهة الاولى : قرابة البنوة ، فاذا وجد في التركة فرع وارث —
مطلقا ، كالا بن وابن الابن وان نزل ، او البنت ، وبنت الابن —
وان سفل ، استحققت الام السدس فرضا ، يستوي في هذا النسوع
ان يكون الفرع الوارث منفردا ، او متعددا ، مباشرا او غير
مباشر .

وعلى ذلك ، فلو مات عن : ابن ابن ، أم ، زوجة . أخذت
الزوجة الثمن ، والام السدس لوجود الفرع الوارث وهو ابن الابن
وأخذ ابن الابن الباقي تعصيا .

ولو وجد مكان ابن الابن ، بنت ، أخذت البنت النصف ، والام
السدس فرضا كذلك ، لان البنت فرع وارث كالا بن .

أما لو وجد في التركة فرع وارث من ذوي الارحام ، كابن
البنت ، أو بنت البنت ، فانها تأخذ ثلث التركة وليس سدسها .
ودليل ذلك قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهم
السدس مما ترك ، ان كان له ولد . . . فالأيه صريحه ارد لاله
على أن وجود الفرع الوارث ، الابن او البنت ، يجعل نصيب
الاب والام السدس فرضا . فيكون نصيب الام السدس فرضا
مع الولد ، ابنا كان او بنتا ، منفردا كان او متعددا ، مباشرا
او غير مباشر .

الجهة الثانية : قرابة الاخوة ، فاذا وجد في التركة
اثنين فأكثر من الاخوة ، من أي صنف ، أخوة أشقاء ، أو أخوة
لاب ، أو أخوة لام ، ذكورا كانوا أم اناثا ، أم مختلطين ، فإن
الام تترك السدس فرضا ، حتى لو كان هو لاء الاخوة محجوبين
من الميراث .

فلومات شخص وترك : أم ، أب ، أخت شقيقه ، أخوين .
لاب . أخذت الام السدس فرضا ، لوجود عدد من الاخوة
وأخذ الاب الباقي تعصيا ، ولا شيء للاخت والاخوين ، لانهما
محجوبات بالاب . وهذا الحجب لا أثر له ، على استحقاق
الام ، لان وجود اثنان فأكثر من الاخوة في الميراث يجعل
نصيب الام السدس ، ولو كانوا محجوبين .

ودليل ذلك قوله تعالى : فان كان له اخوة فلامه السدس
... فان الآية تدل على أن العدد من الاخوة ، يجعل
نصيب الام السدس ، وقد جاءت كلمة اخوه في الآية بأسلوب
الجمع ، وقد ذهب الجمهور الى أنه يتضمن المثنى ، فيكون
حكم الاثنين حكم الاكثر ، لما روى عن زيد بن ثابت ، أن العرب
تجعل الاخوين اخوه ، وقد أطلق لفظ الجمع على الاخوين
في لغة القرآن الكريم ، قال تعالى : وهل آتاك نبيا
الخصم اذ تسوروا المحراب ... ثم قال : خصمان بغى
بعضنا على بعض ...

ولما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ...
الاثنان فما فوقهما جماعه .

وروى عن ابن عباس ، أن لفظ الاخوة يقصد به الجمع
وهو ثلاثة فصاعدا ، فوجود اثنان من الاخوة ، يجعل
نصيب الام الثلث لا السدس .

الحالة الثانية : ترث الام ثلث التركة فرضا ، اذا لم يوجد
فى التركة فرع وارث مذكر أو مؤنث ، ابن أو بنت ، مهما نزل
ولم يوجد كذلك اثنان فأكثر من الاخوة أو الاخوات ، ولم ينحصر
الميراث فى أحد الزوجين ، والام ، والاب .

مثال ذلك ، مات شخص عن : أم ، أب ، أخ لاب . فان
الام ترث ثلث التركة كلها ، ويرث الاب الباقي تعصيا ، وهو
الثلاثان ، ولا شئ لـأخ لاب لانه محجوب بالاب .

ولو مات عن : أم ، زوجته ، عم . ورثت ثلث التركة
لعدم وجود فرع وارث ، وعدم وجود اخوة ، وعدم انحصار
التركة فى أحد الزوجين ، وفى الام ، والاب ، وتأخذ الزوجه
الرابع ، والعم الباقي تعصيا .

والدليل على ذلك قوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه ، فللمه الثلث . . فقد دلت الآية على أن نصيب
الام الثلث ، ان لم يكن للميت ولد - ذكر أو أنثى - ولا أخوة .

الحالة الثالثة : ترث الام ثلث الباقي من التركة بطريق
الفرض ، بعد حصول أحد الزوجين على فرضه ، فى حاله
انحصار الميراث بينها وبين أحد الزوجين والاب (١) ولم
يوجد فى الورثة فرع وارث ، ابن أو بنت ، او اثنان فأكثر
من الاخوة والاخوات .

وصورة المسألة تركت الميتة : زوج ، أم ، أب - يأخذ
الزوج النصف ، والام تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب الزوج ، ويأخذ
الاب الباقي تعصيا . فلو كانت التركة ٦٠ فدانا . فان الزوج
يأخذ النصف ٣٠ فدانا ، والام تأخذ ثلث الباقي وهو ١٠ ،
والاب الباقي وهو ٢٠ فدانا .

ولو ترك الميت : زوجته ، أم ، أب . فان الزوجه

(١٠) تسمى هذه المسألة بالغراوية ، لشهرتها كالكوكب ، وتسمى

بالعمرية أيضا لقضاء ، عمر بن الخطاب .

تأخذ الربع ، والام ثلث الباقي بعد نصيب الزوجه ، و ^يثالث من
الاب الباقي تعصيا ، فلو كانت التركة ٤٠ فدانا ، تستحق
الزوجه الربع ١٠ أفدنه ، والام ثلث الباقي ١٠ أفدنه ،
ويستحق الاب الباقي تعصيا وهو ٢٠ فدانا .

ر . ليل ذلك ، قضاء عمر بن الخطاب ، فيهما بذلك ، وقد
وافقه على ذلك جمهور الصحابه ، وهو مذهب جمهور الفقهاء .

وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى : فان لم يكن له ولد ^وولسد
ورثه أبواه ، فلامه الثلث * فالثلث المراد ، هو ثلث الباقي
لا ثلث التركة ، بدليل قوله سبحانه : ورثه أبـ^وواه
فمحال على الله أن تأتي بغير فائدة ، ولو كانت بغير فائدة
لكفى في البيان ، أن يقال : فان لم يكن له ولد فلامه الثلث
فايرادها في النص ، دليل على أن المراد بالثلث ، هو ثلث
ما يستحقه الاخوان لا ثلث جميع المال .

أن استحقاق الام ثلث التركة ، وليس ثلث الباقي ، يخالف
الاصل العام ، في الميراث ، والذي يقضى بأن تساوى الذكر
والانثى في درجة واحدة يخضع لقاعدة للذكر مثل حظ الانثيين
وهذا يجري عند اجتماع الابن والبنت ، فان الولد يأخذ
ضعف البنت ، فكذلك يجب أن يكون في الاب والام :

وليس الامر كذلك في حالة انحصار التركة في الزوج ، والام
والاب ، ان استحقاق الام لثلث التركة كلها ، والاب الباقي
يعنى أن الام تأخذ ضعف نصيب الاب ، وهذا اقلب للموضوع
وخروج على المؤلف والمعهود .

كما أنه في حالة وجود الزوجه ، بدلا من الزوج ، ^ممع
الام ، والاب ، واستحقاق الام الثلث التركة كلها ، وليس ثلث
الباقي ، بعد نصيب الزوجه ^{يعني} أن تأخذ الام نصيبا مقاربا
لنصيب الرجل ، فكان من اللازم أن تأخذ ثلث الباقي لاثلاث
التركة .

ويرى عبد الله بن عباس ، أن الام تأخذ ثلث التركة كلها
لا ثلث الباقي واستدل على ذلك :

— بظاهر قوله تعالى : فلامه الثلث ، فالمراد ثلث التركة ، لأن
الانصبه تحسب من كل التركة ، وليس من ثلث الباقي .

— ولأن الام صاحب فرض ، والاب عاصب ، والقاعدة أن صاحب
الفرض يأخذ فرضه أولاً ، والعاصب يأخذ مابقى بعد استحقاق
أصحاب الفروض فروضهم .

والاولى الاخذ برأى الجمهور ، لقوة أدلتهم ، ولأنه يحقق
الحكمة من تشريع الميراث في الاسلام ، ولأنه ينفذ الى جوهر
الامور ، ولا يقف عند ظواهرها ، ولأنه يعي حقائق الحيات
ومتطلباتها ، ويراعي ذلك ، في استنباط الاحكام من مصادرها
الشرعية الصحيحة .

وقد أخذ قانون الموارث بمذهب الجمهور ، ونص على احكام
ميراث الام في المادة ١٤ بقوله : للام فرض السدس مع الولد
أو ولد الابن ، وان نزل ومع اثنين أو اكر من الاخوة والاخوات
ولها الثلث في غير هذه الاحوال ، غير أنها اذا اجتمعت
مع احد الزوجين والاب فقط ، كان لها ثلث مابقى بعد فرض
الزوج .

المبحث الثالث

ميراث الجدین

ان الجدین ، هما أصل الانسان ، فانهما مصدر الابوة والامومه ، فالجد والجدة هما جهة القرابة النسبية الاعلى للشخص ولهما من الحقوق مال الاب والام ، فی كثير من الحالات ، كما فی الولایه علی النفس والولایه علی المال ، وحریمه الزواج ، وغير ذلك ، الامر الذی یسوغ وصفهما بالابوين حکما ، ولکن کان هذا من قبیل المجاز ، فانه یعکس قوة الرابطة بین الشخص والجد والجدة ، وقد کان لذلك أثره ، لدى الشارع الاسلامی فی مسائل الميراث .

ميراث الجد (١)

الجد الصحيح يراد به : أصل الميت غير المباشر ، الذی لا یدخل فی نسبته الى الميت أنثى . کأبى الاب ، وأبى أب الاب ، مهما علا ، مادام لم تتخلل فی نسبته الى الميت أنثى .
فإذا تخلل فی نسبته الى الميت أنثى ، وهو أب الام ، وأب أم الام ، وأب أم الاب ، فانه یسمى بالجد الفاسد ، ولا ییرث مع أصحاب القروض او العصبات ، لانه من ذوی الارحام ومرتبته متأخره عن ذوی القروض والعصبات .
والجد أب ، فقد سماه الله تعالى بذلك ، كما فی قوله تعالى " كما أخرج أبویکم من الجنه " وقوله جل شأنه " واتبعتم هذه آبائی ابراهیم واسحاق ويعقوب " وهو اطلاق مجازى يراد به أصل الانسان ، وذوی نسبه الاعلى ، لكن ما کان اطلاق (١) اذا أصل الجد ، فان المراد به الجد الصحيح ، وهو من أصحاب القروض .

القرآن غفر الخاطيء ، أو مجرد ١ عن المضمون ، فإنه أصاب الحقيقة ، بقدر ما يحتمله الإطلاق .

وآية ذلك أن الأب يأخذ مكان الأب عند عدم وجوده ، وتسرى عليه العديد من أحكامه ، ولا يختلف عنه سوى في بعض الأحكام ، وهي في مجال الميراث ، تبرز في الآتي :

أ - مسألة الحجب : لا يحرم الأب من الميراث مطلقاً ، أما الجد فإن الأب يحجبه . كما أن الأب قد يحجب ما لا يحجبه الجد عند بعض الفقهاء . حيث يحجب الأب الأخوة والأخوات مطلقاً وهم الأخوة الأشقاء وأخواتهم ، والأخوة لأب وأخواتهم ، والأخوة لأم ، وأخواتهم . بينما يحجب الجد الأخوة والأخوات لأم - بالاتفاق ، ولا يحجب الأخوة الأشقاء أو لأب عند بعض الفقهاء دون البعض الآخر .

ب - مسألة مقدار ميراثه ، عند انحصار التركة ، في أحد الزوجين والام ، والأب . فإن الأم تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب أحد الزوجين ، رعاية لحق الأب . بينما انحصرت التركة بين أحد الزوجين ، والام والجد . فإن الأم تحصل على ثلث التركة كلها .

ج - تحجب الجدة أم الأب بالأب ، بينما ترث مع الجد والحجب منشوء القاعدة ، أن كل من يدلى إلى الميت بسوارث لا يرث مع وجود الوارث .

فلومات شخص عن : أب ، ابن ، أب أب ، أم الأب فإن الأب يأخذ السدس فرضاً ، والابن الباقي تعصياً ، ولا يرث الجد ولا الجدة ، لانهما محرومان بالأب .

والدليل على ميراث الجد قوله تعالى ولا يوه لكل واحد منهما السدس ، مما ترك ان كان له ولد ، فإن لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث .

فلفظ لابويه " يشمل الاب والام ، وهو فى جانب الاب يشمل
الاب الحقيقى ، والاب المجازى ، وهو الجد ، لان اطلاق
يعم الاب المباشر وغير المباشر .

ميراث الجد عند عدم الاخوة

وترتبا على ذلك ، تثبيت للجد ، عند عدم وجود الاب ، -
وعدم وجود الاب ، وعدم وجود الاخوة والاخوات الاشقاء اولابويه
أولا : يرث الجد بطريق الغرض ، اذا وجد فى التركة فرع
وارث مذكر ، كالابن ، وابن الابن ، وان سفل .
فلومات شخص وترك : ابن ابن ، جد ، فان الجد يرث
السدس فرضا مولدين الابن الباقي تعصيا .
ثانيا : يرث الجد بطريق الغرض والتعصيب ، اذا وجد فى
التركة فرع وارث مؤنث كالبنات ، بنات الابن ، وان سفل
وذلك بأن يأخذ السدس فرضا ، فان بقى شىء بعد نصيب
أصحاب الفروض أخذه بالتعصيب .
فمن مات وترك : بنت ابن ، زوجه ، جد . فان بنت
الابن تأخذ النصف ، والزوجه الثمن ، والجد يأخذ السدس
فرضا والباقي تعصيا .
فاذا استغرق أصحاب الفروض التركة ، فلا شىء للجد
تعصيا ، ويأخذ الغرض . كمن مات عن : بنت ، بنت ابن ، أم
، جد . فان البنت ترث النصف ، وبنت الابن السدس
والام السدس ، والجد السدس فرضا ، ولم يبق شىء يرثه
بالتعصيب .
ثالثا : يرث الجد بطريق التعصيب فقط ، اذا لم يوجد
فى التركة فرع وارث مطلقا مذكرا كان أم مؤنثا .

فلومات شخص عن : زوج ، أم ، جد . وراثـ الزوج
النصف ، والام ثلث التركة ، والجد الباقي تعصيا ، لعدم
وجود الفرع الوارث بنتا كان أو ابنا .

ميراث الجد عند وجود الاخوه

أن توريث الجد ، عند وجود الاخوه الاشقاء والاخوه
لأن ، واخواتهم يشترط لأكبر في الفقه ، وقبل ان نبين رأى . -
الحاجب والفقه ، ننبه الى أن الاخوة والاخوات لام يخربون
عن هذا الخلاف ، لانهم لا يرثون مع الجد بالاجماع . فهم
محجوبون به .

ويدور الجدل حول تفضيل أو تسوية الجد مع الاخوة
الاشقاء أو لأب ، في الميراث ، فمن قائل بأفضلية الجد
على الاخوة في الميراث ، وبالتالى فانهم يحجبون به ، ولا
يرثون معه ، كالاخوه لام ، وهذا رأى ابو بكر ، وابن عباس
ومعاذ بن جبل وعائشه ، وغيرهم ، وذ هب اليه ابو حنيفة
وداود الظاهري من الفقهاء ومن قائل بتسوية الجد مع
الاخوه في الميراث ، ومن ثم فانهم يرثون معه ، ولا يحجبون
به . وهو رأى على بن ابي طالب وزيد بن ثابت ، وابن
مسعود ، واليه ذهب مالك والشافعي واحمد ، والصاحبان
من الحنفية .

ومنشأ الخلاف بين القولين ، أن المسألة ليس فيها نص
صريح في الكتاب او السنة ، مع كونها تأخذ بالاصول العامة
لقواعد الميراث في جانب ، وتتردد بين القياس والمصلحة
في جانب آخر .

وقد استدل أصحاب الرأي القائل بحجب الاخوة الاشقاء
أو الاب بالجد ، بالادلة الاتية : -

- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحقوا الفرائض
بأهلها فما بقى للأولى رجل ذكر " والجد أقرب الى الميت
من الاخ ، وجهه الابوه مقدمه على وجهه الاخوة .

- أن ابن الابن يحل محل الابن ، في حجب الاخوة لاشقاء
أو لاب ، فكذلك يجب ان يحل الجد محل الاب في حجب
هو لا الاخوة ، لذلك يروى عن ابن عباس انه قال : لا يتنقضى
الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الاب أباً .

- وقد استدل أصحاب الرأي القائل بتوريث الاخوة والاخوات
الاشقاء أو الاب مع الجد ، بالادلة التالية : -

- أن الله تعالى أثبت ميراث الاخوة بالقرآن ، في قوله تعالى
" وان كانوا اخوه رجالا ونساء " ، فللذكر مثل حظ الانثيين " .
فلا يحجبون الا بنص أو اجماع ، ولا نص ولا اجماع في المسألة
- أنه ما دام قد تساوى الجد والاخوة في سبب الاستحقاق
وهو الاساس فيجب أن يتساووا في الاستحقاق ، بأن يأخذ
كل منهما من الميراث ، ولا يحجب الجد الاخوة .

- أن النظر بعين المصلحة ، يقضى بتوريث الاخوة الاشقاء
أو لاب مع الجد ، لانه باعتبار المستقبل ، فان الجد يستدبر
الحياة ، والاخوة يستقبلون الحياة ، وبالنظر الى المال
فان موت الجد يترتب عليه ايلولة المال الى اولاده ، وهم
اعمام الميت ، فكيف تمنع الاخوة من الميراث ، ونعطي
للاعمام ، ان لا قائل بتقديم العمومه على الاخوة ، بل
الاخوة هي المقدمة على العمومه ، وعليه فيجب توريث الاخوة
مع الجد في الميراث .

من ذلك يترجح القول الأخير ، القائل بتوريث الاخوة والاخوات
الاشقاء اولاب مع الجد ، لانه يكل رعاية مصلحه كل من الجسد
والاخوة ، ويستند على أدلة قوية ، ويمنع أن يحــــل
الاضرار بأى الطرفين الجد ، حيث أن نصيبه لا يقل عن
السدس مع الاخوة ، وفى ذات الوقت ، يقول باستحقاق الاخوة
فى الميراث .

ميراث الجد عند وجود الاخوة كيفية توريث الجد مع الاخوة الاشقاء اولاب

ان وجود الجد والاخوة والاخوات لابوين اولاب ، قد
تعددت فيه طرق تقسيم التركة بين الجد والاخوة ، عند القائلين
بأن الاخوة يرثون مع الجد وقد أخذ القانون المصرى فى توريث
الاخوة والاخوات الاشقاء اولاب ، باختيار الاصلح للجد ، والسنى
يؤدى ان امكن الى زيادة نصيبه فى التركة عن السدس بأن اقر
المقاسمه بين الجد والاخوة والاخوات ، على اساس ان يكون الجد
أخالهم ، بمعنى أنه يأخذ كنصيب ذكر منهم ، ومن شأن هذا
أن يجعل نصيبه أكثر من السدس ، فان كان يقل عن السدس
يأخذ الجد السدس بطريق الغرض .

لذلك ، فانه يمكن القول بأنه غلب المقاسمه على تحد يسد
نصيبه بالسدس لان المقاسمه قد تكون خيرا له ، وأخذ بالتعصيب
كذلك حيث لا يقل نصيبه عن السدس ، فان كان يقل ، فرض
لله السدس .

ثم أنه تحقيقا لمصلحه الجد لم يعتبر الاخوة لاب ، اذا اجتمعوا
الاخوة الاشقاء فلم يدخلهم فى المقاسمه ^(١) وجعل المقاسمة
تجرى بينه ، وبين الاخوة الاشقاء فقط لانهم الوارثون .

وبيان ذلك ، يقتضى أن نفرق بين حالتين ، اجتمع فيها الحد
مع الاخوة والاخوات لابوين او لاب ، وهما : -

الاولى : أن يجتمع الجد مع الاخوة والاخوات الاشقاء او لاب ،
ويكون ميراث هؤلاء الاخوة والاخوات بطريق التعصيب ، ويتأتى
ذلك بأن يكون الاخوة ذكورا فقط ، او ذكورا او اناثا ، او اناثا
فقط عصبن مع الفرع الوارث الموءنث .

والقاعدة فى توريث الجد مع الاخوة والاخوات ، فى هذه
الفروض الثلاثة ، انه يقاسمهم ، كواحد منهم ، على الا يقلل
نصيبه عن السدس .

١ - فاذا كان فى التركة اخوه ذكور فقط مع الجد ، فانه
يعتبر كأخ لهم ، ويقاسمهم فى التركة . وفى هذا الغرض تنظر
الى نصيبه فى المقاسمه فى كل حاله ، فمثلا لو ترك شخص : جد
ثلاث اخوة ، فان المقاسمه تجرى على اربعة ، يأخذ الجد الربع
والاخوة ثلاثة ارباع التركة .

ولو مات عن : بنت ، جد ، وثلاث اخوة . فانه لا يقاسم
الاخوة ، لان نصيبه يقل عن السدس ، فيأخذ السدس فرضاً
لانه أفضل لـه .

٢ - واذا كان فى التركة اخوه ذكورا او اناثا مع الجد ، فـان
الاناث يعصبن بالذكور ، وعندئذ يقاسم الجد الاخوة ، والاخوات
متى كانت المقاسمه خيرا لـه ، بـألا تنقص نصيبه عن السدس .

(١) وهو مذهب الامام على ، الذى يذهب الى عدم اعتبار الاخوة
والاخوات المحجوبين ، فى المقاسمه مع الجـد .

فلومات شخص عن : جـ د ، وأخوين شقيقين ، واختين شقيقتين فان الجد يقاسم الاخوة والاخوات . لان نصيبه فيها الربع ، ولاخوين النصف ، والاختين الربع . ولو كان مع هؤلاء الاخوة ، أخوه لاب قاسم الجد الاخوه أيضا لان الاخوه لاب محجوبون بالاشقاء ، فلا يدخلون في المقاسمه .

ولومات عن : جـ د أربع اخوه ، أربع اخوات . فإذا اجرنا المقاسمه ، يتضح أن نصيب الجد يقل عن السدس . لان الوارثين هما ستة اسهم للأخوه والاخوات وسهم الجد ، وعندئذ يأخذ الجد السدس فرضا .

والطريقه التي تتبع في توريث الجد مع الاخوه والاخوات ، أن تقسم التركة على أساس أن الجد واحد من الاخوة ، وأن تقسم على أساس استحقاقه السدس فرضا ، وأيهما كان أفضل له اعطيناه .

٣ - اذا كان في التركة اثاث فقط ، كأخوات شقيقات اولاب ، عصبين مع الفرع الوارث الموءث ، كبنت ، او بنت ابن ، ومــــع الاخوات والبنات جـ د ، فان الفرع الموءث – البنت – يأخذ نصيبه ، ويقسم الباقي بعد نصيب البنت او البنات ، على الاخوات ر"جـ د ، على أساس أنه أخ .

وعلى ذلك لومات شخص عن : بنت ، أختين ، جـ د . تأخذ البنت النصف ، والنصف الباقي يقسم بين الاختين والجـ د للذكر مثل حظ الانثيين ، فيكون نصيب الجد يساوي نصيب الاختين ، الربع للجـ د ، والربع للاختين .

ونوه هنا الى أن المقاسمه مشروطه بالاقل نصيبه عــــن السدس لان هذا شرط عام ، يسرى على كل الحالات .

الثانية : أن يجتمع مع الجد ، أخوات اشقاء أو لاب ، فقط
يرين بطريق الفرض فقط ، ليس معهن من يعصبنهم من الاخوة
الذكورة ، أو الفرع الوارث المؤنث . فان الاخوات بأخذن
فرضهن ، وبعد ذلك ، يرث الجد الباقي بطريق التعصيب
على ألا يقل نصيبه عن السدس .

فلومات شخص وترك : زوجته ، أخت شقيقه ، جد
فان الزوجه تأخذ الربع ، والاخت النصف ، والجد الربع
الباقي بالتعصيب .

وامومات وترك : أختين لاب ، جد ، أم . فإن
الاختين لاب ، تأخذان الثلثين ، والام السدس ، والجد السدس
فرضا ولا يرث بالتعصيب لانه لم يبق له شيء ، فيأخذ نصيبه
وهو السدس بالفرض .

توريث
وقد نص قانون الموارث ، على الجد مع الاخوه ، والاخوات
الاشقاء أو لاب في المسادة الثانية والعشرين بقوله : اذا اجتمع
الجد مع الاخوه والاخوات لابوين أو لاب كانت لسه حالتان :
الاولى : أن يقاسمهم كأخ ، ان كانوا ذكورا فقط ، او ذكورا
واناثا ، او اناثا عصبن مع الفرع الوارث من الاناث .
الثانية : أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض ، بطريق
التعصيب اذا كان مع اخوات ، لم يعصبن بالذكور ، او مع
الفرع الوارث من الاناث .

على أنه اذا كانت المقاسمة أو الارث بالتعصيب على
الوجه المتقدم ، تحرم الجد من الارث ، او تنقصه عن السدس
اعتبر صاحب فرض بالسدس .

ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجورا من الاخوة أو الاخوات

لاب .

ميراث الجدة

يراد بالجدة : أصل الميت غير المباشر ، التي لا يدخل نسي
 في نسبتها الى الميت ، جد غير صحيح . مثل أم الأم ، وأم الأب ،
 وأم أم أم ، وأم أب أب . وعلى ذلك فان الجدة التي تدل النسي
 الميت بعصبه او صاحبة فرض ، هي الجدة الصحيحة (١) .
 وبناء على ذلك فان الجدة غير الصحيحة لا تعتبر من أصحاب
 الفروض ، وإنما من ذوات الارحام ، والضابط فيها كل جد دخل
 في نسبتها الى الميت ، أب بين أمين ، أو أم بين أبويين
 مثل أم أب أم ، أم أبي أم الأب .
 والجدة الصحيحة ، هي المرادة عند اطلاق لفظ الجدة ،
 ويطلق عليها الام مجازا ، لانها ترث بسبب الامومة ، وتدلسي
 الى الميت بواسطتها .

وقد ثبت ميراث الجدة الصحيحة بالنسبة والاجماع :
 فقد روى عن يريده بن الحبيب ، أن النبي - صلى الله
 عليه وسلم - جعل للجدة السدس ، اذا لم يكن معها أم
 رواه ابو داود .

وقد روى أصحاب السنن ، أن الجدة جاءت الى أبي بكر
 فسألته ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء ، وعلمت لك في سنة
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئا ، فارجعي حتى
 أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبه : حضرت
 رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اعطاها السدس فقال
 أبو بكر ، هل معك احد غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمة ، فقال
 مثل ما قال المغيرة بن شعبه ، فانفذ لها أبو بكر .

ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب ، فسألته
 ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، ولكن هوذاك -

(١) عرف القانون والجدة الصحيحة سلطانها ، ام احد الويين ،
 أو الجد وان علت .

السدس ، فان اجتمعتما ، فهو بينكما ، وايكما خلت به - انفردت
فهو لهما .

والاجماع على أن فرض الجدة السدس ، واحدة كانت او أكثر
يستوى فسى ذلك أن تكون من جهة الام ، أو من جهة الاب .

وميراث الجدة دائما بطريق الفرض ، فهي من أصحاب الفروض
وفرضها السدس لاتزيد عنه ، وقد تشترك فيه مع جد ه اخرى
والجدة قد تكون جد ه أميه ، وهي ما كانت قرابتها من جهة الام ،
قد تكون ابويه ، وهي ما كانت قرابتها من جهة الاب .

وأحكام الجدة فى الميراث ، تتناولها الحالتين الاتيتين : -
الحالة الاولى : تراث الجدة السدس بطريق الفرض ، اذا لم
يوجد فى التركة الام مطلقا ، أو الاب بالنسبة للجدة الابوية
او عدم وجود جد ه اقرب درجة منها : فاذا وجد عدد
من الجدات متساويات فى الدرجة اشتركن فى السدس .

كما لو مات شخص عن : أم أم ، أم أب . فأئتمهم
يشتركان فى السدس .

ولو مات عن : زوجة أم أم أم . فللزوجة الربع وللجد ه
السدس .

والشرط فى المشاركة فى استحقاق الجدات السدس ، أن
يكن متحاذيات ، أى متساويات فى الدرجة ، فأم أب الاب ،
وأم أم الاب . يشتركان فى السدس لانهما متحاذيات فسى
الدرجة .

لكن قد توجد جدتان ، متحاذيتان فى الدرجة ، لكن
احدهما ذات قرابتين كأم أم الام ، التى هى فى ذات الوقت
أم أبى الاب والآخرى ذات قرابه واحد ه كأم أم الاب ،
فهل يجرى التفضيل لذات القربتين على ذات القرابه الواحد ه ؟
هناك خلاف بين الفقهاء ، يذهب محمد بن الحنفية
الى أن الهمة ذات القرابتين تفضل الجدة ذات القرابه الواحدة

ويقسم السدس بين الجدتين اثلاثا ، لذات القرابتين ثلثاه ،
ولذات القرابة الواحده ثلث السدس . وعلل ذلك بأن اجتماع
السيان في الميراث ، يرتب أثره ، كالزوج ، الذى هو ابن عم
فأنه يرث بالزوجيه ، والتعصيب .

وزهب ابو يوسف ، الى أن السدس يقسم بينهما بالسويه
باعتبار الابدان ، وأنه لا اعتبار لتعدد القرابه ، طالما لهما
يتعدد الاسم ، لان تعدد القرابه مع الاسم ، هو المعيار
في تعدد الاستحقاق . وقد أخذ القانون المصرى ، بنظرى
أبى يوسف .

ولا يشترط عند المشاركة في السدس بين الجدات المتحازيات
في الدرجة ، التقيد بعدد معين منهن ، فيمكن أن يكونا
جدتين أو ثلاثة أو أكثر . لما روى عن عمر أنه سئل عن أربع
جدات متحازيات ، أم أم الأم ، وأم أم الأب ، وأم أب الأب ،
وأم أب الأم ، فورث الثلاثة الاول ، لانهن جدات صحيحات
متحازيات في الدرجة ، ولم يورث الاخيرة لانها جد غيـر
صحيحه . وهو ما سار عليه قانون المواريث .

الحالة الثانية : تحجب الجدة عن الميراث ، اذا وجد
في التركة الأم ، أو الأب بالنسبة للجدة الابويه ، أو وجد
جدة أقرب منها ، والجد الذى تدلى الى الميت بواسطته .
— بالنسبة للأم ، فانها تحجب الجدة واحدة أو أكثر مطلقا
لا فرق في ذلك بين ما اذا كانت من جهة الأم وما اذا كانت من
جهة الأب ، اوهما معا ، لانها تدلى الى الميت بواسطتهما
فلا ترث معها ، أو لان سبب ميراثها هو الامومه ، ولانها
تحل محل الأم ، فاذا وجدت الأم فهي الاصل ، فلا محل
لوجود الجد من أى جهة كانت .

بالنسبة للاب ، فانه يحجب الجدة الابويه ، أم الاب ،
لأنها تدلى الى الميت بواسطة ، فلا ترث معه ، ولان الاب اقرب
فى الدرجة منها الى الميت ، بينما لا يحجب الاب ، الجدة لام ،
لأنها لا تدلى الى الميت بواسطة ، كما لا يحجب الاب الجدة ،
ذات القرابتين ، لانه اذا حجبتها من جهة الاب ، فانها
ترث من جهة الام .

فلومات شخص عن : أب ، أم ، أم ، أم ، أم ، فان الجدة
لام ترث السدس ، ولا تحجب بالاب ، وتأخذ الاب الباقي تعصيا
ولا ترث أم الاب ، لأنها محجوبة بالاب .
ولومات وترك : جده هي أم أب أب ، وهي أيضا أم أم ،
أب . ورثت الجدة السدس ، على اعتبار أم أم ، وورث الاب -
الباقي تعصيا .

بالنسبة للجد ، اقرب ، فان الجدة الاقرب تحجب الجد
الا بعد طبقا للقاعدة العامة ، أن الاقرب درجة الى الميت
يحجب الا بعد درجة ، وهذا يسرى على الجدة من جهة الام ، او
من جهة الاب ، أو من جهتهما معا .
فلومات وترك : أم أم ، أم أم ، أم أم ، أم أم ، فان الام
تأخذ السدس ، وتحجب الجدة لام ، وأم ام الاب لأنها اقرب
درجة منهما .

وتسرى قاعدة أن الجدة القريبة ، تحجب الجدة البعيدة
ولو كانت محجوبة فلومات عن : أم أب ، أم أم ، أم ، أم ، فان
الجدة لاب تحجب السجدة لام ، مع كون الجدة لاب محجوبة
بالاب ، والنشيجه أن الاب يرث التركة كلها تعصيا ، انه لم
لم يجد ورثه آخرون .

- بالنسبة للجسد ، فانه يحجب كل من تدلى الى الميت بواسطة ، فأب الأب ، تحجب بأبي الأب . ويحجب الجسد كل جد ، أبويه مهما علت ، لكنه لا يحجب الجد ، التي لا تدلى الى الميت بالجسد ، فأب الأب ، وأم أم الأب لا تحجب بالجسد لانها لا تدلى الى الميت بواسطة . فلو مات وترك :
أب أب ، أم أب . أخذت الجدة السدس .
ولا يحجب الجد ، الجد ذات القرينين ، لانه اذا احجبها لكونها جد ، من جهة الأب ، فانها ترث باعتبارها كونها جد ، من جهة الأم .
وقد نص - قانون الموارث على ميراث الجدة في المادة الرابعة عشرة بقوله : الجد ، الصحيح ، هي أم أحد الابوين ، او الجسد الصحيح ، وان علت .
وللجدة او الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء ، لا فرق بين ذات قرابه او ذات قرابتين .
وفيما يتعلق بالحجب نص في م ٢٥ على أن : تحجب الأم - الجدة الصحيحة مطلقا ، وتحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة ، ويحجب الأب الجد ، لاب ، كما يحجب الجد الصحيح الجسد ، اذا كانت أصلا له .

المبحث الرابع ميراث الاخوات لابوين أو لاب

ان رابطة الاخوة من الروابط التي اولها المشرع الاسلامي
الرعاية والاهتمام بتبيان احكامها ، وذكر احوالها ، ويبيِّن
من عرض النصوص التي عالجت ميراث الاخوات أن ميراثهن يَكُون
بطريق الغرض ، فهم من أصحاب الغرض ، لكن مع ميراثهن بطريق
الغرض ، فانهن يرثن بطريق التعصيب ، على ما سنرى ، ويطلب
على ميراث الاخوة والاخوات لابوين أو لاب ، اولام ، ميراث
الحواشي .

ميراث الاخت الشقيقة

الاخت الشقيقة هي أخت المتوفى من أبيه وأمه ، فهي الانثى
التي تشارك المتوفى الابوين ، لذلك يقال الاخت لابوين . ويطلق
على الاخوة والاخوات الاشقاء ، بنى الاعيان ، لانهم الخيار من
الاخوة .

وترث الاخت الشقيقة بطريق الغرض والتعصيب ، ويتخذ ميراثها
في الغرض والتعصيب عدة صور ، نستعرضها فيما يأتي :
الطريقه الاولى : الميراث بالغرض : يتأثر الميراث بالغرض
فيما يتعلق بها عند ما تكون وارثه استقلالاً بنفسها ، وليست
معها من يعصبها ، او يحجبها ، وذلك في صورتين :
الصورة الاولى : ترث النصف فرضاً ، اذا كانت منفردة ، ليس
معها أخ يعصبها ، ولم يوجد فرع وارث ، ابن او بنت وان نزل
او اصل مباشر وهو الاب .

فلومات شخص عن : أم ، أخت شقيقه ابن عم فان الام ترث
الثلث ، وترث الاخت النصف ، وابن العم الباقي تعصياً .

ودليل استحقاق الاخت النصف في حالة انفردها ، وعدم وجود الأب ، والاخ الشقيق ، والفرع الوارث ، قوله تعالى : **فإن لم يكن له ولد ولا بنت ولا أخ ولا فرع وارث** ، فله نصف ما ترك . فقد نصت الآية على أن الاخت الواحدة لها النصف ، وقد اوضحت أن شرط ميراثها ، أن يكون المورث كلاله ، ليس له ولد ولا والد وذلك فيما صدرت به الآية في قوله تعالى : **يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله** حيث أن الميت الكلاله من ليس له ولد ولا والد .

الصورة الثانية : ترك الاختان الثلثين فصاعدا ، إذا لم يكن في التركة أخ يعصبنه ، ولم يوجد الأب ، والفرع الوارث مذكرا كان او مؤنثا ، الابن او البنت وان نزل .
فلومات شخص هن : أم ، أختين شقيقتين ، أخ اب فأن الأم ترك السدس ، والاختين الثلثان ، والاخ لاب الباقي تعصبا .

والدليل على هذه الصورة قوله تعالى : **فإن كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك** . فهي بصرح النص ، قد افادت أن ميراث الاختان الثلثين ، فإذا كانتا أكثر من اثنتين فلهن الثلثان أيضا ، بدلالة قوله تعالى : **فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك** . فانه يفيد أن حكم ما فوق الاثنتان هو حكم اثنتين ، وهو استحقاق الثلثين .

الطريقه الثانيه : الميراث بالتعصيب ، يتأثر ميراث الاخت بالتعصيب بأن يكون معها في التركة أخ يعصبها ، او فرع وارث مؤنث ، فهي - من ثم - لا تترك استقلالاً بنفسها وانما بواسطة غيرها ، وهو الاخ الشقيق والفرع الوارث المؤنث .

الصورة الاولى : ترث بالتعصيب بالغير ، مع الاخ الشقيق مفردا كان او جمعا ، لان وجود الاخ الشقيق او الاخوة الاشقاء ، مع الاخت واحدة كانت أو أكثر ، ينقل ميراثها من الفرض الى التعصيب ، فتقسم التركة بين الاخ والاخت اذا لم يوجد غيرهما من أصحاب الفروض ، أو الباقي من التركة ، بعد أنصبه أصحاب الفرض ، على أساس أن للذكر مثل حظ الأنثيين .

فلوماتت عن : زوج اختين شقيقتين ، أخوين شقيقتين فان الزوج يرث النصف ، والباقي يقسم بين الأخوين والأختين للذكر مثل حظ الأنثيين .

ودليل هذه الصورة قوله تعالى : وان كانوا اخوة رجالا ونساء ، فللذكر مثل حظ الأنثيين " دلالة الآية صريحة ، ففى أن وجود الاخوات مع الاخوة ، يجعل تقسيم التركة ، وفق قاعدة الذكر مثل حظ الأنثيين . والمراد بالاخوة فى الآية الاخوة لابوين او لاب ، لان التعصيب لا يكون بين الاخ لام والاخت لام لانهما اصحاب فرض ، وليس من العصبات ويندرج تحت هذه الصورة ، فى التعصيب بالغير ، المسألة المشتركة التى يجتمع فيها الاخ والاخت الشقيقه فى التركة ، ولا يبق لهما شئ منها مع وجود الاخوة لام والاخوة والاخوات الاشقاء يشتركون جميعا فى الفرض المقدر شرعا للاخوة لام . وسنعرض لها فى مباحث الاخوة لام .

الصورة الثانية : ترث الاخت الشقيقه بالتعصيب مع الغير واحدة كانت أو أكثر ، مع الفرع الوارث الموءنت ، وهى البنت ، أو بنت الابن ، وان نزل . ف يأخذ الفرع الموءنت

حاله حجب الاخت الشقيقه : تحجب الاخت الشقيقه —
إذا وجد معها في التركة الفرع الوارث المذكر ، الابن ، وابن
الابن ، وان نزل وإذا وجد في التركة كذلك الاب . لان فرع
الميت له الصدارة في الميراث ، يليه الاصل المباشر وهي الاب .
اما الجد ، فقد قيل انه يحجب الاخوه والاخوات الاشقاء ،
والاصح ، أن الجد لا يحجب الاخوه والاخوات الاشقاء ، وهو
ما أخذ به القانون .

والمثال على حجب الاخت الشقيقه ، ما اذا ترك الميت
زوجه ، ابن ، اخت لابوين . فان الزوجه ترث الثمن ، والابن
الباقى ، ولا شئ للاخت ، لوجود الفرع الوارث .
ولو مات شخص وترك : أم ، أب ، اختين شقيقتين . فأب
الأم ترث المدهس ، والاب الباقى تعصبا . ولا شئ للاختين
لانهما محجوبتان بالاب .

والدليل على حجب الفرع الوارث المذكر للاخت قوله تعالى
ان امروءا هلك ليس له ولد ، وله أخت . فالأخت قد اشترطت لميراث
الاخت الا يوجد له ولد ، والمقصود بالولد هو الابن لا البنت
لان الاخت تصير عصبيه مع البنت .

وقد خالف ابن عباس في ذلك ، وذهب بأن الولد يقصد
بما لابن والبنت ، وعليه فان شرط توريث الاخوه والاخوات ، الا
يوجد الابن والبنت ، وقد رتب على ذلك ، أن الاخت لا تصير
عصبيه مع البنت ولا ترث معها . حيث قد دلت الاية
على أن الاخت لا ترث الا الكالفة وهو من ليس له ولد
ذكر أو أنثى .

وقول ابن عباس محجوج بما ذهب اليه الجمهور القائلين
بأن الاخت تصير عصبه مع البنت ، لنص الحديث الذي ذكرناه
عن ابن مسعود .

اما الدليل على حجب الاب للاخوه والاختوات الاشقاء ، فهـ
الاجماع فقد انعقد الاجماع على أن الاب يحجب جميع الاخوه .
والاختوات عن الميراث .

وقد نص قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على حالات
ميراث الاخت الشقيقه ، في المادة ١٣ : للواحدة من الاخوات
الشقيقات فرض النصف ، وللاثنتين فاكتر الثلثان .

وفي المادة ١٩ ، تعرض للعصبه بالغير ، وذكر فيها :
الاختوات لابوين مع الاخوه لابوين ، والاختوات لاب مع الاخوه
لاب ، مع الاخوه لاب ، ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال
للكر مثل حظ الانثيين .

وفي المادة ٢٠ قال : العصبه مع الغير هن : الاختوات
لابوين او لاب مع البنات او بنات الابن وان نزل ، ويكون لهن الباقي
من التركة بعد الغروض ، وفي هذه الحالة يعتبرن بالنسبه لباقي
العصبات كأخوه لابوين او لاب ، ويأخذن احكامهم في التقديس
بالجنه والد رجة والقوة .

وفي المادة ٢٨ ، تعرض لحجب الاخت الشقيقه ، فقال : يحجب
الاخت لابوين كل من الابن ، وابن الابن وان نزل ، والاب .

ميراث الاخت لأب (١)

الاخت لأب ، هي أخت المتوفى من أبيه دون أمه ، فصلصة القرابة فيها قاصرة على جهة الأب ، ولا تمتد الى جهة الام .
وبذلك تجمع القرابة من جهة الاب بينها وبين الاخت الشقيقة القرابة من جهة الام ، في الصلة بالمتوفى .
ومن أجل ذلك قدمت الاخت الشقيقة على الاخت لأب في الميراث ، ولاجل الاجتماع في القرابة بينهما من جهة الاب ، نزلت الاخت لأب منزلة الاخت الشقيقة عند عدم وجودها ، في الغالب الأعم ، لأنه في بعض الأحوال ، يجوز للأخت الشقيقة أن ترث ، بما لا يجوز للاخت لأب ، كما هو الشأن بالنسبة للمسألة المشتركة ، فان الاخوة والاخوات الاشقاء ، يشتركون مع الاخوة لأب في نصيبهم ، ولا يجوز ذلك ، بالنسبة للأخوة والاخوات لأب ، لفقد هم القرابة من جهة الام ، في علاقتهم بالمتوفى .

فاذا نظرنا بعد ذلك ، في طرق توريث الاخت لأب ، فاننا نجد أنها ترث - كما ترث الاخت الشقيقة - بالفرض ، وبالتعصيب بالغير ، وبالتعصيب مع الغير .

أولا : الميراث بالفرض : يتنوع ميراث الاخت لأب بطريقتين : الفرض ، فقد ترث النصف ، وقد ترث الثلثان ، وقد ترث السدس .

١ - ترث الاخت لأب النصف فرضا ، اذا كانت منفردة ، وليس معها أخ لأب يعصبها ، ولا أخت شقيقة ، ولا فرع وارث مؤنث فلو ماتت عن : زوج ، أخت لأب . فان الزوج يرث النصف وترث الاخت لأب النصف فرضا .

(١) يسمى الاخوة والاخوات لأب بنى العلات ، وهم الذين يكون ابوهم واحدا ، وامهاتهم مختلفة .

ونسبه الى أن استحقاق الاخت لاب النصف فرضا ، مشروط بعدم وجود الابن ، وابن الابن وان نزل ، وعدم وجود الأب كذلك . والدليل على ذلك قوله تعالى : ان امرؤ هلك ، ليس له ولد ، وله أخت ، فلها نصف ما ترك . فالمراد بالأخت الاخت الشقيقة أو الاخت لاب ، عند عدم الاخت الشقيقة في التركة .

ب - تترك الاخت لاب الثلثين ، اذا كانتا اثنتين فأكثر ، ولم يوجد معهن أخ لأب يعصبهن ، ولا أخت شقيقه ، ولا فرع وارث مؤنث ، كما في حاله السابقة .

فلومات شخص عن : أم ، أختين ، وزوجه . فان الأم تترك السدس والاختين الثلثان ، لانهما اثنتان ، ولعدم وجود الاخ لاب أو الاخت الشقيقه ، أو الفرع الوارث ، أو الاب . وتستحق الزوجه الربع .

والدليل على ذلك قوله تعالى : فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . . . فانه يصدق على الاخت الشقيقة والاخت لاب ، أن يستحق كل منهما عند التعدد الثلثين .

ج - تترك الاخت لاب السدس فرضا ، مع الاخت الشقيقة تكلمة للثلثين ، اذا لم يكن معها أخ لأب يعصبها ، يستوى في ذلك ، أن تكون الاخت لاب واحدة أو متعددة .

فلومات شخص عن : أم ، وزوجه ، أخت شقيقه ، أخت لأب . فان الأم تترك السدس ، والزوجه الربع ، والاخت الشقيقه النصف والاخت لاب السدس تكلمة للثلثين .

ويلاحظ هنا أن وضع الأخت لاب مع الاخت الشقيقه ، يماثل وضع بنت الابن ، مع البنت ، ذلك أن منزلة الاخت لاب ، من الأخت الشقيقه ، تعادل منزلة بنت الابن ، من البنت الصليبه .

لذلك ، فإنه عند وجود أحدهما مع الأخرى ، يستحقان أقصى نصيب البنات ، والاخوات في التركة ، وهو الثلثان .

والدليل على هذه الحالة ، الدليل السابق في قوله تعالى
 .. فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . وجه الدلالة
 فيه أن الأخت الشقيقة قد أخذت النصف ، فبقى السدس
 من نصيب الاخوات ، فيعطى للأخت لاب ، ليمثل الثلثان .

ثانياً : الميراث بالتعصيب بالغير : تترك الأخت لاب مع الأخ لاب
 تعصياً ، فتوزع التركة أو مابقى منها عليهما للذكر مثل حظ
 الأنثيين ، ولا فرق في التعصيب بين أن تكون واحدة أو أكثر .
 فلو مات شخص عن : أم ، أخت لاب ، أخ لاب . فان الأم تترك
 السدس ، والباقي تعصياً بين الأخ والأخت لاب ، للذكر مثل
 حظ الأنثيين ، أى للذكر ضعف نصيب الأنثى .
 فلو وجد في التركة أصحاب فروض ، تستغرق التركة ، فلا شئ
 للاخ لاب والأخت لاب .

فلو ماتت عن : زوج ، أم ، أخوه لام ، أخ لأب ، أخت لأب .
 ورث الزوج النصف ، والأم السدس ، والأخوه لام الثلث ، ولا يرث
 الأخ والأخت لأب شيئاً ، لاستغراق التركة ، فلم يبق لهم شئ .

والدليل على ذلك : قاعدة التعصيب التي تقررت بنص عام في
 قوله تعالى : .. يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
 الأنثيين . فإنها كما تنطبق على الابن والبنت ، تنطبق على
 الاخ والأخت ، سواء كان الاخ والأخت شقيقين ، أو لاب .

ثالثاً : التعصيب مع الغير : تترك الأخت لاب مع الفرع
 الوارث الموءنت ، البنت ، وبنت الابن وإن نزل . سواء كانت
 الأخت لأب واحدة أو أكثر ، اذا لم يكن معها أخ يعصبها ، ولم
 يوجد أخوات شقيقات .

والتعصيب الاخت لاب مع البنت أو بنت الابن ، يعني
أن يستحق أصحاب الغروض فروضهم ، ويستحق الفرع الموءنت
فرضه ، ثم تأخذ الاخت لاب الباقي تعصيا .
فلومات شخص وترك : زوجته ، بنت ، أم ، أخسبست
لاب . فإن الزوجه ترك الثمن ، والبنت النصف ، والام السدس
والاخت لاب الباقي تعصيا مع الغير ، وهو المبت .

وتعصيب الاخت لأب مع الفرع الوارث الموءنت ، يجعل الاخت
لاب في منزله الاخ لاب ، وبناء عليه ، فانها تحجب ما يحجب الاخ لاب ،
كابن الاخ الشقيق ، ومن يليه من العصبات .

ودليل تعصيب الاخت لاب مع الفرع الوارث الموءنت ،
الحديث ، الذي قضى فيه ابن مسعود بما قضى به النبي
— صلى الله عليه وسلم — في بنت وبنت ابن ، وأخت . قضى
بالنصف للبنت ، والسدس لبنت الابن ، والباقي تعصيا
للاخت . وتشمل الاخت ، الاخت الشقيق ، والاخت لاب .

حجب الاخت لاب : تحجب الاخت لاب ، بحجب
حرمان وحجب نقصان ، على النحو الاتي : —

١ — تحجب حجب حرمان ، بالابن ، وابن الابن وان سفل
لقوة قرابته من المتوفى ، لذلك فانه يحجب جميع الاخوة
والاخوات على الاطلاق .

٢ — تحجب حجب حرمان ، بالاب ، لان جهته الابوه مقدمة
افى الميراث على جهة الاخوة ، لذلك ، فانه يحجب سائر
الاخوة والاخوات كالابن .

٣ — تحجب حجب حرمان بالاخ الشقيق ، وذلك أنه يقدم
على الاخت لاب في الميراث ، لانه أقرب منها الى الميت .

فمن مات عن أم ، أخ شقيق ، أخت لاب . فان الام تـسـرث
السدس ، والاخ الشقيق الباقي تعصيا ، ولاشئ ، للاخت لاب ،
لانها محجوبه به .

٤ - تحجب حجب حرمان بالاخت الشقيقه ، التى صارت
عصبه ، مع الفرع الوارث الموءنت . لان تعصيب الاخـت
الشقيقه مع البنت أو بنت الابن ، جعلها فى منزله
الاخ الشقيق ، فتحجب الاخت لاب .

فلومات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقه
أخت لاب . ورثت البنت النصف ، وبنت الابن السدس ، والاخت
الشقيقه الباقي تعصيا ، لكونها صارت عصبه مع الفرع
الوارث الموءنت ، ولاشئ ، للاخت لاب ، لحجبها بالاخت
الشقيقه .

٥ - تحجب حجب حرمان بالاختين الشقيقتين ، اذا لم
يوجد مع الاخت لاب ، أخ لاب يعصيا ، لان الاختين
الشقيقتين ، أخذتا أقصى نصيب الاخوات ، وهو الثلثان ، ولما
كان ميراث الاخت لاب هنا بطريق الفرض ، فانها تحرم ، لانه
لم يبق لها شئ . من النصيب المفروض للاخوات وهو الثلثان .

فلومات امرأة عن : زوج ، أختين شقيقتين ، أخت
لاب . ورث الزوج النصف ، والاختين الشقيقتين الثلثان
ولاشر ، للاخت لاب . لانها محجوبه بالاختين الشقيقتين .

٦ - تحجب حجب نقصان ، اذا كان فى التركة ، أخت
شقيقه منفرد ، وأخت لاب . فان الاخت لاب تـسـرث
السدس ، بدلا من النصف ، وتأخذ الاخت الشقيقه النصف
تكملة للثلثين .

ولقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على ميراث
الاخت لاب . فقد جاء في المادة ١٣ / أ : للواحدة من
الاخوات الشقيقات فرض النصف ، وللاثنتين فأكثر الثلثان .

ب - وللاخوات لاب الفرض المتقدم عند عدم وجود أخوات
شقيقه ، ولهن - واحدة أو أكثر - السدس مع الاخت
الشقيقه .

وجاء في المادة ٣ / ١٩ : العصبية بالغيرهن ٣٠٠ -
الاخوات لابوين مع الاخوة لابوين ، والاخوات لاب مع الاخوة
لاب مع الاخوة لاب ، ويكون الارث بينهم ٠٠ للذكر مثل
للمؤنثين .

وجاء في المادة ٢٠ : العصبية مع الغيرهن : الاخوات
لابوين ، أو لاب مع البنات أو بنات الابن ، وان نزل ، يكون
لهن الباقي من التركة بعد الفروض ، وفي هذه الحالة يعتبرن
بالنسبة لباقي العصبات ، كاخوة لابوين أو لاب ، ويأخذن
أحكامهم في التقديم بالجهد والدرجة والقوة .

وجاء في المادة ٢٩ : يحجب الاخت لاب كل من الاب ،
الابن ، وان نزل ، كما يحجبها الاخ لابوين ، والاخت
لابوين ، اذا كانت عصبية مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ .

كذلك الاختان لابوين ، اذا لم يوجد أخ لاب .

المبحث الخامس

ميراث الاخت والأخ لأم

الاخوة والاختوات لأم ، هم اخوه المتوفى وأخوته من أمه دون أبيه ، فهم ينتمون الى الميت من جهة الأم ، لا من جهة الأب ، فهم يشتركون في أنهم اولاد أم واحد ، مع اختلاف في الأب .

والاخوه لأم ، هم اولاد الأم ، يسمون ببنى الأخياف جمع خيف ، وهو اختلاف عيني الغرس ، لاختلافهم في الأب .

والاخوة لأم يرثون بطريق الغرض دائما ، فهم أصحاب فرض محض ، ويتميز ميراثهم ببعض الاحكام الخاصة ، جاءت على خلاف القاعدة العامة في الميراث ، وهذا يظهر فـ في ناحيتين :

الاولى . أن تقسيم الغرض المقدر لهم شرعا ، يكون بالتساوى بين ذكورهم وأنثاهم ، دون تفضيل للذكر على الانثى ، وهذا خلافا للقاعدة العامة في الميراث ، التي تجعل للذكر مثل حظ الانثيين . فكان الاصل يقتضى هذه القاعدة ، أن يأخذ الذكر ضعف الانثى ، كما هو الحال في الابناء والبنات والاخوة والاختوات الاشقاء اولاد .

ومرد ذلك راجع الى أن ميراثهم يكون بطريق الغرض هو لا يكون بالتعصيب وهذه القاعدة تطبق في التوريث بالتعصيب .

الثانية : أن توريثهم مع وجود الأم ، فيه خروج على القاعدة التي تقول كل من يدلى الى الميت بوارث ، لا يرث مع وجوده ، ولما كان الاخوة لأم يدلون الى الميت عن طريق الأم ، فانه كان يجب حجبهم عن الميراث في حاله وجود الأم .

ويمكن أن يقال ان مرجع ذلك الى أن حجب الأم لهم
سيضر بهم ، ولا يجعلهم متساوين مع الاخوة لأب ، فان قرابة
كل منهما تقتصر على جهة واحدة بالميت ، فهي من جهة
الأم ، في الاخوة للأم ، من جهة الأب ، في الاخوة لأب .
حيث ان الاخوة لأب يرثون في وجود الأم ، فغاية لاعتبارات
العدالة ، وللتسوية بين المتساوين ، ورثهم الشارع في
وجود الأم .
اذا علمنا ذلك ، ادركنا حكمة الشارع ، في افرادهم بهذه
الأحكام .

حالات ميراث الاخوة لأم : تتلخص حالات ميراث الاخوة
والاخوات لأم ، في ثلاث حالات ، هي :

الحالة الاولى : يرث الاخ لأم أو الاخت لأم ، السدس
عند انفرد ، ، فرضا ، اذا لم يوجد الفرع الوارث ، الابن
وابن الابن ، والاصل المذكور وهو الاب ، والجد .
ويرث السدس ، الاخ لأم ، والاخت لأم ، المنفرد منهم
على سوا ، ، بلا تفاضل بينهما .
فلومات شخص وترك : زوجه ، وأخ لأم ، عم . اخذت
الزوجه الربع ، وأخذ الاخ لأم السدس ، والعم الباقي تعصيبا .
كذلك ترث الاخت لأم السدس ، لو كانت بدل الاخ لأم في
التركة .

دليل الميراث ، في هذه الحالة ، قوله تعالى : وان كان
رجل يورث كلاله ، أو امرأة ، وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما
السدس . . فان الرجل الذي يورث كلاله في النص ، من ليس
له ولد ولا والد ، فان هذا الرجل لو كان له أخ لأم . أو
أخت لأم ، فان لكل واحد منهما السدس ، وذلك عند الانفرد .

وقد أجمع الفقهاء على أن المراد من الأخ والأخت فسي
الأخ لأم والأخت لأم ، يدل على ذلك قراءة سعد بن أبي وقاص
الشاذة : وله أخ أو أخت ، أم . فان القراءة الشاذة وان لم
تكن قرآنا فانه يحتج بهما على أنها خير آحاد ، على الصحيح .
الحالة الثانية :

يرث الأخوين لأم أو الأختين لأم ، أو هما معا ، أثنان
أو أكثر ، الثلث فرضا ، يشتركون فيه ، ويقسم بينهم بالتساوي
الذكر مثل الأنثى ، شريطة ألا يوجد في التركة فرع وارث مذكر
أو مؤنث ولا أصل وارث مذكر .

فلومات عن : أم ، أختين لأم ، أخ لأم ، أخ شقيق
ورثت الأم السدس ، والأخين والأخ لأم الثلث ، يقسم أثلاثا
بينهم ، وأخذ الأخ الشقيق الباقي تعصيا .

وذليل ذلك قوله تعالى : فان كانوا أكثر من ذلك
فهم شركاء في الثلث . . والمعنى أنه لو كان الأخوة لأم أكثر
من واحد ، فانهم يرثون الثلث فيما بينهم ، وقد عبر النص
عن التقسيم ، بقوله ، فهم شركاء ، ومؤدى الشركة ، تساوي
استحقاقهم في القدر المذكور ، وهو الثلث ، يستوى في ذلك
ذكورهم وأنثاهم .

ويتصل بهذه الحالة ، حالة الاشتراك في الثلث ، وجود
الأخوة أو الأخوات الشقيقات في التركة ، حيث يرثون بالتعصيب
ولم يبق لهم شيء ، لاستغراق أنصبه أصحاب الفروض للتركة
فان الأخوة والأخوات الأشقاء ، يشاركون الأخوة لأم فسي
الثلث . وسنذكر ذلك عقب ذكر الحالة الثالثة .

الحالة الثالثة : يحجب الأخوة والأخوات لأم واحد اكان
أو أكبر ذكرا كان أم أنثى ، من الميراث ، فى حالة وجود
الفرع الوارث المذكور والمؤنث ، كالابن وابن الابن ، وان سفل
والبنت ، وبنت الابن ، وان نزلت . كما يحجبون فى حالة
وجود الأصل الوارث المذكور كالأب ، والجد الصحيح كأب الأب .
وان علا .

فلومات شخص عن : أخ لأم ، أبين ، أخت لأم . وورث
الابن التركة كلها مولا شىء للاخ لام مولا للاخت لام مولا وجود
الفرع الوارث المذكور ، ولو كان مكان الابن البنت لم يرث
الاخ والاخت لام شيئا كذلك ، لوجود الفرع الوارث المؤنث .

ولومات شخص وترك : أخوين لأم ، أب . ورث الأب
التركة كلها ، ولا شىء للأخوين لأم ، لأنهم محجوبون
بالأب .

ولومات وترك : أختين لأم ، جد . . ورث الجد
التركة كلها ، ولم يرث الأختين لأم شيئا ، لكونهم محجوبون
بالجد الصحيح .

المسألة المشتركة : تندرج المسألة المشتركة
ضمن حالات ميراث الأخوة لأم عند تعددهم ، وصيرورة فرضهم
الى الثلث ، وانما تعتبر كذلك ، لان الأخوة والأخوات
لأم ، يرثون دائما بالفرض ، وأصحاب الفرض ، يقدمون
دائما فى تقسيم التركة على من عداهم من العصبات
وذوى الأرحام . تطبيقا لقوله - صلى الله عليه وسلم -
الحق للفرائض بأهلها ، فما أبقت الفرائض فلاولى رجل
ذكر .

وبالقطع فان المسألة المشتركة ، يجب أن يكون فيها
أخوة أشقاء ، الا أن هؤلاء لا يرثون بطريق الأصل ، لأن

ميراثهم يكون بالتعصيب ، ولم يبق لهم شئ ، من التركة ، فاشتركوا مع الأخوة لأم في نصيبهم وهو الثلث ، أى أن ميراثهم جاء تبعا للأخوة لأم ، ولو أخذ بمقتضى الأصل ، لما كان لهم حق فيه .

وتسمى المسألة المشتركة بمسميات آخره ، كالمشركة ، أى المشترك فيها بين الأخوة الأشقاء والأخوة لأم ، وتسمى بالعجربة واليمنية والعمرية لقول الأخوة الأشقاء لعمر : هـب أن أبنا حجرا ألقى في اليم .

وتتحقق المسألة المشتركة بوجود أنصبة معينة ، وهى النصف ، والسدس والثلث ، ويورثه أقرب الى أن يكونوا محدد بين بالشخص ، وذلك بأن تتوفى امرأة ، وتترك : زوج ، أم أو جده ، أخوة لأم ، أخوة أشقاء . فان الزوج يرث النصف ، والام أو الجدة السدس ، والأخوة لأم الثلث يشاركهم الأخوة الأشقاء فيه . لانه لما استحق الزوج النصف والام السدس ، والأخوة لأم الثلث ، نفذت التركة ، ولم يبق للأخوة الأشقاء شئ ، لأنهم عصبة ، ونظرا لأنهم يشتركون مع الأخوة لأم ، فى القرابيه بالأم ، لأن أهم جميعا واحدة ، فانهم يشتركون فى نصيب الأخوة لأم ، وهو الثلث .

وينبغى أن يكون الأخوة لأم أكثر من واحد ، اذ أن وجود أخ لأم ، أو أخت لأم ، واحد منهما فقط ، يجعل المسألة مشتركة لأن الواحد من الأخوة لأم ، يأخذ السدس ، فيرث الأخوة الأشقاء السدس الباقي تعصيا .

كما ينبغى أن يوجد أخ شقيق أو أخوة أشقاء ، يرثون بطريق التعصيب ، سواء وجد معهم أخت شقيقه أم لا ، اما لو وجد فى التركة أخت شقيقه فقط ، فان المسألة لا تكون مشتركة ، اذ ترث النصف وتعول المسألة .

ولا تتحقق المسألة المشتركة بوجود اخوة لأب أو اخوات لأب ، لانهم لا يشتركون مع الأخوة في لام القولية ، لأن أمهم مختلفة ، فلا يصح الاشتراك .

فلوماتت ، عن : زوج ، أم ، أخوين لأم ، أخوين لأب . فمان الزوج . يرث النصف ، والام السدس ، والاخوين لأم الثلث ، ولا شيء للأخوين لأب ، لأنهم عصبة لم يبق لهم شيء .

المسألة المشتركة موضع اختلاف :

يذهب بعض الصحابة (١) والحنفية والحنابلة ، السمر أن الاخوة الاشقاء ، لا يرثون ، في هذه المسألة ، وبالتالي لا يشتركون مع الاخوة لأم ، وينفرد الاخوة لأم بالثلث . والدليل على هذا ، أن الاخوة الاشقاء ، عصبة ، والاخوة لأم أصحاب فروض ، وقد استغرق أصحاب الفروض التركية ، فلم يبق للعصبات شيء حتى يرثونه ، فهذا تطبيق للأصل العام بتقديم أصحاب الفروض على العصبات ، في تقسيم التركبة ، وعدم استحقاق العصبات في التركية ، اذا لم يبق لهم شيء . ولأن تورث الاخوة الاشقاء مع الاخوة لأم ، لم يرد فيه نص ، أو قضاء من النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو عمل لادليل عليه ، والميراث لا يثبت الا بنص .

وذهب بعض الصحابة كعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وزيد بن ثابت ، وهو مذهب المالكية والشافعية ، الى القول بالميراث بين الاخوة الاشقاء ، والاخوة لأم ، وأنهم يشتركون جميعا في الثلث ، يقسم بالتساوي عليهم ، لا فرق بين الذكر والأنثى .

(١) قال بهذا الرأي الامام علي ، وابن بكير ، وابن موسى

الاشعري ، وغيرهم .

واستندوا في ذلك الى اعتبارات العدالة ، فان الأخوة
الاشقاء يشتركون ، مع الأخوة لأم ، في أم واحدة ، ويزيدون
عليهم في القرابة بالميتوفى ، من جهة الأب ، فالحقيقة أنهم
أقرب الى الميتوفى من الأخوة لأم ، لأنهم أخوته من الجهتين
فلا يجب ان يرث الاقل قرابة ، ويحرم الاقوى قرابة ، —
أننا لانخالف الأصل العام للميراث باستحقاق العصبية فيسـ
أصحاب الغرض ، لأننا نقول ، بأن الأخوة لأم يأخذون فرضهم
وهو الثلث ويشتركون معهم الأخوة الاشقاء فيه ، لعدم
الاضرار بهم ، لأن قوه قرابتهم اذا لم تكن سببا لنفعهم ، فلا
ينبغي ان تكون سببا في الحاق المضره بهم ، فيجب ان يشتركوا جميعا
في الثلث ، يقسمونه بالسوية بينهم .

وقد استندوا الى المصلحة أيضا ، فان توريث الأخوة
الاشقاء ، مع الأخوة لأم ، حقق للمصلحة لهم ، ولهذا المصلحة
وجه جدير بالاعتبار ، فانهم أخوة الميتوفى من الابوين ، ويتطلعون
الى الميراث منه ، مع الأخوة لأم ، وعدم توريثهم فيه اضرار
لحقدهم وضعف نيتهم على الأخوة لأم ، الاضعف قرابة منهم
في علاقتهم بالميتوفى .

وقد نص قانون المواريث على ميراث الأخوة لأم ، في المادة
١٤ / ١ بقوله : لأولاد الأم فرض السدس للواحد ، والثلث
للاثنين فأكثر نكحهم واناثم في القسمة سواء .
وفي الحالة الثانية اذا استغرقت الفروض التركة ، شارك
أولاد الأم الاخ الشقيق أو الأخوة الاشقاء بالانفراد ، أو منع
أخت شقيقة ، ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم .

المبحث السادس

ميراث الزوجين

ان علاقة الزوجية ، تخول حق الميراث بين الزوج والزوجة
فيرث الزوج زوجته ، وترث الزوجة زوجها ، ويسمى الميراث
بهذا الطريق القرابة النسبية - بسبب عقد النكاح - تتميز
لها عن القرابة النسبية التي منشؤها رابطته الدم والقرابة
النسبية ، ويلزم لثبوت الميراث في هذه الرابطة ، قيام
الزوجية حقيقية ، او حكما ، كما أسلفنا .

وتعتبر القرابة بين الزوجين ، أحد الاسباب القوية
للميراث ، فهو أصل لحقوق أخرى ، مترتبة عليه ، تنقرر -
للأولاد ، ثمرة هذه العلاقة ، ويبدو قوة هذا السبب
في أن الزوج والزوجة ، لا يوجدان في التركة ، ويحرمان
منها بل لا بد أن يرثا منها ، مهما كان نوع القرابة النسبية
التي لها حق الميراث من التركة ، وغاية ما يمكن أن تؤثر عليه
هذه القرابة النسبية القوية ، أنها تنقص من القسمة
الذي يستحقه الزوج والزوجة ، ولا يمكن أن يؤدي ذلك إلى
حرمانهما من الميراث ، فهما لا يحجبان حجب حرمان من
الميراث .

ونتناول فيما يلي ، ميراث الزوج ، نعقبه بميراث الزوجة .

ميراث الزوج

يستحق الزوج نصيباً من التركة ، يتراوح هذا النصيب بين النصف والربع ، بحسب وجود الفرع الوارث أو عدم وجوده ، فوجوده يؤثر على الميراث بالنقصان منه وعدم وجوده ، يؤثر على ميراث الزوج بالزيادة فيه . ويستبين من ذلك أن للزوج حالتان في الميراث .

الحالة الأولى : يرث النصف فرضاً ، إذا لم يكن لزوجته فرع وارث بطريق الغرض أو التعصيب ، فإذا لم يكن للزوجة فرع وارث بطريق الغرض ، وهو البنت ، وبنت الابن ، وإن نزل ولم يكن لها فرع وارث بطريق التعصيب وهو الابن ، وابن الابن ، وإن نزل . سواء كان الفرع الوارث منه أو من غيره .

فإذا وجد فرع غير وارث بالغرض أو التعصيب للزوج فإنه لا يؤثر على نصيب الزوج ، ويظل هو النصف ، كما لو وجد ابن البنت ، وبنت البنت ، لأن هذا الفرع من ذوى الأرحام ، ولا يعد صاحب فرض أو عصبه ، كما لا يؤثر على نصيب الزوج وجود فرع وارث بطريق الغرض أو التعصيب إذا كان قد قام به مانع من موانع الميراث ، كالقتل أو اختلاف الدين ، لأن وجوده ملغى خصاراً كالمعدوم .

وعلى هذا لو ماتت الزوجة وتركت زوجاً وعماً ، فإن الزوج يأخذ النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، ويأخذ العم الباقي تعصياً .

ولو ماتت عن زوج ، وابن بنت . فإن الزوج يأخذ النصف ، لأن ابن البنت من ذوى الأرحام ، وليس وارثاً بطريق

الفرض او التعصيب •

والدليل على هذه الحالة : قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد • • فالمقصود بالولد الذى اشترطت الاية عدم وجوده ، لاستحقاق الزوج نصف التركة ، الفرع الوارث بالفرض او التعصيب لأن الولد لا يطلق على الفرع الوارث من ذوى الارحام فاذا وجد الفرع الوارث من ذوى الارحام ، لم يؤثّر على نصيب الزوج ، ويبقى كما هو النصف •

الحالة الثانية : يرث الزوج الربع فرضا ، اذا وجد فرع وارث بطريق الفرض كالبنات أو بنت الابن ، وان نزل أو بطريق التعصيب كالابن ، أو ابن الابن وان نزل • ولا يشترط أن يكون هذا الفرع الوارث ، انثى اذ يمكن أن يكون ابن الزوج من زوج قبله •

فلوماتت عن زوج ، بنت ابن • أخذ الزوج ربع التركة لوجود الفرع الوارث بالفرض ، وهو بنت الابن • كذلك لوماتت وتبركت : زوج ، ابن • استحق الزوج الربع فرضا ، لوجود الفرع الوارث بطريق التعصيب وهو الابن •

والدليل على هذه الحالة ، قوله تعالى : فان كان لهن ولد ، فلكم الربع مما تركن • • فان مقصد الآية أنه اذا كان للزوجة ولد ، يرث بالفرض أو التعصيب فان الزوج ، يأخذ الربع فقط ، وينتقص نصيبه من النصف الى الربع • ويعتبر فى هذه الحالة ، محجوبا حجب نقصان ، بسبب وجود الفرع الوارث •

ميراث الزوجية



ترث الزوجه من التركة ، كما يرث الرجل ، لأن سبب الميراث في حقهما واحد ، وهو الزوجية الصحيحة ، القائمة حقيقته أو حكما وقت الوفاة ، لكن نصيبها في الميراث ، لا يعادل نصيب الزوج ، وإنما على النصف من الرجل ، وذلك مرجعه إلى طبيعته الأعباء ، ومسئوليات الحياة ، الملقاة على كاهل كل منهما ، فهي عند الرجل أكبر وأكثر منها عند المرأة ، لهذا كان من العدل عدم التسوية بينهما ، لأن التسوية تكون بين المتساوين ، لا بين المختلفين .

وبالنظر إلى حالات ارث الزوجية ، نجد أن لها حالتان :

الحالة الأولى : ترث الربع فرضا ، إذا لم يكن لزوجها فرع وارث بالفرض أو التعصيب ، سواء كان الفرع الوارث الابن أو البنت ، منها أو من غيرها ، كما لو كان الزوج ، متزوجا بغيرها .

ويستحق الربع ، عند عدم وجود الفرع الوارث ، الزوجة الواحدة ، والزوجات المتعددات ، فلو كان الزوج متزوجا بأربع زوجات لم يزد نصيبهن عن الربع ، يقسم بالتساوي بينهم .

ولا يؤثر على استحقاق الزوجه أو الزوجات الربع ، وجود فرع وارث من ذوى الأرحام ، لأن الفرع الوارث الذي يعتد بوجوده ، هو الفرع الوارث بطريق الفرض أو التعصيب ، كما بينا .

فلومات الزوج وترك : زوجة ، أخ شقيق . أخذت
الزوجة الربع فرضا ، لعدم الوجود الفرع الوارث ، وأخذ
الأخ الشقيق الباقي تعصيبا .

ولو ترك : ثلاث زوجات ، أخ لأب . أخذت الزوجات
الربع فرضا ، وقسمته بينهما بالسوية ، والأخ لأب الباقي
تعصيبا .

والدليل على ذلك ، قوله تعالى : ولهن الربع مما
تركتم ، ان لم يكن لكم ولد . . . فهي نص صريح على استحقاق
الزوجة الربع ، عند عدم وجود الفرع الوارث بالفسرض
أو التعصيب .

والدليل على استحقاق أكثر من زوجة للربع عند عدم
الفرع الوارث ، الاجماع فان الاجماع منعقد على أن الواحدة
كالأخرى ، في استحقاقها لنصيبها من الربع أو الثمن .

ومن ناحية أخرى فان كل زوجة لو أخذت الربع وحدها
وكن أربعة ، لأخذن جميع التركة ، وهذا غير معقول ولو كن
اثنتان لأخذن نصف التركة ، وفي الحالتين يزيد نصيبهن
على نصيب الرجل في الحالة الأولى عند استحقاق جميع
التركة ، وفي الحالة الثانية ، عند استحقاق نصف
التركة ، مع حالهن في الميراث ، يكون على النصف من الرجل .

الحالة الثانية : ترث الزوجة الثمن ، اذا كان
لزوجها فرع وارث ، بطريق الفرض أو التعصيب ، كالبنات
أو بنت الابن ، والابن أو ابن الابن .

فلومات وترك : زوجة ، ابن . تأخذ الزوجة الثمن
لوجود الفرع الوارث ، والابن الباقي تعصيبا .

وفى حالة تعدد الزوجات ، يشتركن فى الثمن ، عند وجود الفرع الوارث ، لأن حكم الواحدة كالأكثر .
ودليل ذلك قوله تعالى : فان كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركتم . . فانه صريح الدلالة ، فى استحقاق الزوجة الثمن ، اذا كان للزوج ولد ، سواء كان الولد من الزوجة أو من غيرها .
وقد نص قانون الموارث م ١١ ، على أن : للزوج النصف عند عدم الولد ، وولد الابن وان نزل ، والريـع مع الولد أو ولد وان نزل .
وتنص م ١١ / ٢ ، على أنه للزوجة ولو كانت مطلقة رجعيًا اذا مات الزوج وهى فى العدة ، او الزوجات فرض الرىـع عند عدم الولد وولد الابن ، وان نزل ، والثمن مع الولد أو ولد الابن ، وان نزل .

المبحث السابع

ميسرات العصبات

تمهيد وتعريف :

نقصد بالعصبات هنا ، العصبات النسبية ، وليس العصبية السببية ، لأن النوع الأول ، هو الذى له وجود ، فى كل العصور ، لقيامه على صلة الدم والنسب ، وهذا متحقق طالما كان الانسان موجودا على ظهر هذه الأرض ، ومادام يحقق خلافة الله فى الأرض ، وليست العصبية السببية كذلك ، اذ أنها كانت وليدة ظروف معينة ، وأثر من آثار عرف انمائى قديم ، قوضه الاسلام ، ورسم الطرق الكفيلة بانتهائهم وانتهائهم ، فالعصبية السببية ، وهى القرابة الحكيمة بين المعتقد وعتيقه ، والتي يرث فيها المعتقد عتيقه ، لا وجود لها الآن ، فى العصر الحالى ، فلا جدوى من بحثها .

والعصبية الدسببية : هى أقارب المتوفى الذكور ، ومن فى مرتبتهم من الاناث ، ممن لا تتوسط بينهم وبين المتوفى أنثى . مثل الابن ، وابن الابن ، والاب ، وأب الأب ، والأخ الشقيق ، وابن الاخ الشقيق ، والأخ لأب ، وابن العم لأب ، والعم الشقيق ، وابن العم ، والعم لأب ، وابن العم ، وان نزل . والبنت مع الابن ، والأخت الشقيقه مع الأخ الشقيق ، والأخت لأب مع الأخ لأب ، والأخت الشقيقه أو لأب ، مع الفرع الوارث الموءث كالبنات ، وبنت الابن .

واصطلاح العصبية ، ذا مفهوم واسع ، فى اللغة
يقال : عصب الرجل أبوه وبنوه وقرابته لأبيه ، وسموا
عصباً ، لأنهم أحاطوا به لحمايته ، ودفع العدو ان عنه
من عصب القوم بفلان ، اذا أحاطوا به .
والعصبية جمع عاصب ، وهو كل وارث ، ليس له
نصيب محدد فى التركة . والعصبية تلى أصحاب الفروض
فى تقسيم التركة ، ان يبدأ بأصحاب الفروض أولاً ، لكن
لا يعنى ذلك أنهم - أصحاب الفروض - أولى بالاستحقاق
من العصبات ، بل ان من العصبات من يحجب ذوى الفروض
كالابن وابن الابن ان يحجب الاخوات مطلقاً ، وكذلك
الاب ، فانه يحجبهم كذلك ، كما يؤثر الفرع الوارث المذكور
على أنصبة الزوج والزوجة بالنقصان ، من النصف الى
الرابع ، ومن الربع الى الثمن وكالام ، الى غير ذلك .
والعلة فى البدء بتوريث أصحاب الفروض ، الحصر
على أنصبتهم ، وضمان استحقاقهم لها ، فانه لو بدى
بالعصبات فى تقسيم التركة ، لآخذوها كلها ، فلم يبق
لأصحاب الفروض شئ .

أنواع العصبية النسبية : لا يقتصر العاصب النسبى
على نوع واحد ، وانما يتعدد ، تبعاً لكيفية ميراثه ، فهو
قد يرث استقلالاً بنفسه دون حاجة الى غيره ، نظراً
لصلته بالميت ، كالابن ، والاب والاخ ، والعم فـسـان
هو لاء لا يعتمدون فى ميراثهم على غيرهم ، لذلك فانهم يسمون
العصبية بالنفس .

ومن العصبية النسبية ، من يرث لوجود ، من هو نفسى مرتبته ود رجنه ، فهو ليس عاصبا بنفسه ، وانما هو عاصب بغيره ، كالبنات مع الابن ، والاخوات الشقيقه مع الاخ الشقيق والاخوات لأب ، مع الاخ لأب ، الخ ويسمى هذا العصبية بالغير .

ومن العصبية النسبية ، من يرث بالتعصيب حكما فهو غير وارث بالتعصيب هنا طبقا للقواعد العامة ولكن الشارع أقام هذه الرابطة بين الطرفين ، كما فى الاخوات الشقيقه أو الاخوات لأب ، مع البنات أو بنات الابن ، الفرع الوارث الموءنت ، ويسمى هذا النوع العصبية مع الغير . وعلى ذلك ، فان العصبية النسبية أنواع ثلاثة : عصبية بالنفس ، وعصبية بالغير ، وعصبية مع الغير .

ودليل التعصيب ، قوله تعالى : يوصيكم الله فحسى أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين . . وقوله جل شأنه فان كانوا أخوه رجالا ونساء فللذكور مثل حظ الانثيين . وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - ألحقوا الفرائض بأهلها ، فما أبقت الفرائض ، فلأولى رجل ذكر .

العصبة بالنفس

العاصب بالنفس، هو الوارث المذكور، الذي ينتسب إلى المتوفى بدون واسطة الأنثى بفردتها . فقد ينتسب العاصب إلى المتوفى، بلا واسطة أصلاً، كالابن والآب . وقد ينتسب العاصب إلى المتوفى بغير واسطة الأنثى وحدها، كالأخ الشقيق، والعم الشقيق، وابن الأخ الشقيق .

وقد ينتسب إلى المتوفى بواسطة الذكر وحده كالأخ لأب وابن الأخ لأب والعم لأب، وابن العم لأب . فالمعيار في العصبة بالنفس، هو الانتساب إلى المتوفى بالذكور، أو بغير الأنثى وحدها، وأن يكون العاصب ذكراً .

وعلى ذلك، فإذا كان العاصب أنثى كالبنات والأخوات الشقيقات، والأخوات لأب، فإنه لا يكون عاصباً بنفسه، كذلك لا يعتبر عاصباً بنفسه، من كانت نسبته إلى المتوفى بالأنثى وحدها كالأخ لأم، وابن البنت، وأب الأم، فإنه يكون صاحب فرض كالأخ لأم، أو من ذوى الأرحام، كأب البنت، والآب لأم .

وحكم العاصب بالنفس، أنه يأخذ التركة كلها، إن لم يوجد معه ورثته، أو الباقي منها بعد نصيب أصحاب القروض، أو لا يأخذ شيئاً إن لم يبق شيء منها .

وتطبيقاً لذلك، لو مات شخص عن : ابن فقط، أو أب فقط، أو أخ فقط، أو عم فقط، فإنه يرث التركة كلها، لعدم وجود غيره من الورثة .

ولو مات عن : زوج، أختين شقيقتين، أخ لأب، فأن الزوج يرث النصف، والأختين الثلثان، ولا شيء للأخ لأب، لأنه عصبة لم يبق له شيء .

ولو مات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، عم لأب . فإن
البنت تأخذ النصف ، وبنت الابن السدس ، والعم لأب باقى
تعصيا .

أقسام العصبية بالنفس : تنقسم العصبية بالنفس
الى أقسام أربع ، بحسب الجهة التى تربط كل وارث بالميت
وهذه الجهات ، يراعى فيها اسبقية كل جهة عن الجهة
التى تليها ، على معنى أن الجهة السابقة تقدم فى المسير
على الجهة اللاحقة عليها ، وهذه الجهات هى :

- ١ - البنية أو جزء الميت ، وهم فروعه الذكور ، الابن
ابن الابن ، وان تنزل .
- ٢ - الأبوة أو أصل الميت ، وهم آباء الميت ، الأب ، والجدة
الصحيح ، وان علا .
- ٣ - الأخوة أو جزء أبو الميت ، وهم الأخوة الأشقاء أو لأب ،
وان نزلوا .

٤ - العمومة ، أو جزء جد الميت ، وهم أعمام الميت
الأشقاء ، أو لأب ، وينوهم ، وان نزلوا
ويلاحظ أن هناك خلافا بين الفقهاء ، حول جهة الأبوة
والأخوة ، يتعلق بالأبوة غير المباشرة أو الجدة ، والأخوة
المباشرة ، الأخوة الأشقاء أو لأب . فمن قائل من الفقهاء
أن الجد الصحيح وان علا ، فى مرتبة واحدة مع الأخوة
الأشقاء أو لأب ، ويترتب على ذلك أن الجد لا يحجب الأخوة
الأشقاء أو لأب ، وانما يشاركهم فى الميراث ، على ما رأينا .
ومن قائل من الفقهاء ، أن الجد الصحيح وان علا ، يتقدم
الأخوة الأشقاء أو لأب ، وأنه يحجبهم كالأب ، ولا يرث الأخوة
الأشقاء أو لأب معه فى الميراث .

(١) يطلق على جهة الأخوة ، أو جزء الميت ، الحواشي القريبة
أو يطلق على جهة العمومة ، أو جزء جد الميت الحواشي البعيدة .

طريقة توريث العصبية بالنفس : قد يكون العاصب بالنفس واحدا ، وقد يكون متعددا ، والتعدد قد يكون قائما بين من ينتمون الى جهة واحدة ، وقد يكون بين من ينتمون الى عدة جهات .

فاذا كان العاصب منفردا ، ليس معه أحد من الورثة فلا شكال ، لانه قد يرث كل التركة ، أو الباقي منها بعد أصحاب الغروض . أو لا يرث شيء اذا لم يتبق ما يرثه بعد أنصبه أصحاب الغروض .

وانما يأتي الترجيح بين العصبية في حالة تعددهم وانتماهم الى جهات مختلفة ، أو انتماهم الى جهة واحدة مع تفاوتهم في الدرجة ، أو قوة القرابة .

أولاً - الاختلاف من حيث الجهة : إذا كان تعدد الورثة مبنيًا على انتسابهم إلى جهات مختلفة ، كجهة البنوة ، أو الأبوة ، أو الأخوة أو العمومة ، فإن كان جهة سابقة على الأخرى ففى الترتيب ، تتقدم عليها أما لاستحقاق • فتقدم جهة البنوة والى تتكون من فروع الميت ، على غيرها من الجهات ، فتقدم على جهة الأبوة ، كالأب ، والجد الصحيح وان علا ، وتقدم الأبوة المباشرة والى تتمثل فى الأب بالاتفاق على جهة الأخوة •

أما الأبوة غير المباشرة ، وهى الجد ، فان البعض يرى أنها تتقدم على الأخ الشقيق أو لأب ، والبعض الآخر ، يقول أن الجسد والأخوة والأشقاء أو الأب ، فى مرتبه واحدة • وتقدم الأخوة على جهة العمومة •

ودليل تقدم الجهة على الأخرى ، فيما يتعلق بتقديم البنوة على الأبوة ، قوله تعالى : ولا يؤتى لكل واحد منهما السدس ان كان له ولد • • فان بيان نصيب الأب ، مع وجود الولد وعدم ذكر نصيبه ، دليل على أن الابن يأخذ الباقي تعصياً فيكون الابن مقدم على الأب فى التعصيب •

وبالنسبة لتقديم الأبوة أى الأب ، على الأخوة ، أن - تورثهم ، من التركه ، يكون عند الكلاله ، أى عدم وجود الوالد والولد ، وحيث أنهم لا يرثون مع وجود الأب ، فإن الأب ، يكون مقدماً عليهم ، فى استحقاق الميراث ، انه هو يحجبهم ، لا نه أقوى منهم •

وبالنسبة لتقديم جهة الأخوة على العمومة ، أن الأخوة أقرب الى المتوفى من الأعمام ، لذلك فان استحقاق الأخوة يسبق استحقاق الأعمام •

ثانيا : الاتحاد فى الجهة والاختلاف فى الدرجة . اذا اتحد الورثة فى الجهة التى يتسبون بها الى الميت ، كأن كانوا من جهة واحد ، كالبنوة مثلا ، فان الاولوية فى الا حقاق ، تكون بحسب الدرجة ، فيقدم صاحب الدرجة الى رب الميت ، فاذا وجد فى التركية ابن ، ابن ابى — قدم الابن على ابن الابن . واذا كانت الجهة العمومى — كما فى عم شقيق وعم لآب ، فيقدم العم الشقيق على العم لآب . وسبب ذلك ، أن صاحب الدرجة القريبه ، يكون أوثق صلة بالمترقى ، وأقوى رابطته به ، فالصلته بينهما مباشرة ، والنصرة بينهما متحققه ، وامتداد الحياه بينهما متصل .

ثالثا : الاتحاد فى الجهة والدرجة : عند تعدد الورثة مع اتحادهم فى الجهة والدرجة ، فان التقديم فى الميراث بينهم ، يكون بقوة القرابة ، فيقدم من كانت قرابته من ناحيتين ، على من كانت قرابته من ناحية واحدة . فاذا وجد فى التركية أخ شقيق ، وأخ لآب ، فيقدم الأخ الشقيق ، ويقدم العم الشقيق على العم لآب ، لأن القرابة فى الأول من ناحيتين بينما القرابه فى الثانى ، من ناحية واحدة .

ويلاحظ أن الاختلاف فى قوة القرابة ، لا يتحقق الا فى درجة الاخوة والعمومة ، لأنهما الجهتين اللتان يتعدد فيهما الورثه ، مع اتحادهما فى الجهة والدرجة ، فهناك ، ابن الاخ الشقيق ، وابن الاخ لآب ، وابن العم الشقيق وابن العم لآب ، لكن لا يوجد ذلك فى جهة البنوة والابوة ، فقرابة البنوه واحد ، فالأبناء كلهم قوة قرابتهم واحد ، وان اختلفت أهباتهم .

وانما يقدم من كانت قرابته من ناحيتين ، على من كانت قرابته من ناحية واحدة ، لأنها مصدر قوة القرابة ، وسبب الترجيح في أمثال هذه الحالات .

فإذا تساوى العصبات في الجهة والدرجة وقوة القرابة ، واشتركوا في الاستحقاق ، فيأخذون كل التركة ، عند عدم وجود ورثة غيرهم ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض .

وقد عالج قانون المواريث ، رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ميثاق العصبات بالنفس ، فنص في المادة ١٦ على أنه : إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض ، أو وجد ، ولم تستغرق الفروض التركة ، كانت التركة أو مابقى منها بعد الفروض للعصبة من النسب .

والعصبة من النسب ثلاثة أنواع :

- ١ - عصبة بالنفس
- ٢ - عصبة بالغير .
- ٣ - عصبة مع الغير .

ونص في المادة ١٧ على أن للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الارث ، على الترتيب الاتي :-

- ١ - البنوة : وتشمل الابناء ، وأبناء الابن وان نزل .
- ٢ - الابوة : وتشمل الاب والجد الصحيح ، وان علا .
- ٣ - الاخوة : وتشمل الاخوة لايوين ، والاخوة لأب ، وأبناء الاخ لايوين ، وأبناء الأخ لأب ، وان نزل كل منهما .
- ٤ - العمومة : وتشمل أعمام الميت ، وأعمام أبيه ، وأعمام جده الصحيح ، وان علا ، سواء أكانوا لايوين أم لأب ، وأبناء من ذكروا ، وأبناء ابنائهم ، وان نزلوا .

ونص في المادة ١٨ على أنه : إذا تحدثت العصبة بالنفس

فى الجهة ، كان المستحق للارث ، أقربهم درجة الى الميت
فاذا اتحدوا فى الجهة والدرجة ، كان التقديم بالقوة ، فمن
كان ذا قرابتين للميت ، قدم على من كان ذا قرابة واحدة •
فاذا اتحدوا فى الجهة والدرجة والقوة ، كان الارث بينهم
على السواء •

العصبة بالغير

يراد بالعصبة بالغير ، كل أنثى لها فرض مقد شرعيا
تحتاج الى عصبة بالنفس لكي يعصبها ، فالعصبة بالغير
هى الانثى التى ترث النصف اذا كانت وحدها ، والثلاثان اذا -
تعددت •

وتسمى العصبة بالغير ، لوجود شخص آخر فى الإرث رجتها وفى
قوت قرابتها ، نقل ميراثها من الفرض الى التعصيب ، ولولا وجوده
لما كانت عصبة ، لأن العصبة لا تتحقق بها ، اذ هى غير أهـل
للنصرة والولاء ، لكونها أنثى ، فهذا الغير هو الذى
جعلها عصبة •

ويجب لى تكون الانثى عصبه بالغير ، أن تتوفر عدة شروط وهى -
١ - أن تكون صاحبة فرض مقد رلها شرعا ، وهذا يتحقق فى البنات
الاخت فان فرض كل منها النصف واحدة ، والثلاثان ، اثنتين فأكثر
فمن لها سهم مقدر ، النصف ، والثلاثين ، هو البنت ، وبنت الابن
وان نزل ، والاخت الشقيقة ، والاخت لأب •
أما غير هؤلاء النسوة الأربع ، فلا تكون عصبة ، لانها ليست
صاحبة فرض ، كالعمة ، مع العم ، وبنت العم مع ابن العم ، وبنت
الأخ مع ابن الأخ ، لأن هؤلاء النسوة من ذوات الارحام •

٢ - أن يكون أخوها الذى يشاركها التعصيب ، مساويا لها
فى الدرجة وقوة القرابة ، ويستثنى من ذلك بنت الابن ، فإنه
قد يعصبها ، من هو أدنى منها درجة ، اذا كانت محتاجة
اليه فى الميراث . فيمكن أن يعصب بنت الابن ، ابن ابن ابن
لأن تعصبيه أياها ، يترتب عليه ، حصولها على بعض التركة .
فاذا لم يكن العاصب بنفسه متحدا مع الأثنى صاحبة
الفرض ، فى الدرجة ، وقوة القرابة ، فلا يصح هذا التعصيب
فالبنت لا يعصبها ابن الابن ، لأنه ليس فى درجتها
والأخت الشقيقة لا يعصبها الأخ لأب ، لاختلاف القرابة بينهما .
ويشترط فى الأخ الذى يعصبها ، ألا يكون صاحب
فرض محدد شرعا ،

نلو كان كذلك ، لم يعصب من تساوت معه فى الدرجة ، وقوة
القرابة ، وذلك فثل الأخ لأم مع الأخت لأم ، لا يجوز التعصيب .
لكونه صاحب فرض وهو السدس عند الانفراد ، والثلث عند
التعدد .

وبالنسبة لتعصيب بنت بنت الابن ، مع ابن الابن ، فلا
يشترط أن يكون أخوها ، وإنما يصح أن يكون ابن عمها ، فالشرط
هو اتحاد الدرجة ، وقوة القرابة ، ويكون ذلك بطبيعته الحال
باتحاد الجهة .

صور العصبة بالغير :

باستقراء العصبة بالغير ، تبين أنها تتحقق فى أربعة
من النساء ، وهن :

- ١ - البنت مع الابن • فلو وجدتا بنت مع الابن في التركة فانها تعص به ، لتوفر بشروط التعصيب • أما لو وجد مكان الابن ، ابن ابن ، فلا يعصب البنت ، لاختلاف الدرجة ومن ثم فانها ترث النصف ، ويكون الباقي لابن الابن بالتعصيب •
 - ٢ - بنت الابن ، مع ابن الابن ، فلو وجد في التركة ، فانه يعص بها فيكون للذكر مثل حظ الانثيين ، ولو وجد في التركة بنت الابن مع ابن ابن الابن فانه يعص بها ، متى كانت محتاجة اليه ، لانه يحقق مصلحتها ، اذ ترث بهـذا التعصيب • كما لو ترك الميت : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن • فان البنتين تأخذان الثلثين ، ولما كان البنتان أخذتا أقصى نصيب البنات ، فانها لم تكن لتـرث وعندئذ يعص بها ابن ابن الابن ، وتأخذ معه الباقي بنسبهـ.
- ٢ : ١
- ٣ - الأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق ، فيعص بها ، لتوفر شروط التعصيب :
 - ٤ - الأخت لأب ، مع الأخ لأب ، فانه يعص بها كذلك لاستيفاء الشروط ولو وجد عكس الصورتين ، بأن كانت الأخت الشقيقة مع الأخ لأب ، والأخت لأب ، مع الأخ الشقيق ، لم يصح التعصيب في الصورتين ، وانما تأخذ الأخت الشقيقة أو لأب ، النصيب بالغرض ، ويأخذ الأخ الشقيق أو لأب الباقي بالتعصيب •

كيفية توريث العصبية بالغير :

حدد النص القرآني في قوله تعالى : **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي** وفي قوله جل شأنه : **فَإِنْ كَانُوا أَخَوَاتٍ لِبَنَاتٍ لَكُمْ فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِي** حدد هذا النص ، كيفية ، تقسيم التركة بين البنت والابن ، وبين الأخت والاخت ، وهو أن التركة تقسم كلها في حاله عدم وجود ورثه بين البنت والولد ، والاخت والأخ للذكر ، مثل حظ الأنثيين بأن يأخذ الذكر ضعف الأنثى .

فان كان في التركة أصحاب فروض ، وعصبية بالغير ، أخذ صاحب الفرض نصيبه ، ومابقى ، يوزع على الابن ضعف البنت .
فلومات شخص وترك : **زوج ، أم ، بنت ابن ، ابن ابن** فان الزوجه ترث الثمن ، والأم السدس ، والباقي تعصيا للبنت نصف الابن .

ولومات عن زوج ، **أختين شقيقتين ، أخوين شقيقين ، فان الزوج يرث النصف ، والأختين مع الأخوين ، النصف الباقي تعصيا ، فيأخذ الأخ ضعف ما تأخذ أخته .**
وقد نص قانون الموارث ، على ميراث العصبية بالغير
في المادة ١٩ منه ، فقال : **العصبية بالغير هن :**

- (١) البنات مع الابناء .
- (٢) بنات الابن وان نزل مع ابناء الابن وان نزل ، اذا كانوا في درجتهم مطلقا او كانوا أنزل منهم ، اذا لم يرثن بغير ذلك .
- (٣) الاخوات لابوين مع الاخوه لابوين ، والاخوات لأب مع الاخوة لأب . ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

الوصية مع الغير

يراد بالعصبة مع الغير، اجتماع أنثى صاحبة فرض، مع أنثى أخرى، لا تشاركها في العصبية . فالعصبة مع الغير تتميز عن العصبات النسبية الأخرى ، كالعصبة بالنفس ، والعصبة بالغير من وجهين :

الوجه الأول : أن العصبة مع الغير ، تكون بين أنثى صاحبه فرض، وأنثى أخرى لم تشاركها العصبية ، أما العصبة بالنفس فإنها لا تكون إلا من الذكور فقط والعصبة بالغير تكون بين أنثى صاحبه فرض، وذكر متحد معها في الدرجة وقوة القرابة .

الوجه الثاني : أن العصبة مع الغير ، لا يفرد بالتركة مطلقا ، وإنما يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض . بينما قد يأخذ التركة كلها ، عند انفرادها أو الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض ، كذلك العصبة بالغير ، يعصب الذكر الأثني ، أما في التركة كلها ، إذا لم يوجد سواهما ، أو باقي التركة بعد أنصبه أصحاب الفروض

طريقة توريث العصبة مع الغير : تتحقق العصبة مع الغير في نوعين من الأثاث ، وهما الأخت الشقيقة منفردة ، أو مجتمع مع البنت أو بنت الابن وان نزل ، والأخت لأب منفردة أو مجتمع ، مع البنت أو بنت الابن وان نزل .

مثال ذلك لو مات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقه . فإن البنت ترث النصف ، وبنت الابن السدس ، والأخت الشقيقة الباقي تعصيا مع الغير ، وهو الفرع الوارث المؤنث . وتعتبر الأخت الشقيقة في منزلة الأخ الشقيق فتحجب ما يحجب به الأخ الشقيق .

وقد يموت شخص عن : بنتين ، أخت لأب ، عم
فان البنتين تثران الثلثين ، والاخت لأب الباقي تعصيا
مع الغير ، وهما البنتين . ولا شئ للعم . لأن الأخت
لما صارت عصبة مع الغير ، أصبحت في قوة الأخ لأب ،
فتحجب ما يحجب به الأخ لأب .

والأصل في هذا ما روى عن الرسول - صلى الله
عليه وسلم - اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة . وما روى
أنه قضى في بنت ، وبنت ابن ، واخت . أن للبنات النصف
ولبنات الابن السدس ، وللاخت الباقي تعصيا . وهذا
لا يكون الا بجعل الأخت ، عصبة مع البنت .

وبيين من ذلك ، أن العصبة مع الغير ، لا تفرد بالتركة
ولكن تترك الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض ، الذين لا تخلصو
منهم التركة ، وبالطبع يكون فيها الفرع الوارث الموءنت
البنت أو بنت الابن .

وقد لا تأخذ العصبة مع الغير شيئاً من التركة ، كما
لو ماتت امرأة عن : زوج ، بنتين ، أم ، أخت لأب . فسان
الزوج يرث الربع ، والبنيتان يرثان الثلثين ، والأم السدس
والاخت لأب لا شئ لها ، لأنها عصبة ، لم يبق لها من
التركة شئ .

وقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على حكم
ميراث العصبة مع الغير ، فنص في المادة ٢٠ على أن : العصبة
مع الغير هن الأخوات لأبوين ، أو لأب ، مع البنات أو بنات
الابن وان نزل ، ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض
وفي هذه الحالة ، يعتبرن بالنسبة لباقي العصبات كالأخوة
لأبوين أو لأب . ، ويأخذن أحكامهم في التقديم بالجهة
والدرجة والقوة .

تمهيد :

لما كان علم الفرائض يعرف بأنه : قواعد من الفقه والحساب يعرف بها نصيب كل وارث في التركة ، فان الدراسة لهذا العلم ينبغي أن يلم بها أصول الحسابية ، والخطوات اللازمة لمعرفته نصيب كل وارث في التركة .

وقد وضع فقهاء الميراث ضوابط محكمة ، يمكن بهيكل العلم بسهم كل وارث واستخراج نصيبه من التركة صحيحا لا كسريا ، وقد تعرضوا الى جانب ذلك ، لما يعرض من متغيرات على فروض الورثة ، وتنوع الحالات المختلفة ، ما يبين أنصبة مستغرقة للتركة ، او مساوية للأصل ، وهي ما تسمى بالفريضه العادله ، وهي الاصل العام في مسائل الميراث .

كما بحثوا حال ما اذا كان مجموع أنصبة الورثة ، يتجاوز التركة ، ويضيق عنها أصل المسألة ، وذلك فيما يسمى بالعيول وسموها بالفريضه العائله ، وما اذا كانت مجموع أنصبة الورثه أقل من التركة ، بحيث تنقص عن أصل المسألة ، وذلك فيسمى سموه بالرد ، أو الفريضه القاصره .

فلأنه حتى يكون الدارس على بينه ، من تقرير الانصبه الشرعيه لكل وارث على نحو ما ذكرنا ، يجب أن نبين لــــه أولا الحجب وانواعه ، والبيادى الحاكمة له ، ثم نتناول بعد ذلك أصول المسائل وتصحيحها ، والعيول والرد .

الباب الرابع

الأصول الحثية للأمة الشيعية

المحب

الفصل الأول

أصول المسائل وتصحيحها

الفصل الثاني

الصول والرد

الفصل الثالث

الفصل الأول

الحجب

المبحث الأول

ماهية الحجب

معنى الحجب فى اللغة المنع ، ومنه الحجاب اسم اما يستتر به الشئ ، ويمنع من النظر اليه . وهو فى الشرع منع شخص معين ، من أن يرث كل التركة أو بعضها ، - لوجود شخص أحق منه بالميراث .

والحرمان غير الحجب فان الحرمان : منع شخص معين من الميراث كلية ، لعدم توافر أهلية الميراث فيه ، لقيام مانع من موانع الميراث فى حقه . كاختلاف الدين أو القنصل أو البرق أو غير ذلك من الموانع ، فالشخص فيه محروم أى ممنوع من الميراث .

وبذلك يتميز كل من الحجب والحرمان ، من عدة نواح .
١ - أن المنع فى الحرمان منشوء عدم أهلية الشخص نظراً لقيام مانع شرعى ، وجد بالشخص المحروم ، فالحرمان فى حقه ، لسبب ذاتى فيه رتب الشارع عليه أثره ففى فقدان الأهلية . بينما المنع فى المحجوب ، راجع الى سبب خارج عنه ، فهو أى المحجوب أهل للميراث ، لكن قواعد الميراث ، تحجبه عن الميراث ، لوجود من هو أحق منه .

٢ - أن أثر الحرمان ، يجعل الشخص المحروم معدوماً في حق نفسه ، وفي حق غيره ، فهو لا يرث ، ولا يورث ملبساً على غيره ، حيث لا يحجب غيره من الورثة ، الذين كانوا يحجبون به ، لو لم يقر به مانع من موانع الميراث . أما الشخص المحجوب ، فهو موجود في الورثة ، ويورث على غيره ، فلو أنه محجوب ، لكنه يحجب غيره ، ويورث على أنصبتهم بالنقصان ، مثال ذلك لو مات شخص عن : أب ، أم ، أخ ، لأم ، أخت لأم . فلو أن الأخ والأخت لأم محجوبان بالآب ، لكنهما يحجبان لأم من الثلث إلى السدس .

ولو مات شخص عن : أب ، أم ، أب ، أم ، أم ، أم ، فان الآب مع كونه قد حجب أم الآب ، فان الجدة لآب ، رغم حجبها ، حجبت أم الأم ، لأنها أقرب منها في الدرجة .

٣ - أن المنع في الحرمان أقوى منه في الحجب ، فنان الشخص المحروم ، لا يرث شيئاً من التركة قليلاً أو كثيراً في جميع الأحوال ، لوجود المانع الذي يحول بينه وبين الميراث . بينما المنع في الحجب ، لا يترتب عليه بالضرورة أن يمنع المحجوب من ارث بعض التركة ، فهو قد يحجب نقصان ، بأن يقتصر أثر الحجب في حقه على النزول بميراثه من النصيب الأعلى إلى النصيب : الأدنى ، من النصيب إلى الربع ، أو من الربع إلى الثمن وهكذا .

فلسومات شخص عن : ابن قاتل ، بنت ابن ، أخت شقيقه . فان بنت الابن تأخذ النصف فرضاً ، وتأخذ الأخت الشقيقه النصف الباقي تعصياً مع البنت لابن . ولا يرث الابن القاتل شيئاً ، ويعتبر وجوده كالعدم في التركة .

ولومات شخص عن : بنت مرتدة ، أخ لام ، أم ، جـه
فان الاخ لام يرث السدس فرضا ، والام ترث الثلث فرضا
وترث الزوجه الربع فرضا . والبنت المرتدة محرومة من
الميراث ، لاختلاف الدين بينها وبين المورث بل المرتدة
لاميراث له على الاطلاق ، لانه لادين له ، لذلك فانهم
لاتؤثر على الورثة بشئ ، ولو كانت مسلمة لحجبت الاخ لام ،
ولنزلت بنصيب الام والزوجة .

دليل الحجب : هناك العديد من الادلة
على الحرمان والحجب : فالدليل على الحرمان ، قول الرسول
— صلى الله عليه وسلم — لا يرث القاتل شيئا . وقوله : ليس
القاتل شئ . فان الحديث يدل على أن القاتل محروم
من الميراث ، فلا يرث من تركه المقتول شيئا ، ولا يعتد
بوجوده فيها .

كذلك قوله — صلى الله عليه وسلم — لا يرث المسلم
الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم . فاختلاف الدين مانع
من موانع الميراث ، يترتب عليه حرمان ميراث الكافر من المسلم
اخفا .

واما الدليل على الحجب ، ففي قوله تعالى : ولكم
نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن
ولد ، فلكم الربع مما تركن . فانها تدل على أن وجود
الفرع الوارث ابن او بنت ، يؤثر على نصيب الزوج ، وينزل
به من النصف الى الربع .

وفي قوله تعالى : ولهن الربع مما تركن ، ان لم يكن
لكم ولد ، فان كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركن . ففي
الاية دلالة على استحقاق الزوجية الربع عند عدم

وجود الفرع الوارث ، وينزل الربيع الى الثمن عند وجود
الفرع الوارث •

وهذا هو حجب النقصان ، الذى لحق بنصيب كل من
الزوج والزوجه •

المبحث الثانى

أقسام الحجب

يؤخذ من تعريف الحجب ، أنه يؤدى الى منع الشخص من الميراث ، الا أن هذا المنع يختلف باختلاف الاشخاص ، فمن الاشخاص من يحجبون من الميراث حجباً مطلقاً أو اسقاطاً ، ويترتب عليه منع الشخص من كل الميراث ، وأما يكون الحجب على بعض الاشخاص فى بعض القدر المستحق لهم فى التركة فهم لا يأخذون كل حقهم ، وإنما يأخذون بعضه ، سواء كان الحجب اسقاطاً أو حجب نقصان ، فإنه يكون بسبب وجود شخص آخر ، أحق فى الميراث من الشخص المحجوب .

ومن هذا يتضح أن للحجب قسمان : حجب حرمان أو اسقاط ، وحجب نقصان .

وقبل ان نشرع فى بيان قسمى الحجب ، نبين المبادئ التى يتأسس عليها الحجب :

المبدأ الاول : يتعلق بميراث العصباء ، فان هناك اعتبارات يترتب عليها ، وجوب تقدم بعض الورثة على بعض فى الميراث ، هى تلك المتعلقة بالاسبقية فى الجهة ، فان جهة البنوة مقدمه على جهة الأبوة ، وجهة الأبوة مقدمه على جهة الأخوة ، لكن هذا ليس على إطلاقه ، فان الجد يشارك الأخوة والأخوات الأشقاء أو لأب فى الميراث ، كما رأينا وهو ما اختاره القانون ، وجهه الأخوة مقدمة على جهة العمومة .

وعند اتحاد الجهة ، فالتقدم يكون باعتبار الدرجة ، فان اتحدت الدرجة فان التقدم يكون باعتبار قوة القرابة .

المبدأ الثاني : يتعلق بالادلاء ، وموعداء أن كل من يدلى الى الميت بوارث ، لا يرث مع وجود هذا الوارث . وهذا المبدأ يطبق على العصباء وعلى أصحاب الفروض ، الا أن تطبيقه عام . العصباء ، وفي الغالب على أصحاب الفروض ، فان الأخوة لأم يدلون الى الميت بواسطة الأم ومع ذلك فانهم يرثون معها . والأخوة والأخوات يدلون الى الميت بواسطة الجد ، ويشاركونه في الميراث ، ولا يحجبهم . وهذا محل خلاف كما علمنا . وما عدا هذا فان المبدأ يطبق على كل من يدلى الى الميت بوارث ، فالأب يحجب الجد ، لأنّه يدل الى الميت ، الأم تحجب أم الأم . والابن يحجب ابن الابن . والاخ يحجب ابن الأخ ، والعم يحجب ابن العم . وسبب الحجب بالادلاء ، أن من يكون بواسطة الادلاء ، يكون أقوى قرابة الى الميت ، وأوثق صلته به كالأب مع ابنه الابن ، والأب مع الأخ ، والأم مع أم الأم ، فان هؤلاء الورثة أقوى قرابة ممن دونهم المذكورين .

المبدأ الثالث : يتعلق بقوة القرابة ، فان الأقوى قرابة يحجب الأضعف ويتحقق هذا في ميراث العصباء ، في جهة الأخوة والعمومة ، ففي الأخوة يحجب الأخ الشقيق لأب ، وابن الأخ الشقيق ، ابن الأخ لأب . وفي العمومة ، يحجب العم الشقيق العم لأب ، وابن العم الشقيق ابن العم لأب .

المبدأ الرابع : يتعلق بقرب الدرجة : فان الأقرب درجة درجة يحجب الأبعد وهذا يصح في ميراث أصحاب الفروض والعصباء ، فالأم تحجب أم الأم وأم الأم تحجب أم الأم والابن يحجب ابن الابن . وذلك لأن الأول منهما أقرب

فانہ يحجبہ •

وبعد ذلك ، نبين حجب الحرمان ، وحجب النقصان .

حجب الحرمان : هو ذلك الحجب الذى يحرم الشخص من ميراثه كله لوجود من هو أحق به منه . كحرمان الأخ لوجود الأب أو الابن ، وكحرمان العم لأب لوجود العم الشقيق .

وحرمان العم لوجود الأخ وحجب الحرمان لا يعنى الشخص من كل ميراث أو من كل تركه ، وإنما هو قاصر على التركة التى يوجد فيها شخص أحق منه بالميراث لقوة القرابة ، أو لقسرب الدرجة ، أو لسبق الجهة ، وبهذا فإنه غير الحرمان ممن الميراث ، والائسب أن يقال أُلْمِع من الميراث على الحرمان من الميراث ، وحجب الإسقاط على حجب الحرمان تمييزاً لهذا عن ذلك .

وبالرجوع الى أنصبه أصحاب الفروض، نجد أن بعضهم
لا يحجب حجب أسقاط أبداً، وهم : الزوج ، الزوجة ، البنت
الصليبه ، الأب ، الأم . فإذا وجدوا في أى تركه فلا يسد
أن يرثوا منهم .

وبالنسبة للعصبة ، فإن وارثا واحدا فقط هو الذى لا يحجب حجب حرمان ، هو الابن الصلي ، فإذا وجد فى التركيبه فيتحتم أن يرث منها ، بل ويرث نصيبا كبيرا .
فيكون مجموع من لا يحجبون حجب حرمان أو اسقاط ، ستة لقوة قرابتهم بالميت .

أما المحجبون حجب حرمان من أصحاب الغروض فهم سبعة :
 ١ - الجد يحجب بالأب ، وبالأقرب درجة منه إلى الميت
 من الاجداد .

٢ - الجدة تحجب بالأم ، وتحجب أم الاب بالآب ، وبالجدة الصحيح الذى تدلى به الى الميت .

٣ - الاخت الشقيقة تحجب بالفرع الوارث المذكور - الابن - وبالآب ، ولا تحجب بالجدة ، وانما تشاركه فى الميراث ، وفقا للمعمول به قانونا .

٤ - الاخت لآب تحجب بالفرع الوارث المذكور ، وبالآب ، وتحجب بالآخ الشقيق ، والأخت الشقيقة العقيمة مع البنات او بنت الابن ، والاختين الشقيقتين ، اذا لم يكن معها من يعصها .

٥ - بنت الابن تحجب بالابن ، وبالبنتين ، اذا لم يكن معها من يعصها .

٦ ، ٧ - الأخ لأم ، والأخت لأم ، يحجبان بالفرع السوارث المذكور والمؤنث الابن والبنت وان نزل ، وبالأصل المذكور ، والآب ، والجدة .

أما العصبات ، فان الابن الصلبى هو الذى لا يحرم أبدا أما العصبات غير الابن الصلبى ، فانهم يحجبون حجب حرمان على أساس الاسبقية فى الجهة والدرجة والقوة .

حجب النقصان : هو ذلك الحجب الذى ينشع فيه الشخص من بعض ميراثه ، لوجود شخص آخر أحق منه فى الميراث . وحجب النقصان يكون بنقل الشخص من نصيبه الأعلى ، الى النصيب الأدنى .

ويتأتى حجب النقصان فى الورثة أصحاب الفروض التالية .

١ - بنت الابن : وتحجب من النصف الى السدس ، لوجود البنت الصلبة ، أو بنت الابن الأعلى منها فى الدرجة .

٢ - الأم : وتحجب من الثلث الى السدس ، لوجود الفرع

الوارث وهو الابن ، والبنت وان نزل ، وعدد من الاخوة
أشقاء أو لأب أو لأم .

٣ - الأخت لأب ، وتحجب من النصف الى النصف
لوجود الأخت الشقيقة التي ترث النصف فرضاً .

٤ - الزوج ، ويحجب من النصف الى الربع ، لوجود
فرع وارث لزوجته ، ابناً كان أم بنتاً (١)

٥ - الزوجة : وتحجب من الربع الى الثمن ، لوجود
فرع وارث لزوجها ، ابناً كان أم بنتاً .

وقد تناول قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ٤٣ فنى
المواد التالية : المادة ٢٣ ونصها : الحجب
هو أن يكون الشخص أهلية الارث ، ولكنه لا يرث بسبب
وجود وارث آخر ، والمحجوب يحجب غيره .

المادة ٢٤ وتنص على أن : المحروم من الارث لما نسمع
من موانعه ، لا يحجب أحداً من الورثة .

المادة ٢٥ : تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقاً
وتحجب الجدة القريبة ، الجدة البعيدة ، ويحجب
الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا
كانت أصلاً له .

المادة ٢٦ تنص على أنه : يحجب أولاد الأم ، كل من
الأب والجد الصحيح ، وان علاه ، والولد وولد الابن
وان نزل .

(١) القائلين بتحديد حجب النقصان في الورثة أصحاب الفروض
الخمس هم الحنفية ، لانهم يذهبون الى ان الشخص يحجب
المحجوب حجب نقصان ، يكون غير مشارك له .

المادة ٢٧ تنص على أن : كل من الابن وابن الابن
وان نزل بنت الابن ، التي تكون انزل منه درجة ، ويحجبها
أيضا بنتان ، أو بنتا ابن أعلى منهما درجة ما لم يكن
معها من يعصبها طبقا لحكم المادة ٢٠ .
تنص على أن : يحجب الأخت الابوين ، كل من الابن
وابن الابن وان نزل ، والأب .
المادة ٢٩ وتنص على أنه : يحجب الأخت لأب ، كل من
الأب والابن ، وان نزل ، كما يحجبها الأخ لأبوين ، والأخت
لأبوين ، اذا كانت عصبية مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ .
والأختان لأبوين ، اذا لم يوجد أخ لأب .

الفصل الثاني

أصول المسائل وصححها

المبحث الاول

أصول المسائل

يراد بأصل المسألة ، أقل عدد يمكن بواسطته معرفة
سهام كل وارث صحيحة لا كسرفيها . فأصل المسألة قاعدة
حسابية ، تمثل الأساس الذي يعتمد عليه في استخراج أنصبه
الورثه من التركة .

ويختلف أصل المسألة ، باختلاف نوع الورثة ، فقد يكون
الورثه ، من أصحاب الغروض ، وقد يكون الورثة من العصبات
، كما يختلف أصل المسألة باختلاف ما اذا كان المستحق
للتركة واحدا ، وبين ما اذا كان أكثر من واحد .
فإذا كان الورثة كلهم من العصبات ، فيكون أصل
المسألة هو عدد رؤوسهم ، فلو ترك الميت ٣ أبناء ، فان أصل
المسألة هو ٣ ، واذا ترك ٤ اعمام ، فان أصل المسألة هو ٤ .
وان كان الميت قد ترك ذكورا واناثا ، فان كل ذكر يكون
بأثنين ، فيضرب عدد الذكور $\times 2$ يضاف اليهم عدد الاناث
ويكون المجموع هو أصل المسألة ، لأن كل ذكر يقوم مقام اثنين
من الاناث .

فلو ترك الميت : أربع أخوات أشقاء ، أخ شقيق
فان أصل المسألة هو ٦ . للاث سهمان ، وللأخوات ٤ أسهم .

ولا تثار مشكلة ، ان كان المستحق للتركة واحد ، فلا مجال للبحث عن أصل المسألة ، لأنه يأخذ كل التركة .
أما تعدد الورثة المستحقون للتركة ، كانوا من أصحاب الفروض ، فان أصل المسألة هو مقام صاحب الفرض ، فلو كان صاحب الفرض يستحق الثمن ، كزوجته وابن فان أصل المسألة هو ٨ .

طريقه توزيع التركة :

ولمعرفة مقدار ما يحصل كل وارث من التركة ، يجب تحديد أصل المسألة ، واستخراج سهام كل وارث ، والعلم بقيمة كل سهم وصولا الى تحديد مقدار نصيب الوارث في التركة .

١ - وان اردنا معرفة أصل المسألة ، فيجب حصر الفروض الشرعية المقررة لأصحاب الفروض ، وهذه الفروض هي : $\frac{1}{8}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{2}$.

فاذا تعدد أصحاب الفروض في التركة ، فان أصل المسألة هو أقل عدد يقبل القسمة ، على جميع مقامات الكسور الموجودة ، فهو المضاعف المشترك لهذه الكسور جميعا .

فأصل المسألة ، قد يكون ٦ ، كما لو تركت الميتة : أم ، زوج ، أخ لام فان الأم ترك الثلث ، والزوج $\frac{1}{2}$ ، والأخ لام $\frac{1}{6}$ فلانهم سهمان وللزوج ٣ أسهم ، وللأخ لام سهم واحد .
وقد يكون أصل المسألة ٨ ، كما لو ترك : زوجة ، ابن ، أخ شقيق فللزوجة $\frac{1}{2}$ ، والابن الباقي ، ولاشئ ، للاخ الشقيق لحجبه بالابن فللزوجة سهم ، وللابن ٧ أسهم .

- وقد يكون أصل المسألة ١٢، كما لو ترك الميت زوجة
أخوين لأم، أخ شقيق، فللزوجة ١، وللأخوين لأم ١
وللأخ الشقيق الباقي فللزوجة ٣ أسهم، وللأخوين لأم ٤ أسهم
وللأخ الشقيق ٥ أسهم وقد يكون أصل المسألة ٢٤، كما
لو ترك الميت زوجة، بنتين، أم أخ لأب، فللزوجة ١
١، وللبنتين ١، وللأم ١، وللأخ لأب الباقي ١
فتستحق الزوجة ٣ أسهم، والبنتين ٦ أسهم، والام ٤ أسهم
والأخ لأب سهم واحد.
- وبهذا فان أصول المسائل الخاصة بأصحاب الفروض تنحصر
في الاعداد : ٢، ٣، ٤، ٦، ٨، ١٢، ٢٤ .
- ٢ - فاذا حددنا أصل المسألة، وانتقل الى خطوه استخراج
سهم كل وارث وذلك بقسمه أصل المسألة على مقام كل كسر من
الفروض المقررة لأصحاب الفروض، بعد أن نكون أعطينا كل منهم
فرضه من الربع أو الثمن . . . الخ .
- ٣ - ثم تقسم التركة على أصل المسألة، ويكون الناتج هو قيمة
السهم الواحد .
- ٤ - ثم نأتي الى الخطوة الأخيرة، والتي نعرف فيها نصيب كل
وارث، وذلك بأن نضرب قيمة السهم × عدد السهام التي حصل
عليها كل وارث .
- مثال ذلك لو ماتت امرأة عن : زوج، أب، أم، ابن
أخوين لأم، أم . نوكانت التركة ٢٤٠٠ جنيه
قبل أن نعطي لكل وارث فرضه نحدد المحجوبين من التركة
ونذكر سبب حجبتهم، وهنا المحجوبون الأخوين لأم، بالإب
والأب، وأم الأم محجوبة بالأم .

فالوارثون : الزوج ، الأب ، الأم ، الابن :
 $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ الباقي تعصيبا .
 أصل المسألة ، وهو ١٢
 يساهم الورثة الزوج $\frac{3}{4}$ ، الأب $\frac{2}{6}$ ، الأم $\frac{2}{6}$ ، الابن $\frac{1}{6}$

قيمة السهم يكون بقسمة التركة على أصل المسألة = $\frac{2400}{12} = 200$
 نصيب الزوج = $200 \times 3 = 600$ جنيهه
 نصيب الأب = $200 \times 2 = 400$ جنيهه
 نصيب الأم = $200 \times 2 = 400$ جنيهه
 نصيب الابن = $200 \times 1 = 200$ جنيهه

ثم نضرب العدد ٢ × سهم كل وارث .

فللنسبة للزوجه ، بنت الابن ، أختين لأب

$$٢ = ١ \times ٢ \quad ٨ = ٤ \times ٢ \quad ٦ = ٣ \times ٢$$

ثم نقسم التركة على أصل المسألة الجديد $١٠٠ = \frac{١٦٠٠}{١٦}$

نصيب الزوجة = $١٠٠ \times ٢ = ٢٠٠$ فدان .

نصيب بنت الابن = $١٠٠ \times ٨ = ٨٠٠$ فدان .

نصيب الأختين لأب = $١٠٠ \times ٦ = ٦٠٠$ فدان .

مجموع الأنصبة = $٦٠٠ + ٨٠٠ + ٢٠٠ = ١٦٠٠$ فدان .

مقدار التركة .

مثال آخر ، لو ماتت امرأة وتركت : زوج ، ٣ بنات ، عم

وكانت التركة ٣٦٠٠٠ جنيته .

الزوجة	٣ بنات	عم
١	٢	١
—	—	—
٤	٣	١

أصل المسألة ١٢

لوجود البنات لتعدد هن عاصب يأخذ الباقي

(٣)

(٨)

(١)

تصحيح المسألة = ٣^- أقل عدد $\times ١٢ = ٣٦$ أصل المسألة الجديد

سهام الورثة هي للزوجه = $٣ \times ٣ = ٩$

للبنات = $٨ \times ٣ = ٢٤$

للعصم = $١ \times ٣ = ٣$

نقسم التركة على أصل المسألة الجديد $١٠٠٠ = \frac{٣٦٠٠٠}{٣٦}$

نصيب الزوجه = $١٠٠٠ \times ٩ = ٩٠٠٠$ جنيته .

المبحث الثانى

تصحيح المسائل

يراد بالتصحيح : تضعيف أصل المسألة عندما يدخل الكسر فى نصيب أحد الورثة ، ويكون التصحيح بضرب أصل المسألة فى أقل عدد ، بحيث يصبح نصيب كل وارث بمفرده ، عدد صحيحا من السهام لا كسريه .

ويثور التصحيح فى المسألة اذا كان عدد سهام بعض الورثة لا ينقسم على أفراد القسمة صحيحة ، ويتأتى ذلك بأى يتعدد الوارثون بالفرض فى سهم معين ، كتعدد الزوجات أو الجدات أو الاخوة لأم . أو يكون فى التركة عدد من الوارثين بالتعصيب . مثال ذلك لومات شخص عن : زوجه ، بنت ابن ، أختين لأب وكانت التركة ٦٠٠ فدان .

الزوجه ، بنت الابن ، أختين لأب
 $\frac{1}{8}$ $\frac{1}{2}$ الباقي تعصبا

لوجود الفرع الوارث لانفرادها عصبه مع الفرع الوارث
 المونسث

أصل المسألة = ٨ تكون السهام للورثة
 الزوجه بنت الابن أختين لأب
 ١ ٤ ٣ أصل المسألة ٨

ونظرا لأن سهام الأختين لأب لا تقبل القسمة على عدد رؤوسهن قسمة صحيحة بدون كسر ، فاننا نضرب أصل المسألة وهو ٨ × ٢ وهو عدد رؤوس الأختين ، وأفضل عدد يمكن معه أن يكون عدد السهام صحيحا لكل وارث ، فيصير أصل المسألة الجد يسد

$$١٦ = ٢ \times ٨$$

نصيب البنات = ٢٤ × ١٠٠٠ = ٢٤٠٠٠ جنيـهـ

كل بنت من البنات الثلاثة تأخذ

٨ آلاف جنيـهـ

نصيب العم = ٣ × ١٠٠٠ = ٣٠٠٠ جنيـهـ

مجموع الانصبـهـ = التركة .

وعلى أية حال ، فإن تصحيح المسائل ، وكذلك أصول
المسائل ، وهى من العمليات الحسابية العادية ، لكن
فقهاء المواريث ، وضعوا هذه الأصول وطرق التصحيح ، ليتوصل
عن طريقها الى معرفة نصيب كل وارث . فى التركة ، لكن
تكمل له القاعدة الحسابية بجانب القاعدة الفقهيـهـ .

الفصل الثالث

العهود والرد

المبحث الاول

العهود

معنى العهود :

يطلق العهود عند تقسيم التركة ، اذا لم تتساو سهام أصحاب الفروض مع أصل المسألة ، بأن تزيد عليه ، فيضيق عنها أصل المسألة ، ولا يستوعب مجموع سهامهم . وهو وضع طارئ ، غير دائم ، لأن أصول المسائل المحصورة في فرض النصف والربع والثلث والثلثان ، الثلث والسادس . ومخرج هذه الفروض هي ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .

تمثل الوضع الدائم والعادي لمسائل الميراث ، ولذلك كان الأصل النعم ، أن تعتبر المسألة عادلة ، بمعنى مساواة أنصبة أصحاب الفروض مع أصل المسألة .

فمن مات وترك : بنت ، أخت شقيقه . فللمنت النصف فرضا ، وللأخت النصف الباقي تعصيا .

ولو ماتت امرأة وترك : زوج ، أخت لأب . فإن للزوج النصف فرضا ، وللأخت لأب ، النصف فرضا . ويقال في الحالتين ، ان المسألة عادلة .

أما لو زادت سهام أصحاب الفروض عن أصل المسألة ، فيقال ان المسألة عائرة :

وعلى ذلك ، فان العول فى المعنى الشرعى هو : زياده
سهام أصحاب الفروض عن أصل التركة ، فزاد على أصل المسألة
عدد ن جنسها ليدخل النقصان على الأنصبه بنسبة واحد .
فالغرض منه هو أن يتحمل كل وارث القدر الزائد بقسده
نصيبه فى التركة ، وفى هذا تحقيق للعدالة .

دليل العول : ثبتت مشروعية العول ، قضاء عمر بن الخطاب
فقد وقع فى عهد ه مسألة ضاق أصلها عن استيعاب فروضها
فجمع الصحابة وشاورهم فى ذلك ، فأشار عليه العباسى
بالعول ، ف قضى به عمر ، تابعه الصحابى فى ذلك ، ولم ينكر عليه
أحد منهم . ويرى أن العباسى قال : يا أمير المؤمنين : رأيت
لومات رجل ، وترك ستة دراهم ، ولرجل عليه ثلاثة ولاخر عليه
اربعة ، كيف تصنع ؟ اليس تجعل المال سبعة اجزاء ؟ قال نعم
قال العباسى : هو ذاك .

ويقرر ابن عباس ذلك قوله : أول من أعال الفرائض عمر رضى
الله عنه لما التوت عليه الفرائض ، ودافع بعضها بعضها
فقال : ما أدرى ايكم قدمه الله ولا ايكم آخره ، وكان امراً
ورعاً ، فقال : ما أجد شيئاً أوسع لى ، من أن أقسم
التركة عليكم بالحصص ، وأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه ، من
عول الفريضه .

وقد تابع الصحابة عمر فى العول ، ولم ينكر عليه أحد منهم
الا عبد الله بن عباس بعد موته ، ف قيل ليه هلا انكرته فى عهد
عمر ، فقال : هبته ، وكان مهيباً ، وكان من رأى ابن عباس
أنه اذا ضاق اصل المسألة عن استيعاب الفروض ، فانه يدخل
الضرر من هو أسوأ جالاً ، وهى البنات والأخوات ، فانهن
ينقلن من فرض مقدرا الى فرض غير مقدر ، اذا اجتمعن مع من
يعصبن ، وكان يقول : ان الذى أحصى رمل عالج عسدا
لم يجعل فى مال نصفين وثلاثاً .

ويستند عمر وافتقاره الى ه أن الفرائض المستحقه
للورثه ه ثبتت بنصوص صريحه ه متساوية في دالاتها ه وفي
قوة حجتها ه ا ه ولا مجال لتقديم بعضها على البعض
لان هذا يعد تحكما بلا دليل يدل عليه ه
ولان في العول تحقيق الحدائق بين أصحاب الغروض جميعا ه ا ه
أن مقتضاه قسمة المال بنسبة سهمهم ه ليكون النقص مشتركاً
بينهم ه على قدر السهام ه هو رأي جدير بالاعتبار ه ومنطوق
نوى العول والأنهم (١)

كيفية العول

لا يقع العول في كل أصول المسائل ه إنما البعض منها
وتنحصر هذه الأصول التي تعول في ٦ ه ١٢ ه ٢٤ ه ولا
تعول أصول المسائل ٢ ه ٣ ه ٤ ه ٨ ه
فتعول الستة (٦) الى ٧ ه ٩ ه ١٠ ه
وتعول الاثنا عشر (١٢) الى ١٣ ه ١٥ ه ١٧ ه
وتعول الاربعة والعشرين (٢٤) الى ٢٧ ه
أولاً : عول أصل المسألة (٦)
تعول الستة الى ٧ ه

كما لو ماتت امرأة عن : زوج ه أخت شقيقه ه أخ لام ه وتركست
٢٨٠ فدانا ه

للزوجة	ه	الاخت الشقيقه ه	ه	الأخ لام ه
$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{6}$
مجموع السهام = ٣				
٣		٣		٧ = ١

(١) ولا يخفى ذلك رأى ابن عباس ه وثيابه على حجه لها وجاهاً لها لولا أنه
في مقابلة رأى عمر ه وقد قال ابن شهاب الزهري : لولا أنه تقدم ابن عباس أمه
عادل ه فامضى امره ه وكان امرأ روعاً ه اختلفت على ابن عباس ه أثناء من
اهل العلم ه

تقسم التركة على عول المسألة ، وهو ٧ = $\frac{٢٨٠}{٧}$ = ٤٠

نصيب الزوج = ٣ × ٤٠ = ١٢٠ فداناً

نصيب الأخت = ٣ × ٤٠ = ١٢٠ فداناً

نصيب الأخ لام = ١ × ٤٠ = ٤٠ فداناً

اذن مجموع الانصباء = التركة .

وتعول الستة الى ٨

فلوماتت امرأة عن : زوج ، أخت لأب ، أخ لام ، أخت لام ،

التركة ٦٤٠٠ جنييه

$\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{3}$ $\frac{1}{6}$ أصل المسألة ٦

مجموع السهام ٣ ٣ ١ ١ ٨ = ١

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{٦٤٠٠}{٨}$ = ٨٠٠

نصيب الزوج = ٣ × ٨٠٠ = ٢٤٠٠ جنييه

نصيب الأخت لأب = ٣ × ٨٠٠ = ٢٤٠٠ جنييه

نصيب الأخ لام = ١ × ٨٠٠ = ٨٠٠ جنييه

نصيب الأخت لام = ١ × ٨٠٠ = ٨٠٠ جنييه

اذن مجموع الانصباء يساوى التركة

وتعول الستة الى ٩ :

فلوماتت عن : زوج ، أخت شقيقه ، أخت لأب ، أخوين لام وكانت

التركة ٨١ فداناً .

الزوج ، الأخت الشقيقه ، الأخت لأب ، أخوين لام

$\frac{1}{2}$ $\frac{1}{2}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{3}$ أصل المسألة ٦

مجموع السهام :

٣ ٣ ١ ٢ ٩ = ٢

$$\text{نقسم الشركة على عول المسألة} = \frac{81}{9} = 9$$

$$\text{نصيب الزوج} = 9 \times 3 = 27 \text{ فداناً}$$

$$\text{نصيب الأخت} = 9 \times 3 = 27 \text{ فدان}$$

$$\text{نصيب الأخت لأب} = 9 \times 1 = 9 \text{ أفدنة}$$

$$\text{نصيب الأخوين لأب} = 9 \times 2 = 18 \text{ لكل أخ ٩ أفدنة}$$

اذن مجموع الانصباب يساوى الشركة

وتعول الستة الى ١٠ :

فلو ماتت المرأة عن : زوج ، أختين لأب ، جدة ، أخوين لأب

والشركة ألف دينار

$$\frac{1}{2} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \text{ أصل المسألة}$$

$$\text{مجموع السهام} \quad 3 \quad 4 \quad 1 \quad 2 = 10$$

$$\text{نقسم الشركة على ما عالت اليه المسألة} = \frac{1000}{10} = 100$$

$$\text{نصيب الزوج} = 100 \times 3 = 300 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الأختين لأب} = 100 \times 4 = 400 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الجدة} = 100 \times 1 = 100 \text{ دينار}$$

$$\text{نصيب الأخوين لأب} = 100 \times 2 = 200 \text{ دينار}$$

مجموع الانصباب = الشركة

ثانياً : عول أصل المسألة (١٢)

تعول (١٢) الى ١٣ :

مات وترك زوجته ، أختين شقيقتين ، جدة ، والشركة ٦٠٠ سهم مالى

$$\frac{1}{4} \quad \frac{2}{3} \quad \frac{1}{6} \quad \text{أصل المسألة ١٢}$$

$$\text{مجموع الانصباب} \quad 8 \quad 2 \quad 13 =$$

$$\text{نقسم الشركة على عول المسألة} = \frac{2600}{13} = 200$$

$$\text{نصيب الزوجه} = 3 \times 200 = 600 \text{ سهم}$$

$$\text{نصيب الاختين} = 8 \times 200 = 1600 \text{ سهم}$$

$$\text{نصيب الجدة} = 2 \times 200 = 400 \text{ سهم}$$

$$\text{مجموع الانصبة} = \text{مجموع التركة}$$

- تعول (١٢) ن الى ١٥

$$\begin{array}{cccccc} \text{توفى عن} : & \text{زوجته} & \text{أخت شقيقه} & \text{أخت لأب} & \text{أم} & \text{أخ لأب} \\ \text{التركة ٥٠٠ ج} & \frac{1}{4} & \frac{1}{2} & \frac{1}{6} & \frac{1}{6} & \frac{1}{12} \text{ اصل المسألة} \end{array}$$

$$\text{مجموع السهام} \quad 30 \quad 6 \quad 2 \quad 2 \quad 2 \quad 10 = 2$$

$$\text{نقسم التركة على ما عالت اليه المسألة} = \frac{4000}{15} = 300$$

$$\text{نصيب الزوجه} = 3 \times 300 = 900 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الاخت الشقيقه} = 6 \times 300 = 1800 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الاخت لأب} = 2 \times 300 = 600 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأم} = 2 \times 300 = 600 \text{ جنيه}$$

$$\text{اذن مجموع الانصبة} = \text{التركة}$$

- تعول (١٢) الى ٢٧ :

$$\text{توفى عن} : \text{زوجته} ، \text{جده} ، \text{أختين لأب} ، \text{أخوين لأم} ، \text{والتركة ٣٤ أفدان}$$

$$\begin{array}{cccc} \frac{1}{4} & \frac{1}{6} & \frac{2}{3} & \frac{1}{3} \text{ اصل المسألة ١٢} \\ \text{مجموع السهام} & 3 & 2 & 8 \end{array}$$

$$17 = 4$$

$$\text{نقسم التركة على عول المسألة} = \frac{34}{17} = 2$$

$$\text{نصيب الزوجه} = 3 \quad 2 \quad 6 \text{ أفدنة}$$

نصيب الجدة = $2 \times 2 = 4$ أفدنه
 نصيب الأختين لأب = $2 \times 8 = 16$ فدان ، لكل أخت ٨ أفدنه
 نصيب الأخوين لأم = $2 \times 4 = 8$ أفدنه لكل أخ ٤ أفدنه
 إذن مجموع الأنصبة = التركة .

ثالثاً : تعول (٢٤) الى ٢٧
 توفي عن : زوجه ، بنتين ، أب ، أم ، والتركة ٥٤٠٠ جنيهه
 $\frac{1}{8}$ ، $\frac{2}{3}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{6}$ أصل المسألة ٢٤
 مجموع السهام ٣ ١٦ ٤ ٤ = ٢٧
 نقسم التركة على عول المسألة $\frac{5400}{27} = 200$
 نصيب الزوجه = $3 \times 200 = 600$ جنيهه
 نصيب البنتين = $16 \times 200 = 3200$ جنيهه
 نصيب الأب = $4 \times 200 = 800$ جنيهه
 نصيب الأم = $4 \times 200 = 800$ جنيهه
 إذن مجموع السهام = التركة
 وبذلك يترتب على الأخذ بالعول ، إدخال النقص على أنصبة
 أصحاب الفروض ، بقدر سهمه المستحق له في التركة .
 وقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على العول
 وذلك في المادة ١٥ ، ونصها : إذا زادت أنصبة أصحاب
 الفروض على التركة ، قسمت بينهم بنسبة أنصبتهم في الارث .

المبحث الثاني

الرد

معنى الرد : يطرأ الرد عند تقسيم التركة ، اذا لم تتساو
سهام أصحاب الغروض مع أصل المسألة ، بأن تنقص الغروض المقدرة
عن أصل المسألة ، فيأخذ أصحاب الغروض فروضهم ، ويبقى
من التركة شيء ، وهذا على عكس العول ، الذي تزيد فيه
الغروض المقدرة عن التركة ، فتضيق عنها ، كما تطلب الامر
البحث عن الكيفية التي توزع بها التركة في حالة عولها
فان الأمر يعين أيضا البحث عن الكيفية التي تقسم بها التركة
في حالة الرد ، والى من يكون الرد ؟ ... الخ ذلك .

ونبدأ ببيان معنى الرد فنقول أنه : أرجاع القدر الزائد
من التركة ، على أصحاب الغروض ، بنسبة سهامهم أن لم يوجد
عاصب .

ويمكن تحليل هذا التعريف ، الى العناصر التالية :

- ١ - وجود قدر فائض من التركة ، زيادة عن لفرض المستحق
- ٢ - توزيع هذا القدر الفائض على الورثة أصحاب الغروض .
- ٣ - عدم وجود أحد العصبات ، بين المستحقين في التركة
لان قواعد الميراث ، تقضى الميراث ، تقضى باستحقاق العاصب كل
التركة أو لباقي منها وعليه فلا حاجة للرد ، عند وجود
أحد العصبات .

ويعتبر وجود الأب أو الجد ، التركة ، مانعا من الرد ، لأن
الأب أو الجد ، يأخذان الباقي تعصيا ، فانهما كما يرثان
بالفرض ، يرثان بالتعصيب .

الاتجاهات الفقهية فى الرد

الرد على أصحاب الفروض ، ليس أمرا متفق عليه بين الصحابة
المجتهدين ، وفقهاء المذاهب ، وإنما اختلف الرأى فيـــــــــــــــــه
ما بين مؤيد ومعارض ، وما بين موسع لنطاق الرد ، ومضيق لهذا
النطاق ، وهذا ما تكشف عنه الاتجاهات التالية :

الاتجاه الأول : يذهب أنصاره ، وهم زيد بن ثابت ، بقوله
أخذ عروة والزهرى ، ومالك والشافعى ، الى أنه لا يرد على
أصحاب الفروض الباقي من التركة ، ولكن يرد الى بيت المال
" الخزانة العامة " ويكون أخذ بيت المال لهذا الباقي على
أساس أنه لا مستحق له ، فيؤول الى بيت المال ، كما لو كان الميت
لم يترك وارثا بالمرة .

وسندهم على ذلك ، ان الله تعالى ، قد قدر الأئصة ، وحددها
شرعا فرد الباقي الى الورثة ، يكون زيادة على ما فرضه الله
وهو غير جائز ، لأن هذه حدود الله ، فلا يتعدى أحد عليها .

الاتجاه الثانى : يذهب أصحابه ، وهم جمهور الصحابة
عمر وعلى ، وهو مذهب الحنفية ، والحنابلة^(١) الى أن الباقي
من التركة ، بعد سهام أصحاب الفروض ، يرد عليهم ، بنسبة
سهامهم ، الا الزوج والزوجة فانه لا يرد عليهما ، لان الرد
خاص بأصحاب الفروض النسبية .

وذهب عثمان بن عفان ، الى أن الرد يكون على الزوجين
أيضا ، فالرد عند ه يشمل العصبات النسبية والسببية ، بلا فرق
بينهما .

وسندهم على ذلك : قاعدة الغنم بالعزم ، فكما أن العسول
يجرى عليهما ، فينقصن بينهما ، فيجب أن يزداد نصيبهما بالرد
عليهما .

(١) وهو يذهب اليه بعض محققى الشافعية ، فقد قالو : اذا كان
بيت المال غير منتظم ، فانه يرد الباقي على أصحاب الفروض

وقد احتج أصحاب الاتجاه القائل بالرد ، بالأدلة الآتية :
 ١ - قوله تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب
 الله .

فإن النص يدل على أن من تربط بينهم صلة الرحم
 أولى بعضهم بميراث بعض ، وصلة الرحم تربط بين أصحاب
 الفروض النسبية ، دون أصحاب الفروض السببية الزوج والزوجه
 لأن هذه القرابة منشؤها رابطة الزوجية ، فلا يرد عليهم
 لانهدام الرحم في حقهما ، بعكس قرابة ذوى الفروض ، فإنهم
 أقرب القرابات إلى المتوفى .

٢ - ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عندما دخل
 على سعد بن أبي وقاص يعود ، فقال له سعد يا رسول الله
 أنا ذو مال ولا يرثنى إلا ابنتي واحدة ، أفأوصي بثلاثي
 مالي ؟ قال لا ، قلت : أفأصدق بشطره ؟ قال : لا ، قلت
 أفأصدق بثلثه ؟ قال : الثلث ، والثلث كبير .

ودلالة الحديث على الرد ، تتضح في قول سعد واعتقاده
 أيضا فقد قال في معرض البيان : ولا يرثنى إلا ابنتي واحدة
 وهو يعنى أنها ترث تركته ، فقد حق ميراثه في ابنته المنفردة
 وقد اعتقد سعد أن ابنته ترث جميع ماله ، ولم ينكر عليه النبي
 - صلى الله عليه وسلم - ولو كان ذلك غير جائز ، لمنعه
 النبي - صلى الله عليه وسلم - وحيث أن البنت ترث النصف فرضا
 فيكون ارثها باقى التركة ردا ، وهذا دليل على مشروعيه الرد .

٣ - أن أيلولة باقى التركة إلى بيت المال ، إنما يكون عند
 عدم وجود ورثته ، كيف والورثة موجودين ، وهم من أقارب
 الميت المقربين ، الذين نص الله على ميراثهم ، ورضى الميت
 بانتقال ماله كله إليهم ، فالأيلولة لبيت المال تكون عند انعدامهم

اذ أن بيت المال وارث احتياطي عند عدم وجود ورثة .
ورأى الجمهور هو الأرجح لاستناده الى أدلة صحيحة .

طريقة الرد على أصحاب الفروض النسبية

الرد على أصحاب الفروض النسبية ، قد يكون عند وجود الزوجين
وقد يكون عند عدم وجود أحد الزوجين .

الحالة الاولى : الرد على أصحاب الفروض النسبية ، مع وجود
أحد الزوجين : فإذا وجد في التركة أحد الزوجين ، وأصحاب
فروض فيكون الرد على أصحاب الفروض النسبية قط .

وسبيل ذلك ، أن يأخذ أحد الزوجين ، نصيبه المقدر
له ، ولا شأن له بالتركة بعد ذلك ، ثم جعل المال الباقي
بعد نصيبه ، تركه مستقلة ، تقسم بين أصحاب الفروض بنسبته
فروضهم ، ويكون استحقاقهم لها بطريق الفرض والرد معا .

فلو توفي وترك : زوجة ، بنت ، بنت ابن ، والتركة ٨٠٠ فدان

$$\frac{1}{8} - \frac{1}{2} - \frac{1}{6}$$

نصيب الزوجة = ٨٠٠ × $\frac{1}{8}$ = ١٠٠ فدان ، وتخرج .
الزوجة من التركة .

التركة لأصحاب الفروض : بنت ، بنت ابن

$$\frac{1}{2} \quad \frac{1}{6} \quad \text{اصل المسألة ٦}$$

مجموع السهام = ٣ = ١
نقسم الباقي من التركة بعد نصيب الزوجة = $\frac{٧٠٠}{٤}$ = ١٧٥

نصيب البنت = ٣ × ١٧٥ = ٥٢٥ فدان
نصيب بنت الابن = ١ × ١٧٥ = ١٧٥ فدان

اذن مجموع الانصبة = التركة .

الحالة الثمانية : الرد على أصحاب الفروض النسبية
عند عدم وجود أحد الزوجين . ولا يثور اشكال اذا كان صاحب
الفرض الوارث الوحيد انه يستحق التركة بطريق الفرض والرد ، كما
لو توفي ، ومرك بنت واحدة أو أخت شقيقه وحدها . أو بنت ابن
بمفردها ، فانها تستحق جميع التركة النصف فرضا ، والنصف
الاخر ردا .

ويحتاج الأمر الى بعض البيان ، في حالة تعدد الورثة
أصحاب الفروض .

(أ) اذا تعدد أصحاب الفروض ، وكانوا من نوع واحد
فان التركة تقسم عليهم بعدد رؤسهم . كما لو كانوا ثلاث
بنات ابن ، أو ثلاث أخوات لأب . فانهن يرثن التركة كلها
فرضا وردا ، الثلثان بطريق الفرض ، والثلث الباقي بطريق الرد .
ولو مات عن : ثلاث أخوه لأم ، قسمت التركة بينهم يستحق
كل واحد ثلثها فرضا وردا .

ولو مات عن جدتين ، فانهما يستحقان التركة كلها ، تأخذ
كل جده نصفها فرضا وردا .

والعلة في ذلك ، أنهم متساوون في الاستحقاق ، لاتحاد
الدرجة وقوة القرابة ، فتقسم التركة على عدد رؤسهم .

(ب) اذا تعدد الورثة أصحاب الفروض ، وكانوا من انواع
مختلفة كالأم والبنت والأخت وغيرهم ، فان التركة تقسم عليهم
بنسبة مساهمهم ، ويجعل مجموع المساهم هو أصل المسألة
الذي تقسم عليه التركة .

فلو توفى وترك : أم ، أخت ، أخ لام ، والتركة ٥٠٠٠ جنيه

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{4} \quad \frac{1}{4} \quad \text{أصل المسألة ٦.}$$

مجموع الأسهم ٦ = ٣ = ١ = ٥

$$\text{نقسم التركة على مجموع الأسهم} = \frac{5000}{5} = 1000$$

$$\text{نصيب الأم} = 1000 \times 1 = 1000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأخت} = 1000 \times 3 = 3000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب الأخ لام} = 1000 \times 1 = 1000 \text{ جنيه}$$

اذن مجموع الانصبة = التركة

الرد فى قانون المواريث :

أخذ قانون المواريث فى مصر ، رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بمذ هب الحنفية ، وهو مذ هب جمهور الصحابة فى الرد ، الا انه لم يأخذ به على اطلاقه ، ولنرجع الى عبارة النص ، ونتعرف على مضمون ما اختاره فى هذا الصدد .

تنص المادة ٣٠ على أنه : اذا لم تستغرق الفروض التركة ولم يوجد عصة من النسب ، رد الباقي على غير الزوجية ——— أصحاب الفروض ، بنسبة قروضهم ، ويرد باقى التركة الى أحد الزوجين ، اذا لم يوجد عصة من النسب ، أو أحد أصحاب الفروض النسبية ، أو أحد ذوى الأرحام

وبذلك يكون القانون قد أخذ بمذ هب الجمهور فى الرد على أصحاب الفروض النسبية والسببية ، واستبعد رأى زيد بن ثابت القائل بعدم الرد عليهم ، وأبطل كسبه باقى التركة الى بيت المال لكن القانون ، فوق ، بين أصحاب الفروض النسبية ، وهم من ——— الزوجين ، وبين أصحاب الفروض السببية ، وهم الزوجية ——— فالمرتبة الأولى فى الرد ، لأصحاب الفروض النسبية ، فكان

فان هوءلاء يرد عليهم الباقي من التركةء بالتقدم على غيرهم
من الورثة ؁ من ذوى الأرحام ؁ فقد قدر أنهم الأحق بالرد: من
الزوجين ؁ لقوة قرابتهم ؁ وقرب درجاتهم • وقد أخذ فى هذا
برأى الجمهور وعمر وعلى ؁ ومذهب الحنفية
والمسقة الأخيرة فى الرد ؁ جعلها لأحد الزوجية وقسـد
أخذ ذلك من مذهب عثمان ؁ فانه يرد على أحد الزوجين ؁ بعد
أصحاب الفروض النسبية ؁ وذوى الأرحام فان وجد عصبه نسبياً
أو ذوى فروض ؁ أو ذوى الأرحام ؁ لم يرد على أحد الزوجين •
ويتأتى لك بأن يكون الوارث للتركة ؁ هو أحد الزوجين
؁ فقط ؁ ولا يوجد معه أحد من العصبات ولا أحد من أصحاب
الفروض النسبية ؁ ولا أحد من ذوى الأرحام •
فلو توفى عن : زوجة فقط ؁ استحققت التركة كلها فرضاً ورداً •
ولو توفت عن : زوج فقط ؁ استحق التركة كلها فرضاً ورداً •

فصل أخير
أنواع أخرى من الميراث
البحث الاول
ذوو الارحام

تعريف ذوى الارحام :

ان مدلول ذو الرحم مدلول عام ، بحسب ما يدل عليه اطلاق الكلمة ، وعند أهل اللغة ، فهو يعنى صلة القرابة التى تربط بين انسان وآخر ، أيا كان نوعها وقوة القرابة فيها ، فهو لفظ عام يشمل مطلق القرابة .

وقد جاء علماء الفرائض ، وحددوا مدلوله الخاص ، والذي يميزه عن غيره من أنواع القرابات الأخرى ، ليرتب على كل من هذه القرابات حكمها الخاص بها ، فى شأن الميراث .

وهذا المدلول مؤثدا ، تخصيص ذوى الارحام بنوع معين من القرابة ، فذو الرحم ، هو القريب الذى ليس بصاحب فرض ولا عصبه كالاولاد والبنات وأولاد الأخوات ، والأخوال والنحلات والعلمات .

ولئن كانت أحكام الميراث التى دلت عليها النصوص الشرعية فى القرآن والسنة قد بينت ميراث بعض الورثة ، بتحديد فروضهم وهم أصحاب الفروض ، والبغض الآخر ، باستحقاق الباقي بعد الأنصبة المفروضة ، أو أخذ التركة كلها ، وهو ميراث الورثة بالتعصيب ، كما سبق أن بينا ، فان هناك نوعا غير هؤلاء ، تربطهم بالميت صلة القرابة وينتسبون اليه فى صورة من الصور ، وقد جاء القرآن والسنة بالبحث على صلة الرحم ، والأمر بوصلته ، والنهي من قطيعته ، وهو الوجه النص القرآنى ، فى قوله تعالى : وأولوا الارحام

بعضهم أولى ببعض في كتاب الله " ونصوص السنة التي أمرت
بصله الرحم " فانها بعمومها تشمل كل قرابة وتتجاوز نطاق
قراءة ذوى الفروض والعصبات .

ولعل هذا هو الذى دعا عدد غير قليل من الفقهاء الى
القول باستحقاق ذوى الأرحام فى الميراث .

أقول أهل العلم والفقهاء فى توريث ذوى الأرحام

أثار توريث ذوى الأرحام من التركة ، خلاف بين الصحابة
والفقهاء أساسه وجود النص ، من عدمه ، وتحكيم قواعد القياس ،
والنظر العقلى ، ودلائلها فى هذا الشأن .

وقد نتج عن هذا اتجاهان ، ينزع أحدهما الى منع توريث
ذوى الأرحام ، وينحوا الآخر نحو توريثهم ، والاقرار بوجود حـق
لهـم ، ولكـل منهما متعلقه من الدليل ، والحجـجـه .

١٠ - فقد ذهب الاتجاه الأول ، زيد بن ثابت ، وروايته
شاذة عن ابن عباس ، جماعه من التابعين ، منهم سعيد بن المسيب
وسعيد بن خبيـب ، الى منع توريث الأرحام ، اذا لم يوجد
للميت ورثه من أصحاب الفروض والعصبات ، ويؤول المال الى
بيت المال ، والى هذا ذهب المالكية والشافعية .

وقد احتجوا لرأيهم بأدلة تتخلص فى الآتى :-

١ - عدم وجود نص أو إجماع ، يدل على ميراثهم ، كما هو
الشأن فى ميراث أصحاب الفروض والعصبات ، فقد بيته النصوص
وبرهنت عليه الاقضية والوقائع ، بما لا يحتاج الى المزيد عليه
وأجمعت عليه الأمه ، وهذا مفتقد فى ذوى الأرحام ، فلا نص
والإجماع ، وهما السبيل الى أثبات حكم كهذا ، إذ لا مجال فيه
لغير النص والإجماع ، فدل هذا على أنهم لا يرثون إذ لو كانوا
وارثين ، لبين الشرع ذلك .

٢ - أن الأثني غير صا حبة الغرض ، لاثرت مع من هو فسى
درجتها ، وقوة قرابتها ، مع كونه وارثا ، ومستحقا فى التركة
كمالعمه مع العم ، و بنت الأخ الشقيق مع ابن الأخ الشقيق
فاذا كان الحال كذلك ، فى وجوده فبالأولى ، لاثرت عند عدم
وجوده .

ب - وقد ذهب أصحاب الاتجاه الثانى ، عمر بن الخطاب
وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل
وأصح الروايين عن أبى عباس الى ثوريث ذوى الأرحام ، اذا لم
يكن للميت ورثة من أصحاب الغروض والعصبات ، وهو مذاهب
الحنفية والحنابلة .

وقد استدلو على قولهم بالادلة والبراهين التالية :

١ - قوله تعالى جل شأنه : وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض
فى كتاب الله . . ووجه الدلالة فيها أن أولى الأرحام
بعضهم أحق بميراث بعض ، فيما كتبه الله وحكم به ، يستوى
فى ذلك قرابة ذوى الغروض والعصبات وقرابة غيرهم ، فان النص
عام فى الدلالة على الإحقين فى الميراث بالقرابة والرحم
فيتقدم ذوى الغروض والعصبة ، للنصوص المبينة لميراثهم ، ويليهم
ذوى الأرحام ، حيث يصدق عليهم الوصف العام ، وهو الرحم
والقربان ، وهو المعول عليه فى الاستحقاق ، بمقتضى
هذا النص العام .

أيضا ، فان قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون . فان لفظ الرجال والنساء والأقربين ، يشمل أولى الأرحام ، فيستحقون في الميراث لهذا ، وعلى من يدعى ، أن هذا خاص بقراءة دون غيرها أن يثبت ما يدعيه .

٢ - قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عنه المقدم بن معبد يكره قال : من ترك مالا فلورثته ، وأنسابا وارثان لا وارث له ، أعقل عنه وأرث ، والخال وأرث من لا وارث (١) وارث (١) له ، يعقل عنه ويرثه . فقد دل الحديث على ميراث الخال من التركة ، غاية الأمر أن مرتبته موعظه عن غيره من ذوى القربى الأخرى ، لكن هذا يثبت له الميراث ، ويجعل له حقا في التركة .

وقد روى أئمة من سهل : أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث ، الا خال ، فكتب في ذلك أبو عبيد بن الجراح إلى عمر ، فكتب عمر : ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال الله ورسوله مولى من لا مولى له ، والخال وارث من لا وارث له . . . فهذا دليل آخر يؤكد على ميراث الخال عند عدم وجود ورثته من أصحاب الفروض والعصبات ، ويدل على يثبت ميراث ذوى الأرحام بالمنتهى .

٣ - ان حكم العقل واعتبارات المصلحة ، يقضيان بتوريث ذوى الأرحام ، فان أوجر الصلة ، تربطهم بالمست من جهة ، وبجماعة المسلمين من جهة أخرى ، وباعتبار الأول ، فانهم يرثون وفق مرتبتهم وقوة قرابتهم ، وذلك يكون بعد ذوى الفروض والعصبات وباعتبار الثاني ، فانهم أولى المسلمين بهذا المال ، لانهم

(١) نيل الاوطار للشوناني ٥ ج ٦ ، ٥ ج ٧ ، ٥ ج ٨ ، ٥ ج ٩

الصنف الثالث : فروع أبوى المتوفى ، الذين ليسوا بأصحاب
فروض ولا عصبه ، وهم :

١ - أولاد الأخوات الشقيقات ، أو لأب وان نزلوا ، كأبـن
الأخت الشقيقه ، وبنت الأخت الشقيقه ، وابن الأخت
لأب ، وبنت الأخت لأب .

٢ - بنات الأخوة الأشقاء أو لأب ، وان نزلن ، كبنت الأخ الشقيق
وبنت الأخ لأب .

٣ - أولاد الأخوة والأخوات لأم ، كأبن الأخ لأم ، وبنت
الأخ لأم ، وان نزلت درجاتهم .

الصنف الرابع : فروع أجداد وجدات المتوفى
الذين ليسوا بأصحاب فرض ولا عصبه ، ويشمل طوائف ست هي :
الاولى : أعمام المتوفى لأم ، وعماته ، وأخواله وخالاته
لابويه أو لأحد هما .

الثانية : أولاد المذكورين في الطائفة الاولى ، وان نزلوا
وبنات أعمام المتوفى لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم ، وان نزلوا
وأولاد من ذكروا ، وان نزلوا .

الثالثة : أعمام أب المتوفى لأم وعماته ، وأخواله وخالاته
لأبوين أو لأحد هما ، وأعمام أم الميت وعماتها ، وأخوالها
وخالاتها لأبوين أو لأحد هما .

الرابعة : أولاد المذكورين في الطائفة الثالثة ، وان نزلوا
وبنات أعمام أب المتوفى ، لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم
وان نزلوا .

الخامسة : أعمام أب أب المتوفى لأم ، وأعمام أب أم المتوفى
وعما تهما وأخوالهما ، وأخالاتهما لأبوين أو لأحد هما
وأعمام أم أم الميت ، وأم أبه وعما تهما وأخوالهما وخالاتهما

مال قريبهم ، ومن ينتسبون اليه بصلة الرحم فيقدمون لذلك على بيت المال ، ولأن المصلحة ، تقضى بحصولهم على ما ينفعهم من مال قريبهم ، لتدبير شئونهم ، وإعانتهم في أمور معاشهم ، وهذا يرجح توريشهم واستحقاقهم في الميراث . وهذا الرأي القائل بتوريشهم أقوى من الرأي المانع ، لانه قد دلت على ما ذهب اليه بالنصوص من الكتاب والسنة ولأن النظر العقلي يؤيد قولهم ويدحض على صحة مدعاهم .

أصناف ذوى الأرحام

يتعدد أصناف ذوى الأرحام ، الى أصناف أربعة ، تترتب فيما بينها ، من حيث الانتساب الى المتوفى ، وقوة القرابة وهذه الأصناف هى :

الصنف الاول : فروع بنات المتوفى :

- وهم الفروع الذين يرتبطون به عن طريق أنثى ، وهم :
- ١ - أولاد البنات وان نزلوا ذكورا أو أناثا ، مثل ابن البنت وبنت البنت ، وابن بنت الابن .
 - ٢ - أولاد بنات الابن وان نزلوا ، ذكورا أو أناثا ، كابن بنت الابن وبنت بنت الابن .

الصنف الثانى : أصول المتوفى ، الذين يرتبطون عن طريق أنثى ، وهم :

- ١ - السجد الفاسد ، كأم الأم ، وأب أم الأب ، وأب أم الأم ، وأب أم الأب ، وأب أم الأم ، وأب أم الأب .
- ٢ - الجدة الفاسدة ، وهى التى تدلى الى الميت بجذ غير صحيح وليس صاحب فرض ولا عصبية فرض ولا عصبية ، كأم أم الأم ، وأم أم الأب .

لابوين أو لأخذهما •

السادس : أولاد المذكورين في الطائفة الخامسة
وان نزلوا وبنات أعمام أبي أبي المتوفى لابوين أو لأب، وبنات
لبنائهم ان نزلوا وأولاد من ذكرن وان نزلوا •

طريقه توريث ذوى الأرحام

هناك طريقتان في توريث ذوى الأرحام ، هما أشهر
الطرق في توريثهم ، هما طريقة أهل التنزيل ، وطريقة أهل القرابة •

(أ) طريقة أهل التنزيل ، والقائل بها علقمه والشعبي
ومسروق والحسن بن زياد واحد ابن حنبل • خلاصتها : تنزيل
كل فرع منزلة من يدلى به ، فينزل كل فرع منزلة أصله ، وينزل
أصله منزله أصله ، الى أن تصل الى أصل وارثة •

فلومات عن بنت بنت ، وبنت أخت ، قسم المال بينهما نصفين
لأن بنت البنت ، تنزل أصلها ، وهى البنت ، وكذلك بنت الأخت
تنزل منزله أصلها ، وهى الأخت •

ويستثنى من ذلك الأخوال والخالات ، فانهم ينزلون منزله
الأم أو الأعمام ، والعمة ينزلون منزلة الأب على الراجح •

(ب) طريقة أهل القرابة ، وهى مذهب الحنفية ، ويطلق
عليه أهل القرابة ، لانهم يقدمون عند توريث ذوى الأرحام ،
الأقرب فالأقرب •

والطريقة التى يجرى وفقا لها توريث ذوى الأرحام عندهم
هى طريقه توريث العصبات إذ أن ذوى الأرحام من القرابة
النسبية ، وليس لهم سهم مقدركما فى العصبات ، لذلك فانهم
يرثون بالكيفية ، التى يرث بها العصبات ، وموعدى ذلك :

١ - أن وجود وارث من ذوى الأرحام بمفرده ، ليس معصية أحد من ذوى الفروض والعصبات ، وليس معه غيره من ذوى الأرحام يجعله يرث التركة كلها وهذا يسرى على كل صنف مع الأصناف الأربعة . ويستثنى من منع ميراثه مع ذوى الفروض ، أحد الزوجين ، فإنه عند انحصار التركة فى أحد الزوجين ، وذى الرحم فان أحد الزوجين يأخذ نصيبه هو يأخذ ذى الرحم الباقي لانه لا يرد على أحد الزوجين ، الا عند عدم وجود أحد من ذوى الأرحام .

٢ - عند تعدد ذوى الأرحام ، مع اختلافهم فى الصنف فىراعى قاعدة الترتيب فى الاصناف ، حيث يقدم فى التوريث الصنف الأسبق على الذى يليه ، فيقدم الصنف الأول على الصنف الثانى ، ويقدم الصنف الثانى على الثالث ، ويقدم الصنف الثالث على الصنف الرابع .

وكذلك يقدم طوائف الصنف الرابع بعضها على بعضها فالطائفة الاولى ، تقدم على الثانية ، والثانية على الثالثة والثالثة على الرابعة ، فتقدم كل طائفة على الأخرى فى الميراث .

٣ - ان تعدد ذوى الأرحام ، وكانوا من صنف واحد ، أو من طائفة واحدة ، فان الترجيح بينهم يكون بقرب الدرجة ، فلو مات عن بنت بنت ابن بنت ، فالميراث ، لبنت البنت لأنها أقرب درجة الى المتوفى بن ابنت ابن البنت .

٤ - فان تساوى ذوى الأرحام فى الصنف واتحدوا فى الدرجة فيكون التقديم فى الميراث بالأدلاء ، فمن يدلى الى الميشت بوارث صاحب فرض ، أو عصة ، يقدم على من يدلى اليه بذى رحم غير وارث .

فلومات عن بنت بنت ابن ، وبنت بنت بنت ، ترث بنت بنت
الابن ، لانها تدلى الى الميت بوارث ، وهو بنت الابن ، فهى
صاحبة فرض ، بينما تدلى الاخرى الى الميت بذى رحم ، وهما
متحدان فى الدرجة .

٥ - ان تساوى ذوى الارحام فى الصنف والدرجة والادلاء ، فانه
يقدم الاقوى فى القرابة ، فمن كان ينتسب الى الميت بأبوين
يقدم على من ينتسب له بأب واحد ، فتقدم فى الميراث بنت
بنت الاخ الشقيق ، على بنت بنت الاخ لأب تدلى الى الميت
بأبوين ، بينما تدلى الثانية للميت بأب واحد .

٦ - عند التساوى بين ذوى الارحام فى كل شىء ، كما لسكو
كانوا ينتمون الى صنف واحد ، وفى درجة قرابة واحدة ، وكانوا
متحدين فى الادلاء الى الميت بوارث ، أو بغير وارث ، وكانوا
فى قوة قرابة واحدة ، ومن حيز واحد ، بأن كانوا جميعاً من
قرابة الأب ، أو من قرابة الأم ، فان التركة تقسم بينهم للذكر
مثل حظ الانثيين .

فلومات عن : ابن بنت أخت ، بنت بنت أخت . فان ابن
بنت الاخت يأخذ ضعف بنت بنت الاخت ، للمساواة بينهما .
هذه هى السامع العامة لطريقة أهل القرابة ، التى قال بها
الحنفية ، والتى أخذ بها قانون الموارث .

توريث كل صنف من أصناف ذوى الأرحام

توريث الصنف الأول : يتبع فى توريث هذا الصنف وكل صنف من الأصناف الأخرى ، الأحكام التى ذكرناها .

عند تعدد ذوى لأرحام من الصنف الأول ، فالترجيح بينهم يكون :

أولاً : بقرب الدرجة من الميت . فلو وجد فى التركة : بنت بنت ، و بنت بنت بنت ، فتقدم فى الميراث بنت البنت ، على بنت بنت البنت لأنها أقرب منها درجة .

ثانياً : ان اتحدوا فى الدرجة ، قدم من يدلى الى الميت صاحب فرض ، على من يدلى للميت بذى رحم غير وارث .

فلومات عن بنت بنت ابن ، ابن بنت بنت . توث بنت بنت الابن ، لأنها تدلى الى الميت بوارث صاحب فرض . أما الأخرى فإنها تدلى الى الميت بوارث ذى رحم .

ثالثاً : ان تساوا فى الدرجة وقوة القرابة ، واشتركوا فى الميراث ، للذكر مثل حظ الانثيين .

فمن مات عن : ابن بنت ابن ، بنت بنت ابن . فالميراث بينهما لابن بنت الابن ، ضعف بنت بنت الابن .

توريث الصنف الثانى : يشترط لميراث أصحاب الصنف الثانى ، عدم وجود أحد من ورثه الصنف الأول ، فاذا وجد ورثه هذا الصنف ، فإنه يتبع فى توريثهم الاتى : -

أولاً : عند التعدد بينهم مع اختلاف الدرجة ، قدم الأقرب درجة ، بغض النظر عن كونه من جهة الأب أو الأم .

فمن مات عن : أب أم ، أب أم أب . يرث أب الأم ، لأنه الأقرب درجة من أب أم الأب .

ثانيًا : عند التساوي في الدرجة فيقدم من يدلى إلى الميت بوارث واحد فرض على من يدلى إلى الميت بذى رحم غير وارث .
فلومات عن : أب أم ، أب أب أم ، يرث أب أم الأم ، لأنه يدلى إلى الميت بوارث صاحب فرض هي أم الأم .

ثالثًا : ان تساوا في الدرجة والادلاء ، واختلفوا في الحيز بأن كان بعضهم من جهة الأب ، وبعضهم من جهة الأم ، كان للقراية من جهة الأب الثلثان ، وللقراية من جهة الأم ، الثلث .
فمن مات عن : أب أم أب ، أب أم أم . فيرث أب أم الأب -
الثلثين ، وأب أم الأم الثلث ، لأن الأول جد من جهة الأب بينما الثاني جد من جهة الأم .

رابعًا : ان تساوا في الدرجة والادلاء والحيز ، بأن كانوا جميعا من جهة الأب ، أو كانوا من جهة الأم ، تقسم التركة بينهما للذكر ضعف الأنثى .

فلومات عن : أب أب أم ، أم أب أم . فالميراث بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، فيأخذ أب أم الأم الثلثان ، وتأخذ أم أب الأم الثلث .

توريث الصنف الثالث :

يرث أفراد هذا الصنف ، اذا لم يوجد أحد من ورثة الصنف الأول ، ويجرى توريثهم ، طبقا لاحكام الاتية : -

أولا : ان تعددت أفراد هذا الصنف ، مع اختلافهم في الدرجة فان أحقهم بالميراث ، الأقرب درجة .

فلومات عن : بنت أخ لأم ، بنت ابن أخ شقيق ، فان الوارث بنت الأخ لأم ، لأنها أقرب درجة للميت من بنت الإخ الشقيق

ثانيها : عند التساوى فى الدرجة . مع اختلافهم فى
الادلاء ، قدم فى الميراث من يدلى الى الميت بوارث ، على من لا يدلى اليه بوارث .

فلو توفى عن : بنت ابن أخ شقيق ، ابن بنت أخ شقيق . فترث
بنت ابن الأخ الشقيق دون ابن بنت الأخ الشقيق ، لأنها تدلى
الى الميت بوارث عاصب ، هو ابن الأخ الشقيق ، أما ابن بنت
الأخ الشقيق ، فإنه يدلى الى الميت بذى رحم غير وارث .
ثالثا : ان تساوا فى الدرجة والادلاء ، فإنه يقدم فى
الميراث ، الأقوى فى القرابة .

فلو توفى عن : بنت أخ شقيق ، بنت أخ لأب ، ابن أم لأم .
ترث بنت الأخ الشقيق دون غيرها ، لأنها صاحبة القرابة الأقوى
حيث تنتسب الى الميت بأبوين ، بينما تنتسب الثانية الى
الميت بأب فقط ، والثالث تنتسب الى الميت بأم فقط .

رابعا : ان تساوا فى درجة القرابة ، وفى الادلاء بوارث ، أو
بغير وارث ، وفى قوة القرابة ، فإنهم يشتركون فى الميراث
بينهم لعدم المرجح بينهم ، وتقسمة التركة باعتبار الابدان
أى للذكر مثل حظ الأنثيين .

فمن مات وترك : بنت ابن أخ لأم ، ابن ابن أخت لأم .
فيرث الثانى الثلثان ، وترث الاولى الثلث ، على اعتبار الذكوره
والانثى .

توريث الصنف الرابع : ميراث هذا الصنف مشروط
بعدم وجود أحد من الأصناف الاولى والثانية والثالثة . فإذا
وجد أكثر من وارث من الصنف الرابع ، ينتمون الى طوائف
مختلفة ، وهى ست طوائف ، فان أفراد الطائفة الاولى
يقدم فى الميراث على أفراد الطائفة الثانية ويقدم أفراد
الطائفة الثانية على أفراد الطائفة الثالثة ، ويقدم أفراد

المسطائفه الثالثه على أفرا الطائفه الرابعه ، والرابعه
على السادسه ، لأن الاشقييه فى ترتيب هذه الطوائف كما هو
الحال فى الأصناف - مبنى على الأحق فى الميراث .

فمن توفى عن : عمه لأب ، بنت خالا . فالميراث للعمه لأب ،
لأنها من أفراد الطائفه الأولى ، ولا شسى ، لبنت الخال ، لأنها
من أفراد الطائفه الثانيه .

ميراث الطائفه الأولى : أفراد هذه الطائفه
هم أعمام الميت لأم ، وعماته لأب أو لأم ، وأخواله وخالاته .
فقرابتهم فى الأعمام والعمات من جهة الأب وفى الأخوال
والخالات من جهة الأم . وعند توريثهم يواعى الاتى :

أ - عند تعددهم ، مع كونهم ينتسبون الى حيز واحد
بأن تتحد جهته قرابتهم ، من جهة الأب جميعا ، أو من جهة
الأم جميعا ، فان الترجيح بينهم يكون بقوة القرابة ، فصاحب القرابة
الأقوى أحق بالميراث .

فمن توفى عن : عمه شقيقه ، عمه لأب . فالميراث للعمه
الشقيقه لقوة قرابتها عن العمه لأب فقط .

ومن توفى عن : خال لأب ، وخال لأم ، فالميراث للخال
لأب ، لأنه أقوى فى القرابة من الخال لأم .

وانا تساوا فى قوة القرابة ، اشتركوا فى الميراث ، طبقا
لقاعد قللك كسر مثل حظ الانثيين .

فمن توفى عن : خال لأب ، خاله لأب . كان الميراث
بينهما للذكر ضعف الانثى .

ب - وان تعددوا ، واختلفوا فى الحيز ، بأن كان بعضهم
ينتسب الى الميسن جهة الأب ، والاخر ينتسب اليه من جهة
الأم . استحققت قرابة الأب الثلثان ، وقرابة الأم الثلث .

فمن توفي عن : عمة ، خالة • ورثت العمة الثلثين ، والخالة
الثلث ، لأن العمة من قرابة الأب ، والخالة من قرابة الأم •
الطائفة الثانية : القرابة في هذه الطائفة تكون
في أولاد العمات والخالات ولا خوال لأب أو لأم ، وبنات الأعمام
لأب أو لأم ، وبنات أبنائهم ، وإن نزلوا ، وأولادهم وإن نزلوا
ويتبع في توريثهم الاتساق : -

١ - إن تعددوا مع اختلافهم في الدرجة ، يقدم في الميراث
الأقرب درجة ، دون نظر إلى كونه من جهة الأب أو الأم ، أو كونه
ذكر أم أنثى •

فمن توفي عن : بنت عمة ، بنت ابن خالة • فالميراث لبنت
العمة ، لأنها صاحبة الدرجة الأقرب إلى الميت •
٢ - فإن تساوا في الدرجة ، وفي الحيز ، بأن كانوا جميعاً
من قرابة الأب ، أو كانوا جميعاً من جهة الأم ، فالتقديم
في الميراث ، بالأولاد ، فمن يدلى إلى الميت بعاصب ، يقدم
على من يدلى بذى رحم •

فلو توفي عن : بنت عم لأب ، بنت عمة لأب • فالميراث
لبنت العم لأنها تدلى إلى الميت بعاصبهو العم لأب • أما بنت
العمة ، فإنها تدلى إلى الميت بذى رحم ، هي العمة لأب •

٣ - فإن تساوا في الدرجة والحيز والأولاد ، بذى رحم أو بعاصب
فإن التقديم في الميراث ، يكون للأقوى قرابة ، فمن كان لأبوين ، أولى
لمن كان لأب ، ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم •

فمن توفي عن : بنت عمه شقيقه ، بنت عمة لأب ، بنت عمه
لأم ، فالميراث لبنت العمة الشقيقه ، دون الآخرين ، لأنها أقوى

في القرابة الى الميت منهما •

— وان تساوا في الدرجة ، والادلاء والحيز ، وقوة القرابة ،

اشتركوا في الميراث ، للذكر ضعف الانثى •

فلو توفي عن : بنت خال لأب ، ابن خال لأب • أخذ

ابن الخال الثلثين ، وأخذت بنت الخال الثلث •

• — وان اختلف حيز قرابتهم ، بأن كان بعضهم من جهة

الأب والبعض من جهة الأم ، فيشترك الجميع في الميراث

يكون لقرابة الأب الثلثان ، ولقرابة الأم الثلث • ثم يقسم نصيب

كل قرابة ، بين أفراد ، باتباع قواعد الترجيح السابقه

فمن توفي عن :

بنت عم فالأم ، ابن خالة لأم • فالثلثان لقرابة الأب وذلك لبنت

العم لأم ، والثلث لابن الخالة لأم ، لانه من قرابة الأم •

ولو توفي عن : بنت عم لأب ، ابن عمه لأم ، بنت خاله شقيقه

ابن خال لأب • فالثلثان لقرابة الأب ، وهما بنت العم ، وابن

العمة تستحق الأولى منه ثلثيه ، ويستحق ابن العمة ثلثه

لقوة القرابه في بنت العمة • ويعطى الثلث لقرابة الأم ، بنت

الخاله ، وابن الخال ، وتأخذ هذا الثلث بنت الخاله الشقيقه

لقوة قرابتها دون ابن الخال لأب •

توريث الطائفة الرابعه : تورث كما يجرى التوريث

في الطائفة الثانيه •

توريث الطائفة الخامسة : تورث كما يجرى التوريث في الطائفة

الأولى •

توريث الطائفة السادسة : تورث كما يجرى التوريث في

الطائفة الثانيه •

وقد نص قانون الموارث على ارث ذوى الارحام فى المادة

من ٣١ - ٣٨ .

وقد نصت المادة ٣١ على أنه : اذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ، ولا أحد من ذوى الغروض النسبية ، كانت التركة أو الباقى منها لذوى الارحام ثم ذكرت عقب ذلك الاصناف الاربعه لذوى الارحام ثم جاءت المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ باحكام تورثهم على النحو الذى بيناه .

يتضح مما أخذ به القانون ، أنه جعل ميراث ذوى الارحام بعد ميراث أصحاب الغروض ، والعصبات ، والرد على غير الزوجيين كما أخذ بمذهب أبى حنيفة فى التورث ، فقد أجرى التوريث فى ذوى الارحام ، على طريقه أهل القرابة ، وهى الطريقه التى تحاكى طريقه توريث العصبات .

تعدد جهتى القرابة لذوى الارحام

قد يوجد لذى الرحم جهتى قرابة ، بأن يكون قريباً للمتوفى من جهتين ، فانه يفرق فى هذا الصدد ، بين ما اذا اختلف حيز القرابة ، فى ذوى الارحام ، وبين ما اذا كان الحيز واحداً .

أ - عند اختلاف حيز القرابة ، بأن كانت احدى القرابتين من جهته الأب والأخسر من جهة الأم .

فلو توفى عن : ابن عمه ، هو ابن خال شقيق ، ومعه بنت خال شقيق ، ويتأتى ذلك من حاله رجلين ، تزوج كل منهما اخت الاخسر . فان اولادها يكون كل منهما ابن عمه وابن خال للاخر

المروى عن أبى يوسف ، أن ذا الرحم يرث بالجهتين معا
وذلك لتعدد جهة القرابة فيهما - اختلاف الحيز
وعلى ذلك ، فبالنسبة لميراث ابن العمه وابن الخال معا ، -
واجتمعت معه بنت الخال الشقيق ، فان الابن يأخذ باعتباره
ابن عمه ثلث المال ، وباعتباره ابن خال ثلث الثلث الباقي ، وتأخذ
بنت الخال ثلث الباقي .

وعليه ذلك أن اختلاف الحيز جعل جهة التوريث مختلفه
فيتعدد الاستحقاق بتكرر أسبابه .
وهذا ما اخذ به قانون الوارثه ، فقد نص فى الماده
٣٧ على أنه : لا اعتبار لتعدد جهات القرابة ، فى وارث من
ذوى الارحام ، الا عند اختلاف الحيز .

ب - أما عند اتحاد الحيز ، وكان لذوى الرحم جهتا قرابه
فلا اعتبار لتعدد القرابة ، ومن ثم فلا يرث الاب جهته واحدة .
فمن توفى عن : بنت أخت لأم ، وهى بنت أخ لأب أيضا
واجتمع معها بنت أخ آخر لأب . فان التركة يتقسم بينهما
بالسوية ، ولا اعتبار لتعدد جهتي القرابة فى الوارثة الاولى
لان جهة القرابه واحدة وسبب التوريث واحدا ، فلا يتعدد
الاستحقاق .

المبحث الثاني

الرد على أحد الزوجين والعصبة السببية

الرد على أحد الزوجين

يأتي الرد على أحد الزوجين ، كمرتبه من مراتب المستحقين في التركة ، بعد ميراث ذوى الأرحام ، وقبل ميراث العصبة لسببيه وبقول آخر ، فان رد الباقي من التركة ، على أحد الزوجين ، بعد استحقاقه لنصيبه الفروض ، يكون في المرتبة الخامسة ، بعد ميراث ذوى الفروض ، والعصبات النسبية ، والرد على أصحاب الفروض غير الزوجين ، وذوى الأرحام .

ويتأتى ذلك اذا انحصر الميراث في أحد الزوجين ، ولم يوجد أحد من الورثة غيره ، حتى لو كان من ذوى الأرحام ، لائتسا قلنا انه اذا وجد أحد من ذوى الأرحام ، أخذ الباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين .

فلو توفي عن : زوجة ، بنت بنت . فان الزوجة تأخذ الربع ، لعدم وجود فرع وارث ، وتأخذ بنت البنت الباقي ، لأنها من ذوات الأرحام ، الذين ليس لهم سهم مقدر ، فيرثون الباقي . ولو مات عن : زوجة فقط . فانها ترث الربع فرضا ، وثلاثة أرباع التركة ردا .

كذلك لو ماتت عن : زوج فقط . أخذ النصف فرضا ، والنصف الباقي ردا .

وقد أخذ قانون الموارث بذلك ، واستقى حكمه هذا من مذهب عثمان بن عفان ، رعاية منه لمصلحة ذوى الأرحام ، حيث قدمهم

فى الميراث على الرد على أحد الزوجين ، وفى ذات الوقت لم يحرم الزوجين من الرد عليهما ، وإنما أخر ذلك السبب موضعه المناسب ، لأن القرابة فيها سببيه ، وليست نسبيه . وقد جاء بحكمه فى هذا فى المادة ٣٠ التى نصت على أنه : يرد باقى التركة ، الى أحد الزوجين ، اذا لم يوجد عصبه من النسب ، أو أحد أصحاب الغروض النسبيه أو أحد ذوى الأرحام .

العصبة السببيه

العصبة السببيه ، هى أن يرث السيد عبده الذى اعتقه اذا لم يكن للعبد ورثه وترك مالا ، والاستحقاق هنا من جانب واحد هو جانب المعتق فى عتيقه ، الذى اعتقه ، فان العبد لا يرث سيده .

وقد جعل قانون الموارث العصبة ، أحد المستحقين فى التركة ، فى المرتبه السادسه بعد الرد على أحد الزوجين وقد جاء فى المادة ٣٩ العاصب السببى يشمل : (١) مولى العتاقه ومن اعتقه ، أو أعتق من اعتقه . (٢) عصبه المعتق أو عصبه من اعتقه أو أعتق من اعتقه

ويعتضى بانص عليه القانون ، فانه اذا لم يوجد السيد المعتق " فان الميراث يكون لعصبتيه المذكور .

المبحث الثالث

الاستحقاق بغير طريق الميراث

يأتى الاستحقاق فى التركة ، بهذا الطريق موعرا عن الاستحقاق بطريق الميراث فكل منهما طريق مختلف عن الآخر ، فى أصل الحق ، فالحق فى التركة بطريق الميراث ، لا دخل لارادة المورث فيه فهو اجبارى ، فرضه للشرع ، وجدد أسبابه ، واشخاصه وقد رأنصته ، وقرره لأصحاب القروض ، والعصبات بقوعيتها وذوى الأرحام .

أما الاستحقاق بغير طريق الميراث ، فليس من الميراث ، وأن وجد فيه بعض الشبه به ، فان لارادة صاحب التركة دخل فيه ، عبر عنها فى مشيئته واختياره ، والى جانب ذلك ذلك ، فقد يوصى صاحب التركة ، بما يجاوز النطاق المسموح له فيها ، وهو الوصية بأكثر من الميراث ، أو لا يوجد لا هذا ولا ذاك .

وبهذا فان الاستحقاق بغير طريق الميراث ، يثبت للأشخاص التالية :

- ١ - المقر له بالنسب على الغير .
- ٢ - الموصى له بأكثر من الثلث .
- ٣ - بيت المال .

المقرر بالنسب على الغير

الاقرار بالنسب على الغير، هو الحاق نسب شخص بغير المقر، كأن يقول المقرر لشخص، أنت أختي، أو أنت عمي أو أنت ابن ابني، فهو لم يقر له بالنسب على نفسه، وإنما انطوى اقراره على تحميل النسب على الغير، هو الأب، ففى حالة الاقرار بالاخوة، والجد فى حالة الاقرار بالعمومة، والابن فى حالة الاقرار بالبنت، وثبوت النسب فى هذه الحالات أمر لا يتعلق بالمقر، وإنما يتعلق بالاب والجد وابن الابن، لأن لهم الحق فى اثبات النسب من عدمه.

وهكذا فان الإقرار بالنسب على الغير يثير دعوىين

- ١ - الحاق المقر له بنسب شخص آخر .
 - ٢ - اقرار بثبوت حق له فى مال المقر بعد وفاته .
- ولما كان اللاحاق بالنسب من الغير، لا يملكه المقر، فإنه لا يترتب عليه أثره، إلا بمصادقه الغير على هذا الاقرار، لانه صاحب الحق فيه وحده .

أما الإقرار بثبوت حق له فى مال المقر، فان المقر يملكه ان أن الاقرار حجه قاصرة على المقر، ويعامل بمقتضى اقراره على حق نفسه، لأن لأرادته دوراً فى انشاء الحقوق، وترتيب الالتزامات المالية، ويجب الوفاء بها، حتى لا يستضر المقرر له، وعليه فان المقر له يستحق مال المقرر بعد وفاته اذا لم يوجد للمقر وارث يستحق المال .

ويذهب الحنفية الى أن استحقاق المقر له بالنسب على الغير يكون بطريق الميراث فيستحق المقر له التركة أو مابقى منها كالوارث الحقيقي، أخذاً للمقر باقراره، متى توافرت الشروط.

ويرى الشافعى أن استحقاق المقر له فى التركة ، ليس بطريق الميراث ، لأنه يتأسس على ثبوت النسب ، وليس هذا فـسـى مكسـة المقر .

وقد أخذ القانون بنظر الشافعى ، حيث اعتبر الاستحقاق فى التركة مؤسس على غير سبيل الارث ، فقد نصت المادة ١٠١ من قانون المواريث ١٩٤٣ / ٧٧ على أنه : اذا أقر الميت بالنسب على غيره ، استحق المقر له التركة ، اذا كان مجهول النسب ، ولم يثبت نسبه من الغير ، ولم يرجع المقر عن اقراره . ويشترط فى هذه الحالة ، أن يكون المقر له حيا ، وقت مسوت المقر ، أو وقت الحكم باعتباره ميتا ، وألا يقوم به مانع من موانع الارث .

وبهذا النص وازن المشرع بين الاعتداد بإرادة المقر ، ومصلحه المقر له ، فى تخويله المقر له ، فى الاستحقاق فى التركة ، وبين مراعاة الواقع ، وتسميه الأمور بأسمائها الحقيقية ، فجعل الاستحقاق ، ليس طريقه الارث ، لعدم ثبوت النسب فيه ، وقـد اشترط للاستحقاق توفر الشروط الاتية :

- ١ - أن يكون المقر له مجهول النسب .
 - ٢ - ألا يثبت نسب المقر له من الغير ، (بوسيلة) اثبات شرعية .
 - ٣ - أن يكون المقر له ممن يولد مثله لمثل المقر .
 - ٤ - أن يصادق المقر له المقر على اقراره .
 - ٥ - أن يظل المقر متمسكا باقراره حتى الموت .
 - ٦ - أن تتحقق حياة المقر له ، عند موت المقر ، أو عند الحكم باعتباره ميتا .
 - ٧ - ألا يقوم به مانع من موانع الميراث .
- وبهذا كان حق المقر له فى التركة ، مؤسسا على غير طريق الميراث .

الموصى له بأكثر من الثلث

تحدد مقدار الوصية في ثلث المال ، رعاية لحق الورثة وضمانا لهم في الانتفاع بحقوقهم في مال المورث ، الذي خـُـسـُـول لهم حق الخلافة فيه ، لذلك منع الشارع الوصية بأكثر من ثلث المال ، تحقيقا لهذا المعنى ، فإذا كانت الوصية بأكثر من الثلث ، تخل بهذا المعنى ، فليس ثمة ما يمنع من جوازها فإذا لم يوجد ورثة ، ولم يوجد من اقرله بالنسب على الغير فالوصية بأكثر من الثلث لا تضر بأحد ، ولا تخل بحق أحد ، فقد أجاز الحنفية الوصية في هذه الحالة ، ولو كانت لغير المسلم لأنه لا يشترط في الوصية اتحاد الدين ، كما هو الشأن في الميراث . لذا تنفذ الوصية إذا لم يوجد ورثة مطلقا ، ولا مقر له بالنسب على الغير ، لأن المقر له حقا ، في مال المتوفى عملا باقراره ، وحق المقر له في المال ، يشبه الميراث في بعض جوانبه .

وعلى ذلك فإن حق الموصى له بأكثر من الثلث ، في التركة ليس على سبيل الميراث ، وإنما هو استحقاق في التركة بغير طريق الارث ، ومرتببه الوصى له في الاستحقاق وهي الثانية بعد المقر له بالنسب على الغير ، وقبل أيلولة التركة إلى الخزانة العامة .

وقد نص قانون الوصية على ذلك ، في المادة ٣٧ ، في فقرتها الثانية ، فقد جاء بها : وتنفذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له ، بكل ماله ، أو بعضه ، من غير توقف على اجازة الخزانة العامة .

أما قانون الموارث فقد بين موضعها ، في الاستحقاق بغير طريق الارث ، في المادة ٤ ، فإذا لم توجد ورثة ، قضى من التركة بالترتيب الآتي :

أولا : استحقاق من أقر له الميت ، بنسب على غيرهِ
ثانيا : ما أوصى به فيما زاد على الحد ، الذى تنفذ فيسسه
الوصية .

بيت المال

يعد بيت المال ، أحد المستحقين للتركة ، بغير طريق الميراث
ويحتل المرتبة الأخيرة بعد المقر له بالنسب على الغير ، والموصى
لـه بأكثر من الثلث . وبالضرورة ، فإنه لا يستحق التركة إذا كان
هناك أى من ورثه الميت ، لأن مرتبة الورثة تسبق الاقرار بالنسب
على الغير ، والوصية بأكثر من الثلث .

ويستحق بيت المال التركة ، على أساس أنها مال ضائع لا وارث
لـه لكل مسلم حق فيه ، وينفق منه على المصالح العامة
للمسلمين ، وهذا مذهب الحنفية ، وبه أخذ قانون الموارث
فى المادة ٤ ، إذ نص عليه فى المرتبة الثالثة ، بعد المقر له
بالنسب أو الموصى لـه بما زاد على الثلث ، فقد قالت : فإذا
لم يوجد أحد من هؤلاء ، آلت التركة ، أو ما بقى منها ، إلى
الخزانة العامة (١)

(١) نصت مـن القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة على أنه
تؤول إلى الدولة ملكية التركات الشاغرة بالجمهورية العربية المتحدة
والتي يخلفها المتوفون عن غير وارث ، أيا كانت جنسيتهم ، وذلك من
تاريخ وفاتهم ، وتعد الإدارة العامة لبيت المال ، بوزارة الخزانة قوائم
عن العقارات ، التي تتضمنها هذه التركات وتشهر بـدون رسم .

المبحث الرابع

الميراث بالتقدير

ميراث الحمل

ان وجود الجنين فى بطن أمه ، يشير التساؤل عن حقه فنى تركه مورثه ؟ وأساس هذا التساؤل ، أن حياة الجنين مسألته مظلونه غير متيقن منها والشرط فى الميراث : تحقق حياة النوارث وقت موت المورث . لكن لما كان الجنين موجودا فى بطن أمه فان هذا يستدل منه على حياته ، وهذا الظن يتحول الى يقين بعد فترة معينة ، بخروج الجنين الى عالم الشهادة ، وتمتع به بالحياة الكاملة .

من أجل ذلك ، كان يجب أن يعتد بأمر الحمل ، والا يجرد من حقه فى التركة بدعوى أنه لم يسخر الى الحياة ، بعد وهذا ما فعله الشارع الاسلامى ، فقد قرر للحمل نصيبا فى التركة واشترط لذلك شرطان :

الأول : ولادة الجنين حيا ، فاذا ولد ميتا ، فلا يرث ، وينبغى أن يولد كله حيا عند جمهور الفقهاء ، فاذا ولد بعضه ميتا وبالأولى اذا ولد كله ميتا ، سواء كان موته بجنايه على أمه أم موتها طبيعيا فلا يرث شيئا وخالف الحنفية فى ذلك ، لكن رأيهم مرجوح ، فقد أخذ القانون برأى الجمهور .

وهذا ويستدل على حياة المولود ، بانفصاله عن أمه حيا ، ويتحقق ذلك بمظاهر يعانىها من يحيط به ، بالبكاء أو العطاس أو التثاؤب أو غير ذلك ، فاذا وجد ذلك ، تحققنا من حياته .

الثانى : أن يكون الجنين موجودا فى بطن أمه ، وقت وفاة المورث ، لأنه بذلك يكون حيا عند وفاة مورثه ، وهذا وإن كان مظنونا ، لكنه يتأكد بولادته حيا ، فى خلال فترة زمنيه يعبتد معها ، أنه كان موجودا ، وقت وفاة المورث .
على أن الفترة الزمنية ، التى يولد الحنين خلالها ، اختلف فيها الفقهاء :

ينذهب الحنفية الى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر (١) ، وأكثرها سنتان ، لما روى عن عائشه : لا يقضى الولد فى بطن أمه أكبر من سنتين ، ولو بظل مغزل .

ونذهب محمد بن الحكم المالكي ، الى أن أكثر مدة الحمل سنة ، والمراد بالسنة الهجرية ، لأنها أصل التقويم الشرعى : أما أقل مدة الحمل ، فقد ذهب داود الظاهري الى أنها تسعة أشهر .

وقد اعتبر الفقانون ، أقل مدة الحمل تسعة أشهر وحسابها بالايام مائتان وسبعين يوما . كما اعتبر أكثر مدته الحمل سنة شمسية ، لا قمرية ، وحسابها بالايام ٣٦٥ يوما . وموعده ذلك أن الحمل اذا ولد خلال هذه الفترة ، فإنه يكون وارثا من مورثه ، لتحقق حياته ، وقت موت المورث ، ولأن ولادته خلال هذه المدة ، تفيد التيقن من وجوده فى بطن أمه عند وفاة المورث .

ولكى نعرف ، الحالات التى يحتكم فيها الى أقل المدة ، وهى تسعة أشهر وتلك التى تحتد فيها بأثر المدة ، وهى سنسنة فاننا نعرض للغروض الآتية :

(١) سند ذلك قوله تعالى : وحمله ونصالة ثلاثون شهرا " بالمقارنة لقوله تعالى : ونصالة فى عامين " فإذا كانت مدة الفصال عامين ، بقضى للحمل ستة أشهر .

١ - أن يكون الحمل من المورث ، بأن يتوفى عن زوجته ، وهى حامل ، وفى هذه الحالة ، فإن الجنين يرث من أبيه ، اذا ولد فى خلال مدة السنة الشمسية ، وهى ٣٦٥ يوما ، فلو ولد بعد السنة ، فلا يرث منه ، لأنه بذلك يعلم أنه لم يكن موجودا فى بطن أمه ، وقت وفاة المورث .

وان كان الحمل من لمورث ، بأن توفى عن زوجته المعتد منه ، وهى حامل ، وحكم هذه الحالة كحكم الحالة السابقة أى أن الجنين يرث من أبيه ، اذا ولد فى غضون السنة ، ٣٦٥ يوما من تاريخ الفرقه بينهما . لأن ولادته خلال هذه المدة ، دليل على أنه كان موجودا فى بطن أمه أثناء قيام الحياة الزوجية . ولا يرث اذا ولد بعد مضي السنة ، من تاريخ الفرقه .

٢ - أن يكون الحمل من غير المورث ، وذلك فى الحالات الستى يتوفى الشخص عن أمه حاملا من أبيه ، أو من غير أبيه ، بأن تكون متزوج به بآخر ، أو توفى عن زوجه أبيه الحامل ، أو عن زوجته ابنه الحامل ، فإن فى هذه الفروض ، يتوفر للحمل سبب من أسباب الميراث تجاه المتوفى ، بأن يكون أخا له ، أو ابن له . فمثلا اذا مات عن أمه الحامل من أبيه ، فإن الجنين يعتبر أخا شقيقا له ، ويكون الحمل أخا له من الأم ، اذا كانت أمه حاملا من رجل آخر ، ويكون الحمل أخا له من الأم ، اذا كانت أمه حاملا من رجل آخر ، ويكون الجنين ابنا لابن فى حالة زوجه ابنة الحامل . أبيه الحامل ، ويكون الجنين ابنا لابن فى حالة زوجه ابنة الحامل .

ولمعرفة ان كان الجنين يرث أو لا يرث فى هذه الفروض ، فسأته يفره فى هذا الشأن ، بين ما اذا كانت الزوجه قائمة بين الحامل وبين الغير وقت وفاة المورث ، وبين ما اذا كانت الزوجية غير قائمه

بينهما ، بأن كانت المرأة معتدة من طلاق بائن أو موت .
أ - إذا كانت الزوجية قائمة بالفعل بين الحامل وبين الغير
عند وفاة المورث ، فيجب أن يولد الحمل خلال ٢٧٠ يوما ، أى
فى خلال تسعة أشهر ، لكى يرث الجنين من المورث ، لأن اتيانه
فيما يزيد عن هذه المدّة ، لا يحمل على التيقن ، بأنه كان
موجودا عند وفاة المورث .

ب - وإذا كانت الزوجية غير قائمة بين الحامل وبين الغير
بأن كانت معتدة من طلاق بائن أو وفاء ، فيشترط حتى يرث
الجنين ، أن يولد خلال سنه من ٣٦٥ يوما من تاريخ حصول
الفرقة ، أو وفاة الزوج . فإذا ولد لأكثر من مدّة السنة ، لم
يرث الجنين ، لعدم تيقن وجوده ، وقت وفاة المورث .

طريقة توريث الحمل من التركة

ان البحث فى توريث الحمل من التركة ، لا يقوم على الحقيقة
القاطعة ، لأن الحمل لم يولد بعد ، ولأن وجوده يفتح المجال
للاجتهاد فى أمره ، هل هو ذكرا أم أنثى ، هل هو واحد
أم متعدد ؟ لذلك اختلف الرأى حول كيفية توريثه .
وليس مرادنا عرض اختلاف الفقهاء ، وإنما نهدف الى التعرف
على الطريقه التى يورث بها الحمل .

وقد ذهب البعض الى أن تقسيم التركة يؤخر حتى يولد
الجنين . وذهب أبو يوسف ، الى أن التركة تقسم بين الورثة
والحمل ، على فرض أنه ذكر ، وعلى فرض أنه أنثى ، ويحجز
له أكبر النصيبين ، أى أنه أقام رأيه على أن الحمل سيكون
واحدا فقط ، تأسيسا على أنه الغالب والمعتاد ، فان ولادة المرأة
لاكثر من واحد ، أمر نادر ، والنادر لا حكم له ، إذ أن الأحكام
الشرعية تبني على الغالب الكثير من أمور الناس .

وفى سبيل الاحتياط لأمر الحمل ، فى مثل هذه الحالات النادرة ، فقد قالوا أنه يؤخذ كهيل من الورثة الذين يتغير أنصباؤهم ، عند تعدد الحمل ، لمواجهته مثل هذه الحالات وقد أخذ القانون بهذا رأى .

ونظرا لأن هذه الأمور ، المتعلقة بالحمل ، ليست فى مواجهته أمور واقعه بالفعل ، وإنما تكمن فى وضع الحلول ، لما تسفر عنه حقيقة الجنين بعد ولادته ، فإن الارث هنا ، يطلق عليه الارث بالتقدير ، انه يقوم على التقدير والاجتهاد ، ففى تحرى حقيقة الجنين .

أحوال توريث الجنين : ان تطبيق الرأى السابق ، وقسم التركة مرتين ، مرة على فرض أنه ذكر ، وأخرى على افتراض أنه أنثى ، منشوءه أن نصيب الحمل يكون أكبر فى حالة دون أخرى ، فإذا فرضنا الاحتمالين وعلمنا أى ميراثه أوفر ، باعتبار كونهم ذكرا ، أو باعتبار كونه أنثى حجزنا له النصيب الأوفر فى الحالتين وهذا لا يعدوان يكون حاله من احوال توريث الجنين .

ومع ذلك ، فإن الإخذ بما ارتشاه القانون ، يكشف عن حالات مختلفة ، يظهر فيها طورا أنه غير وارث بالمرة ، وطورا آخر أنه لا فرق فى النصيب بين كونه ذكرا أو أنثى ، وثالث أنه على أحد الفروض سيحجب من معه من الورثة ، ورابع أنه سيرث على أحد الاحتمالين دون الآخر .

ونستعرض فيما يلى هذه الفروض .

الفرض الاول : لا يرث الحمل فيه مطلقا ، ذكرا كان أم أنثى ، ومن ثم فإن التركة تقسم كلها بين الورثة الموجودين ، دون اعتباره فيها .

فلو توفي المورث عن : زوجه ، أختين ، جده ، وزوجـــــــــــــــــه
أب حامل ، فان الزوجه ترث الربع ، والأختين الثلثان ، والجده
السدس . ولا يرث الحمل شيئا ، لأنه يكون أخا لأب على فرض -
الذكوره ، فهو يرث بالتعصيب ولم يبق له شيء . ويكون أختا
لأب على فرض الانوثة ، وهى لا ترث لأن الأختين الشقيقتين
أخذتا أقصى نصيب الأخوات .

الفرض الثانى : أن يرث الحمل نصيبا واحدا على
الفرضين ، الذكوره أو الانوثة ، وفى هذا الفرض يسلم نصيبه
الى أمين ، يحتفظ به الى وقت ولادته حيا ، وعندئذ يعطيه
الى وليه ، ويكون حاله كونه أخا لأم أو أختا لأم .
فلو توفي عن : أخت شقيقه ، أخت لأب ، أم حامل من غير
أبيه .

فان للأخت الشقيقه النصف ، والأخت لأب السدس ، والام السدس
والحمل أخ لأم ، أو أخت لأم ، يرث السدس فى الحالتين .
الفرض الثالث : يرث فيه الحمل ، ويحجب فيه من معه الورثه
على أحد التقديرين ، وفى ههنا الفروض ، يوقف تقسيم التركة
الى ما بعد ولادته .

فلو توفي شخص عن : أخ شقيق ، أخوة لأم ، أخ لأب ، عم
وزوجـــــــــــــــــه ابن حامل . فان أحدا منهم لا يرث مع ابن الابن
لأنه يحجب الأخوة لأم ، ويحجب الأخوة الأشقاء أو لأب ، والعسم
لأن عصوبته مقدمه عليهم . فى الميراث ، لكونهم من جهه
الأخوة ، والعمومة . لكن الحمل اذا كان بنتا ، فانها تحجب
الأخوة لأم . فتأخذ النصف ، ويأخذ الأخ الشقيق الباقي
لذلك يوقف تقسيم التركة الى ما بعد الولادة .
الفرض الرابع : يرث الحمل فيه على أحد التقديرين دون الآخر
وفى هذه الحاله ، نحتفظ له بنصيبه على أنه وارث .

ملو توفت امرأة عن : زوج ، أخت ، أختين لأم ، وزوجه
 أب حامل . فان للزوج النصف وللأخت النصف ، وللاختين لأم الثلث
 فعلى فرض كونه أنثى تكون أخت لأم ثلث السدس ، فتعول المسألة
 من ٦ الى ٨ .

وعلى فرض كونه ذكرا لا يرث شيئا ، لأنه عاصب لم يبق له شيء من
 التركة .

ولو توفى وترك : أختين شقيقتين ، أخ لأم ، وزوجه أب حامل

$$\frac{1}{6} \quad \frac{2}{3}$$

فان الحمل لو كان ذكرا ، يكون أخا لأم ، فيرث الباقي
 وهو السدس تعصيا .

وعلى فرض كونه أنثى ، تكون أختا لأم ، فلا ترث ، لأن الاختين
 الشقيقتين ، أخذتا أقصى نصيب الأخوات .

وفى هذا الفرض ، يبقى لأم نصيبه باعتبار كونه ذكرا لأن
 الأوفر ونقسم التركة ، بين الورثة ، فإذا ولد أنثى
 فترد الزيادة لمستحقها بنسبه أنصباهم .

الفرض الخامس : يرث الحمل فيه على كلا التقديرين ، لكن
 يختلف نصيبه في أحدهما عنه في الآخر ، وفى هذا الفرض يعطى
 للحمل أكثر النصيبين ، يوضع في يد أمين يسلمه الى وليه
 عند ولادة الحمل ، ويؤخذ كغيل من الورثة ، الذين يتأثر نصيبهم
 عند التعداد .

وللوصول الى معرفة نصيب الحمل على كلا التقديرين ، الذكورة
 والأنثى ، تحل المسألة ، مرة على اعتبار الحمل ذكرا ، والاخرى
 على اعتبار الحمل أنثى .

فلومات وترك : زوجه ، أم ، أخوين لأم ، زوجه أب حامل ، والتركه
١٥٠٠ جنيهه تحل المسألة على اعتبار الحمل ذكرًا .

زوجته ، أم ، أخوين لأم ، أخ لأب .

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \text{الباقى تعصيا أصل المسألة ١٢}$$

السهم

٣ ٤ ٢ ٣

$$\text{نقسم المسألة التركة على أصل المسألة} = \frac{1500}{12} = 125$$

نصيب الزوجه = $125 \times 3 = 375$ جنيهه
نصيب الأم = $125 \times 2 = 250$ جنيهه
نصيب الأخوين لأم = $125 \times 4 = 500$ جنيهه
نصيب الأخ لأب " الحمل " = $125 \times 3 = 375$ جنيهه

ثم تحل المسألة على اعتبار الحمل أنثى :

زوجته ، أم ، أخوين لأم ، أخت لأب

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{2} \quad \text{أصل المسألة ١٢}$$

السهم ٣ ٢ ٤ ٦ ١٥

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{1500}{15} = 100$

نصيب الزوجه = $100 \times 3 = 300$ جنيهه
نصيب الأم = $100 \times 2 = 200$ جنيهه
نصيب الأخوين لأم = $100 \times 4 = 400$ جنيهه

نصيب الأخت لأب " الحمل " = $100 \times 6 = 600$ جنيهه

اذن نصيب الحمل باعتبار الأنوثة أفضل ، ويحجز له ٦٠٠ جنيهه
لحين ولادته .

ولو توفي عن : أب ، أم ، بنت ، زوجته حامل ،
والتركة ٢١٦٠ جنيته الحل على فرض الذكورة :

أب ، أم ، أم ، زوجته ، بنت ، ابن
$\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{8}$ الباقي تعصيبا اصل المسألة ٢٤
المسهام ٤ ٤ ٣ ١٣
تقسم التركة على أصل المسألة = $\frac{2160}{24} = 90$

نصيب الأب = $90 \times 4 = 360$ جنيته
 نصيب أم الأم = $90 \times 4 = 360$ جنيته
 نصيب الزوجه = $90 \times 3 = 270$ جنيته
 نصيب الابن والبنت = $90 \times 13 = 1170$ جنيته
 تستحق الحمل الثلثان = 780 جنيته وتستحق البنت الثلث ٣٩٠

الحل على فرض الانوثة . أب ، أم ، أم ، زوجته ، بنت بنت
$\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{8}$ $\frac{2}{3}$
المسهام ٤ ٤ ٣ ١٦ = ٢٧
نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{2160}{27} = 80$

نصيب الأب = $80 \times 4 = 320$ جنيته
 نصيب أم الأم = $80 \times 4 = 320$ جنيته
 نصيب الزوجه = $80 \times 3 = 240$ جنيته
 نصيب البنتين = $80 \times 16 = 1280$ فيأخذ الحمل ٦٤٠
 ان ميراثه على فرض الذكورة أفضل له فيحجز له نصيبه على فرض انسه
 ذكر

قد نص قانون الموارث ٧٧ / ١٩٤٣ ، على أحكام الحمل ، في

المادة ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .

وقد نصت المادة ٤٢ على أنه : يوقف للحمل من تركه المتوفى
أوفر النصيبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى .

وقد نصت المادة ٤٣ على أنه : إذا توفى الرجل عن زوجته
فلا يرثه حملها ، إلا إذا ولد حيا لخمسه وستين وثلاثمائة يوم
على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقه ، ولا يرث الحمل غير أبيه
إلا في الحالتين الاتيين : -

الاولى : - أن يولد حيا لخمسه وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر
من تاريخ الموت أو الفرقه ، أن كانت أمه معتد ، بموت أو فرقته
ومات المورث أثناء العدة .

الثانية : أن يولد حيا لمبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ
وفاة المورث ، أن كان من زوجيه قائمه وقت الوفاة .

ونص المادة ٤٤ على أنه : إذا انقضى الموقوف للحمل

عما يستحقه يرجع بالباقي ، على من دخلت الزيادة في نصيبه
من الورثه ، وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه ، رد الزائد
على من يستحقه من الورثه .

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	العنوان
٥ - ٨	مقدمة تاريخية الميراث عند العرب قبل الاسلام
٩	الباب الاول : حقوق التركية
١١	الفصل الاول : ماهية التركية
١١	المبحث الاول : مشتملات التركية
١٨	المبحث الثاني : مدلول التركية
٢٠	الفصل الثاني : الحقوق المترتبة على التركية
٢٢	المبحث الاول : حق تجهيز الميت
٢٦	المبحث الثاني : حق قضاء الدين
٣٤	المبحث الثالث : تنفيذ الوصايا
٣٦	المبحث الرابع : حق الورثة
٣٩	الباب الثاني : مقومات الميراث
٤١	الفصل الاول : حقيقة علم الفريضة او الميراث
٤٣	المبحث الاول : ادلة مشروعية الميراث
٥١	المبحث الثاني : منزلة علم الميراث
٥٤	المبحث الثالث : حكمة مشروعية الميراث
٥٦	المبحث الرابع : ضوابط الميراث
٥٨	الفصل الثاني : اسس الميراث
٥٩	المبحث الاول : اركان الميراث
٦١	المبحث الثاني : اسباب الميراث
٦٨	المبحث الثالث : شرائط الميراث
٧٣	المبحث الرابع : موانع الميراث
٨٩	الباب الثالث : تقسيم التركية على الورثة

٩١	الفصل الاول : حق الورثة ومرتبتهم
٩٥	الفصل الثاني : انصبة اصحاب الفروض
٩٩	الفصل الثالث : ميراث اصحاب الفروض
٩٩	المبحث الاول : ميراث البنت الصلبية و بنت الابن
١٠٨	المبحث الثاني : ميراث الابوين
١١٨	المبحث الثالث : ميراث الجددين
١٣٢	المبحث الرابع : ميراث الاخوات لابوين اولاب
١٤٤	المبحث الخامس : ميراث الاخت والاخ لام
١٥١	المبحث السادس : ميراث الزوجين
١٥٧	المبحث السابع : ميراث العصبات
١٧٣	الباب الرابع : اصول الحسابيه . للانصبة الشرعيه
١٧٥	الفصل الاول : الحجب
١٧٥	المبحث الاول : ماهية الحجب
١٧٩	المبحث الثاني : اقسام الحجب
١٨٥	الفصل الثاني : اصول المسائل وتصحيحها
١٨٥	المبحث الاول : اصول المسائل
١٩٠	المبحث الثاني : تصحيح المسائل
١٩٢	الفصل الثالث : العول والرد
١٩٢	المبحث الاول : العول
١٩٩	المبحث الثاني : الرد
٢٠٦	فصل اخير : انواع أخرى من الميراث
٢٠٦	المبحث الاول : ذوو الارحام
٢٢٣	المبحث الثاني : الرد على أحد الزوجين و العصبة السببية
٢٢٥	المبحث الثالث : الاستحقاق لسير تاريخ الميراث
٢٣٠	المبحث الرابع : الميراث للتقدير

